

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة محمد بوضياف بالمسيلة

ميدان: الحقوق والعلوم السياسية قسم العلوم السياسية

رقم:



كلية الحقوق والعلوم السياسية

فرع: العلوم السياسية

تخصص: علاقات دولية

مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر أكاديمي
تحت عنوان

العلاقات الصينية الجزائرية بين فترة 2000-2019

إعداد الطالب: عراس الدراجي

لجنة المناقشة:

رئيسا	جامعة المسيلة	
مشرفا ومقررا	جامعة المسيلة	د/ سالم حسين
ممتحنا	جامعة المسيلة	

السنة الجامعية: 2021/2022



استمارة معلومات

المعلومات الشخصية:

الاسم الدارجي

اللقب عراس

اسم الأب النوازي

اسم ولقب الأم سلطانة عراس

تاريخ الميلاد 1970.12.17 مكان الميلاد

بيضاء برج - سحر

رقم الهاتف 0773.80.65.09

البريد الإلكتروني

derradjiarres@gmail.com

المعروف الشخصي

ص. هواري بوهدين - بيضاء برج

البكالوريا:

سنة الحصول على شهادة البكالوريا: 1998

المادة/المختص الأدب

المعدل

التخصص:

المختص السياسي علاقات دولية

الدفعة/سنة التخرج: جوان 1995

المعدل:

المختص المدرسي علاقات دولية

الدفعة/سنة التخرج: 2022

المعدل الترتيبي للمدرسة (المعدل العام)

الوضعية المهنية:

عاطل عن العمل

موظف X

في حالة موظف:

قطاع خاص:

موظف عمومي X

اسم المؤسسة / الشركة:

المصلحة المستعملة الشكوى المهنية

المرتبة في العمل ملحق إدارة

الصفة:

نوع العقد:

موظف في إطار عقود

موظف دائم X

امضاء الطالب



كلية الحقوق والعلوم السياسية

قسم : العلوم السياسية والعلاقات الدولية

المرجع: القرار الوزاري رقم 933 المؤرخ في 28 جويلية 2016 المحدد للقواعد المتعلقة بالوقاية من السرقات العلمية ومكافحتها

تصريح شرفي

خاص بالالتزام بقواعد النزاهة العلمية لانجاز البحث

أنا الممضي أدناه،

السيد(ة) عراس الدراجي

الصفة: طالب، أستاذ/باحث، باحث دائم

الحامل لبطاقة التعريف الوطنية رقم: 103489555

الصادرة بتاريخ 2017.02.19 عن دائرة/بلدية بيضاء برج - سطيف -

المسجل(ة) بكلية الحقوق والعلوم السياسية قسم : العلوم السياسية والعلاقات الدولية

والمكلف بانجاز أعمال بحث (مذكرة ماستر، مذكرة ماجستير، أطروحة دكتوراه) الموسومة ب :

العلاقات الصينية الجزائرية (2000 - 2019)

أصرح بشرفي أنني ألتزم بمراعاة المعايير العلمية والمنهجية ومعايير الأخلاقيات المهنية والنزاهة الأكاديمية

المطلوبة في إنجاز البحث المذكور أعلاه

عراس الدراجي

التاريخ 2022 06 05

إمضاء الممضي

05 جوان 2022

ع/رئيس المجلس الشعبي البلدي
وتمتوثيق من المنصرف الإقليمي
ع/مكتب انسي



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

تحية شكر وامتنان

الحمد لله الذي تتم بحمده الصالحات

تحية عرفان وإجلال للوالدين الكريمين حفظهما الله

إلى أستاذي الفاضل الدكتور سالم حسين على كل جهد بذله ، و على

كل نصيحة أسداها ، فحفظك الله ورعاك يا أستاذي الكريم.

إلى أساتذتي تخصص علاقات دولية ، و كذا زملاء وزميلات الدراسة.

الى الأساتذة الافاضل لجنة المناقشة اشكركم جزيل الشكر على قبول

مناقشة مذكرتي .

إلى كل من قدم العون لي وكان سندي آسف إن لم يذكركم قلبي ،

وكيف أذكركم إن كان قلبي لا ينساكم

مني لكم جميعا ألف ألف شكرا و جزاكم الله خير الجزاء بما يقر به

عيونكم يوم تلقونه.

الإهداء

إلى الوالدين العزيزين حفظهما الله ، هذا العمل بجهودكم وصبركم
ودعائكم الصالح

إلى زوجتي راجيا من الله تعالى أن يجازيها خيرا لصبرها

إلى أولادي طالبا من الله لهم الهداية والفلاح

إلى اخوتي واخواتي كل باسمه

إلى العائلة الكبيرة جميعا

أهدي لكم جميعا ثمرة هذا الجهد.

المقدمة

مقدمة :

تتميز العلاقات الصينية الجزائرية بعدة ميزات ومن أهمها أن لها امتداد تاريخي وحضاري ، كما تميزت بسلوك ودي ليس فقط مع الجزائر لكن مع جميع الدول التي تشترك وتتفق معها في وجهات النظر، كما أن هذه العلاقات قامت بين دولتين لهما حضارتين عريقتين وتقل سياسي واقتصادي وثقافي مما انعكس على وضعهما الدولي، فبعد النمو الاقتصادي الذي عرفته الصين أيقض لديها طموحات للنفوذ العالمي ، ومن أبرز توجهاتها في العقد الأخير هي نحو المنطقة الجزائرية، وبحكم أن الاشتراكية سادت الصين ، فقد انعكس ذلك على طبيعة علاقاتها مع دول العالم ومع منطقة الجزائر ، هذا وقد سبقت افريقيا معظم مناطق العالم في الالتقاء مع الصين في اطار مؤتمر باندونغ 1955 ، وهو أول لقاء اسيوي - افريقي على مستوى قادة الدول الصاعدة من تلك القارتين اللتين توصفان بـ : اسيا قارة الحضارة والعمق التاريخي وافريقيا قارة المستقبل ، من الواضح أن هذه التطورات تعكس دخول لاعب جديد ومن وزن ثقيل الى القارة الافريقية ، ومن ضمنها المنطقة الجزائرية التي كانت تقليديا ساحة صراع على النفوذ وحلبة منافسة اقتصادية بين أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية وروسيا.

لقد تغيرت الأوضاع اليوم ، ليس لأن الجزائر تغيرت وانما بالاساس لأن الصين نفسها تغيرت باعتمادها على اقتصاد السوق وأصبحت أحد عمالقة العالم ، اقتصاديا وسياسيا وعسكريا .

اذن فالعلاقات الصينية الجزائرية ، لازالت في نمو مطرد وتطور مهم في العديد من المجالات : المبادلات التجارية ، الاستثمارات الخ ، فقيام الصين بالتوجه الاقتصادي نحو منطقة ظلت ولا زالت محسوبة استراتيجيا على النفوذ الفرنسي والامريكي ، يجعل من العلاقات الصينية مع الجزائر لها دلالة متميزة ، تعبر بدءا عن نجاح سياسة الانفتاح الصيني على العالم بكل اتجاهاته والذي انطلقت حركيته منذ انضمام الصين الى الأمم المتحدة في: 25 أكتوبر 1971 واعتلائها مقعدا في مجلس الأمن .

تحول العلاقات الصينية الجزائرية من علاقات التزام اديولوجي والتي زادت متانة في ظل الحرب الباردة في اطار دعم الصين لحركات التحرر في المنطقة ضد الامبريالية الى علاقات اقتصادية (براغماتية) قائمة على المصلحة والاعتماد المتبادل بين الطرفين.

الأهمية العلمية للموضوع:

العلاقات الصينية الجزائرية هي احدى المواضيع المهمة والجديرة بالدراسة والبحث ، وتكتسب هذه الأهمية من اعتبارات نلخصها كمايلي :

- أهمية منطقة شمال افريقيا والتي تنتمي اليها الجزائر جغرافيا وحضاريا فهي جزء منها وتدخل ضمن اهتمامات الصين في المنطقة ، خاصة أن الجزائر تعتبر أحد الدول المحورية في المنطقة .

- تكمن الأهمية العلمية للموضوع في كونه أصبح محور اهتمام الدراسات المختلفة، خاصة في حقل العلاقات الدولية، والانشغالات والتساؤلات المطروحة حول التواجد الصيني في افريقيا عموما والجزائر خصوصا هل هو شريك ؟ أم مستعمر جديد ؟
- ان إعداد مثل هذا البحث العلمي الاكاديمي الجامعي من شأنه أن يسهل على الطلبة والباحثين والقراء والمهتمين بالاطلاع على تاريخ وطبيعة العلاقات الصينية الجزائرية وماهي مجالات التعاون والتبادل بالاضافة الى معرفة واقع ومستقبل هذه العلاقات ؟.

الأهمية العملية للموضوع :

من الضروري الاهتمام بالدراسات الصينية - الجزائرية ، خاصة بالنظر لوجود العديد من المؤشرات التي تدل على التطور الهائل على مستوى العلاقات الصينية الجزائرية والذي مس مختلف المجالات ، أما أهمية الموضوع من الناحية العملية تكمن في اسقاط المقاربات النظرية : مقارنة الاعتماد المتبادل ومقاربة القوة الناعمة والتي تهتم الأولى بالجانب الاقتصادي كمحدد أساسي لفهم وتفسير طبيعة العلاقات الصينية الجزائرية، والثانية توضح لنا محددات السياسة الخارجية الصينية تجاه الجزائر .

كما ازداد التواجد الصيني في منطقة الجزائر في السنوات الأخيرة الى حد جعل البعض يصفه بأنه استعمار جديد في المنطقة ، وهذا بعد النمو الاقتصادي الهائل الذي شهدته بكين ، والذي حتم عليها البحث عن أسواق جديدة لغزوها ، وفي خضم هذا الجدل فان هدف الباحث في هذه الدراسة هو الوقوف عند حقيقة النمو الصيني وتحديد طبيعة ومحددات ومجالات التعاون والتبادل بين الصين و الجزائر .

و نجد أهمية الموضوع من الناحية العملية هو ضرورة الاستفادة من النموذج الصيني في التنمية وعلينا أن نحتذي به كمنطقة افريقية بصفة عامة و الجزائر بصفة خاصة .

دوافع الدراسة:

1- الدوافع الذاتية: تتاولي لعدة مواضيع وبحوث تخص الصين ، جعلني انجذب لدراسة موضوع يخص الصين وعلاقاتها بالعالم الخارجي ، ونعني بذلك المنطقة الجزائرية .

2- الدوافع الموضوعية: بروز الصين كقوة اقتصادية عالمية جعل مختلف المهتمين والدارسين في مجال العلاقات الدولية يهتمون بهذا الموضوع، اضافة إلى ذلك أصبحت أنموذجا للتنمية يحتذى به، كذلك دافع التنافس الأوروبي - الأمريكي - الصيني في القارة الافريقية ، دون أن ننسى بأن الصين مؤخرا حضرت بقوة في المنطقة الجزائرية ، وذلك عبر مننديات صينية جزائرية وانسجام وتوافق مع بعض القضايا الدولية كالقضية الفلسطينية، كما تربطنا علاقات صداقة مع الصين، بالإضافة إلى العلاقات المتميزة مع الجزائر ، والتي مست مؤخرا مختلف المجالات الاقتصادية.

هذا ما يحفزنا إلى دراسة هذا الموضوع لما له من أهمية بالنسبة للاقتصاد الوطني الجزائري من أجل الاستفادة من الخبرات الصينية ولدفع وتيرة التنمية .

الدراسات السابقة :

موضوع الدراسة له من الأهمية ما يجعل منه مجال اهتمام بحثي أكاديمي لم تخل الجامعات والمراكز البحثية من محاولة الاقتراب منه ومن خلال قراءاتي المبدئية

والمتواضعة للموضوع نجد بعض الدراسات السابقة التي تناولت الموضوع أو استهدفته من جوانب أخرى،

وأمثلة عن ذلك :

- دراسة حسن المصدق ، المعنونة ب العلاقات الجزائرية الصينية ، صداقة مصالح مؤقتة أم تحالف استراتيجي ؟ والذي تطرق فيها الى طبيعة هذه العلاقات هل هي تعتمد بالدرجة الأولى على المصالح وهي مؤقتة أم تحالف استراتيجي في المنطقة ؟.

- دراسة هدى ميتكيس والسيد صدقي عابدين المعنونة ب العلاقات العربية - الاسيوية والتي تضمنت التعرف على تاريخ هذه العلاقات وواقعها الراهن ، مع تقديم صورة لما يمكن أن تكون عليه هذه العلاقات في المستقبل بما يحقق المصالح العربية والاسيوية في ان واحد.

- دراسة ابراهيم الأخرص ، المعنونة ب الصين : الخلفية الايديولوجية والبراغماتية(النفعية) والتي تضمنت كيفية تحول الصين من الفكرة الايديولوجية الى فكرة المنفعة في علاقاتها مع الخارج خاصة مع دول العالم الثالث .

- ودراسة عبد الرحمان الشعيري منظور، المعنونة بالعلاقات الاقتصادية الصينية - المغاربية والتي تطرق فيها الى محددات وطبيعة هذه العلاقات والاكراهات التي تحد من توسعها وأخذ في ذلك ثلاثة دول كنماذج : (المغرب والجزائر وتونس).

- ودراسة هند بطلموس ، المعنونة بالمغرب والصين تفاعل دبلوماسي في عالم متغير والتي تضمنت محددات العلاقات الصينية المغربية ومستقبلها .

- دراسة إسماعيل دبش ، العلاقات العربية- الاسيوية : دراسة حالة المغرب العربي مع التركيز على الجزائر ،حيث تضمنت دراسته الأبعاد المختلفة للعلاقات العربية الاسيوية وفي مقدمتها المنطقة المغاربية بالإضافة الى ذلك تطرق الى العلاقات الثنائية بين دول المغرب العربي والصين والمصالح المتبادلة بينهما ، كما أشار الى العلاقات الثنائية بين

الجزائر والصين في مختلف المجالات و في الأخير تطرق الى مستقبل علاقة المغرب العربي والعالم العربي ككل مع اسيا .

- ودراسة محمد صابر عنتر ، المعنونة بالتنافس الدولي على افريقيا ودور الصين ، تضمنت هذه الدراسة أهمية القارة الافريقية والاهتمام الدولي بها وماهو الدور الذي يمكن ان تلعبه الصين في المنطقة ؟

- أما دراسة كريس ألدن ، ترجمة عثمان الجبالي المثلوثي المعنونة بالصين في افريقيا شريك أم منافس ؟ والذي تطرق فيه الى البحث في العلاقات الناشئة بين الصين وافريقيا لتحديد ما اذا كانت هذه العلاقة ستكون علاقة شريك في التنمية أم منافس اقتصادي أم نوع جديد من الهيمنة .

- دراسة محمد عبد الغني سعودي المعنونة ب قضايا افريقيا والتي تطرق فيها الى اختلاف تركيبة هيئة الامم المتحدة اليوم عن تلك التي تم توقيع ميثاقها في 1945 ، فانضمام الدول الافريقية كان له دور في تحويل قرارات الأمم المتحدة في عدة مناسبات .

- دراسة valérie , niquet ، المعنونة ب la stratégie africaine de la chine. ، والتي تضمنت البعد الدبلوماسي الصيني في كسب التأييد الافريقي لدى هيئة الأمم المتحدة - دراسة 1Mohamed A. Elshehawy, 2 Shen Hongfang , 3Rania A. Ahmed ، المعنونة ب :

، CHINA'S RELATIONS WITH NORTH AFRICA: TRADE AND INVESTMENT تضمنت هذه الدراسة بان العلاقات الاقتصادية بين الصين و اقتصاديات شمال افريقيا: (الجزائر، مصر، ليبيا والمغرب وتونس)، تتوسع بسرعة في السنوات الأخيرة ، كلاهما شريك تجاري مهم وأن صادرات الصين الى شمال افريقيا كانت أكبر بكثير من واردات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ، كما أشار الباحث بوضوح إلى أن العديد من الشركات الصينية الدولية تستثمر في شمال أفريقيا بدءا من السيارات والاتصالات والبناء والالكترونيات والعديد من القطاعات ،الخدمات المالية للنفط والغاز .

- دراسة Thierry PAIRAULT ، المعنونة بـ LES RELATIONS ÉCONOMIQUES ENTRE LA CHINE ET LES PAYS DU MAGHREB ، تضمنت دراسته حول الاستثمارات الصينية المباشرة، والواردات من المنتجات الصينية والصادرات من المنتجات شمال أفريقيا، كما تناول موضوع الاستثمار المباشر الصيني في المغرب العربي ، كما تطرق الى القيمة الاجمالية (الواردات والصادرات) حيث زادت التجارة بين الصين والمغرب العربي عشرة اضعاف من سنة 2003 الى غاية 2010 .

- الدراسة التي قام بها الطالب حسين سالم من جامعة الجزائر 03، اطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2018 بعنوان : العلاقات الصينية المغربية الجزائر انموذجا ، حيث تناولت الدراسة ، المرجعية التاريخية للعلاقات الصينية المغربية وفي مقدمتها الجزائر بالاضافة الى مختلف الابعاد السياسية والاقتصادية للعلاقات الصينية الجزائرية .

- الدراسة التي قامت بها الطالبة فراني حياة من جامعة الجزائر 03 ، لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية ، 2012 ، بعنوان : الصين والمغرب العربي بين المرجعية السياسية والمصالح الاقتصادية دراسة حالة الجزائر منذ 1954. تناولت الدراسة ، منظور ومقاربة سياسة الصين الخارجية ، بالاضافة الى أهمية المغرب العربي بالنسبة للصين ، كما ركزت الباحثة على العلاقات الصينية الجزائرية منذ الاستقلال الى غاية مرحلة التحديثات الأربعة التي اعتمدتها الصين 1978.

إشكالية الدراسة :

في إطار هذا السياق، تبرز الإشكالية التالية:

التحولات التي شهدتها النظام الدولي في الساحة ، خاصة بعد الحرب الباردة أهمية في شبكة العلاقات الدولية التي أنتجت قوى اقتصادية صاعدة لها أدوار محورية في إعادة ترتيب وتوازن العلاقات ضمن محددات النسق الدولي الجديد ، ومن أهمها الصين ، فبعد النمو الاقتصادي الذي عرفته أيقض لديها ضرورة البحث عن أسواق خارجية لها في

اطار المصلحة والاعتماد المتبادل ومن أبرز توجهاتها في الفترة الأخيرة هي نحو منطقة الجزائر .

فالإشكالية المطروحة هي:

- فيما يتمثل واقع ومستقبل العلاقات الصينية الجزائرية ؟
ومن خلال تفكيك هذه الإشكالية تثار جملة من الأسئلة أرى أنها تهدف إلى الإلمام بجوانب الموضوع وهي كالتالي:

- 1- ماهي طبيعة العلاقات الصينية الجزائرية ؟
 - 2- ما الأبعاد المختلفة للعلاقات الصينية الجزائرية ؟
 - 3- ما مدى حجم التعاون و التبادل الاقتصادي بين الصين والجزائر ؟
 - 4- ماهي مراحل التطور التاريخي للعلاقات الصينية الجزائرية ؟
 - 5- كيف هو واقع العلاقات الصينية الجزائرية ؟
 - 6- ماهو مستقبل العلاقات الصينية الجزائرية ؟
- الاطار المكاني و الزماني للدراسة :

- **الاطار المكاني :** ان هذه الدراسة تشمل مكانين وهما : منطقة الصين ومنطقة الجزائر .
- **الاطار الزماني :** لمعرفة طبيعة وواقع ومستقبل العلاقات الصينية الجزائرية، تم تحديد الفترة الزمنية والتي تبدأ من قبل فترة الاستقلال أي قبل سنة 1962 وقت الثورة الجزائرية ، والتي كانت مدعمة من قبل الصين، مروراً كذلك بالحركات التحررية التي عرفتھا المنطقة المغاربية وفي مقدمتها الجزائر الى غاية 2019 .
وللإجابة عن هذه الإشكالية وما تضمنته من تساؤلات، طرحت عدة فرضيات:

فرضيات الدراسة :

-**الفرضية الأولى:** العلاقات الصينية الجزائرية مرتبطة بروئيتهما المشتركة في مناهضة الاستعمار ودعمهما للقضايا العادلة ، وضرورة حل النزاعات الدولية بالطرق السلمية .

-الفرضية الثانية: كلما زاد التقارب والتعاون الصيني - الجزائري في مختلف المجالات، سيزداد عليه فرصا لدولة الجزائر، في سياق التكامل والاعتماد المتبادل بين الطرفين .

-الفرضية الثالثة: تتفق الصين مع الجزائر، في تفعيل مبادئ التعايش السلمي ، وتجسيدها في جميع انحاء العالم .

-الفرضية الرابعة: ان مستقبل العلاقات الصينية - الجزائرية ، رهين بوضع خطط واليات مستحدثة لأجل تفعيل التعاون بين الطرفين في كافة المجالات (الاقتصادية ، السياسية ، الثقافية...الخ.

الإطار المنهجي:

لدراسة هذا الموضوع استخدمت عدة مناهج منها المنهج التاريخي والمنهج الوصفي والمنهج المقارن ومنهج دراسة الحالة.

- المنهج التاريخي: استخدمته انطلاقا من حاجتي إلى سرد وقائع وأحداث تاريخية خاصة بالعلاقات الصينية الافريقية عموما والجزائر خصوصا ، وركز فيه على الجانب التفسيري التحليلي الذي أعتقد أنه يمدنا به هذا المنهج في دراسة الظواهر الحاضرة التي تمتد جذورها في الماضي، أي انطلاقا من الماضي لفهم الحاضر وللتنبؤ بالمستقبل، كما نجد أن هذا المنهج يستخدم للحصول على أنواع عدة من المعرفة السابقة قصد دراسة وتحليل المشاكل الراهنة على ضوءها، ويعتقد الكثير من الباحثين أن ثلاث أرباع العلوم السياسية هي نتاج للدراسات التاريخية.

- المنهج الوصفي: استخدمته في وصف العلاقات الصينية الجزائرية ، و الذي يساعد على وصف الظواهر والأحداث وتحليلها وتقدير حالتها، بالإضافة إلى شيوع استخدامه في ميدان العلوم السياسية والعلاقات الدولية، ومدى ارتباطه إلى حد كبير بالملاحظة غير المباشرة لمختلف التغيرات الدولية¹.

¹ - محمد شلي ، المنهجية في التحليل السياسي ، (ط 4) الجزائر: دار هومة ، 2002 ص 87

- **تقنية السيناريو** : وتستخدم هذه التقنية بشكل كبير في التخطيط الاستراتيجي والدراسات المستقبلية خاصة في العصر الحالي ، ويمكن تعريفها بأنها عبارة عن مجموعة من الأفكار والخطط والاستراتيجيات والاحتمالات التي تستخدم لوصف وضع محتمل أو مستقبلي أو

افتراضي ، مع توضيح مظاهر وبوادر المسارات التي يمكن أن تؤدي الى هذا الوضع المستقبلي انطلاقا من الماضي لمحاولة فهم الحاضر والتنبؤ بالمستقبل ، وقد استخدمت هذه التقنية بغرض إعطاء صورة للوضع التي قد ستؤول اليه العلاقات الصينية الجزائرية سواء في الأجل القريبة أو المتوسطة أو البعيدة .

تفصيل خطة الدراسة:

للإجابة على إشكالية الموضوع والتساؤلات المطروحة ، ولإثبات مدى صدق الفرضيات أو نفيها، تمت معالجة الموضوع في خطة تتكون من مقدمة وثلاثة فصول وخاتمة، حيث تناولت في الفصل الأول الاطار النظري للدراسة ، ومحددات السياسة الخارجية الصينية ، وبالتالي توضيح أهمية العامل الاقتصادي في تحديد طبيعة العلاقات الصينية الجزائرية وهنا نوضح في هذا العنصر مجالات التعاون بين الصين والجزائر .

أما في الفصل الثاني تطرقت فيه الى البعد التاريخي للعلاقات الصينية الجزائرية وذلك من خلال التركيز على أهمية البعد التاريخي لهذه العلاقات لمحاولة فهم ، حاضرها ومستقبلها

بالنسبة للفصل الثالث تعرضت فيه الى دراسة واقع ومستقبل العلاقات الصينية الجزائرية وخاصة فيما يتعلق بتطور العلاقات الاقتصادية بين البلدين، خاصة حجم التبادل التجاري بين الطرفين .

وفي الأخير خاتمة ادرجت فيها عدة استنتاجات من خلال دراستي لهذا الموضوع .



الفصل الأول: الإطار النظري لدراسة العلاقات الصينية الجزائرية.

لتفسير العلاقات الصينية الجزائرية يجب الاعتماد على مقاربتى القوة الناعمة *لجوزيف ناي* لتفسير السياسة الخارجية الصينية ، وعلى مقارنة الاعتماد المتبادل ، لنفس الكاتب والتي سأستعين بها في فهم وتفسير مضمون العلاقات الصينية-الجزائرية .

المبحث الأول : مقاربتا القوة الناعمة والاعتماد المتبادل

المطلب الأول: مقارنة القوة الناعمة

ان مفهوم الأمن ومضمونه كان له تأثير كبير فيما يخص تحول القوة العالمية، لأن المقاربة التقليدية أو الواقعية ترى أنه مرتبط هذا الأخير بالدولة كموضوع مرجعي، وتكون انجراحيتها في شكل تهديد عسكري من طرف دولة أخرى، وبطبيعة الحال الرد، سيكون . عسكريا.

لذلك كانت الدول دائما تسعى الى تقوية قدراتها العسكرية وسلاحها النووي ، لأنها ترى بأن تقوية هذي القوة هو يعني بقاءها موجودة ومستعدة للدفاع عن نفسها من أي خطر خارجي يهدد كيائها وأمنها ، وطبقا لذلك كانت قوة الدولة تحدد حسب ما تمتلكه من أسلحة متطورة ، أما في عصر العولمة فقد توسع مفهوم الأمن ومضمونه الى عدة أبعاد مختلفة منها سياسية – اقتصادية-ثقافية وتكنولوجية ، بالإضافة الى البعد العسكري، وهذا ما أدى الى تعدد مستوى التحليل لموضوع الأمن ، كالأمن الإنساني ، والشمولي ، والغذائيالخ.

وان تحول القوة العالمية جاء نتيجة ما أفرزته العولمة من أبعاد مختلفة مما أدى الى تشابك في العلاقات الدولية ، وبالتالي أصبحت القوة غير مرتبطة أساسا بالقوة العسكرية ،

بل تتعداها الى أبعاد أخرى ومن بينها : العامل التكنولوجي- العامل الاقتصادي - الثقافي- وسرعة انتقال المعلومات ¹ .

فأصبحت حاليا القوة العالمية ومن خلال التحولات التي عرفتھا ، تبنى على مصادر هي من طرف (القوة اللينة) .

ويعني بذلك أن القوة الناعمة هي سلاح مؤثر يحقق أغراضه عن طريق الجذب وليس عن طريق الارغام والهيمنة ، وموارد القوة الناعمة هي الثقافة .

من بين الانتقادات التي وجهت لمفهوم القوة هي أن هذه الأخيرة لا يمكن قياسها بما يمتلكه الآخرين، بل القوة مرهونة بالنتائج التي تحققها لأنه ما الفائدة من قوة عسكرية لا تحقق لنا الأمن الداخلي وتحمي الدولة من التهديدات الخارجية ، كما أن بروز التكتلات الاقتصادية الإقليمية والدولية نتج عنه اعتماد متبادل بين الدول لم تعرفه القوة التقليدية من قبل .

ان فكر جوزيف ناي والمتمثل في مقاربة القوة الناعمة والذي يعتبر أن كلا من القوتين العسكرية والاقتصادية هما قوة صلبة ، فيرى أن هذه الأخيرة ، لم تعد كافية للهيمنة أو الارغام ، فمقاربة " ناي " يمكن اعتبارها أقل اقتصادية مقارنة " بجيلبن " فهي تستمد أسس أفكارها من مارشال سينجر ، والذي اعتبر أن " القوة تقوم على قدرة الجذب أكثر منها على قدرة الارغام والهيمنة " ² .

ان ما يميز القوة الصلبة عن القوة الناعمة هو في طبيعتهما وسلوكهما معا ، فكلاهما يسعيان الى تحقيق أغراضهما من خلال التأثير في سلوك الآخرين ، فالقوة الصلبة تعتمد

¹ سمير قط ، الاستراتيجية الاقتصادية الصينية في افريقيا : فترة ما بعد الحرب الباردة - قطاع النفط أنموذجاً، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية ، جامعة محمد خيضر ، بسكرة، السنة الجامعية : 2007/2008 ، ص ص 18-19.

² Jj. roche. Théorie des relations internationales .Montchrestien paris. 2004 p

على القوة العسكرية ، وذلك عن طريق السيطرة والهيمنة ، وبالتالي ارغام الآخرين على تحقيق أغراضها ، أما بالنسبة للقوة الناعمة فأسلوبها يعتمد على الجذب الثقافي والإقناع مما يجعل الآخرين يحترمون هذا الأسلوب ويعجبون به .¹

والملاحظ حسب جوزيف ناي أن تغير مفهوم القوة الأول كان نتيجة تعقد وتشابك التبادلات الدولية ، والتي كانت من بين أعماله السابقة رفقة روبرت كيوهان ، خلال سنوات السبعينيات والمتمثلة في " الاعتماد المتبادل المركب " أما الظاهرة الثانية : تتمثل في تحولات القوة والتي ترجع بدورها الى أعماله في كتابه " القوة والاعتماد المتبادل " والتي يرى في النفس السياق أن ما تستطيع القوة تحقيقه في مجال معين قد يصعب عليها تحقيقه في مجال آخر .²

بالإضافة الى أن استخدام القوة " الصلبة " هي أكثر تكلفة من ممارسة القوة اللينة ، فالدول تقبل تقسيم خياراتها عبر قبول قيم الجذب الثقافي والايديولوجي³ ،

بالنسبة للنوع الثاني للقوة ونعني بذلك: القوة الناعمة ورغم أنها تعتبر مصدر من مصادر التأثير الا أنها تعتمد على أسلوب الإقناع و الجذب الثقافي والايديولوجي ، وبالتالي اذا استطاعت الدولة أن تقنع وتجذب الآخرين طوعا وليس جبرا ، فهي غير مسؤولة عن الطرف الآخر الذي سيحقق غرض الطرف الأول عن قناعة وليس مرغم عن ذلك .

نقد :

نجد الكثير من المنظرين يرفضون هذا التقسيم بين القوة الصلبة واللينة ، فالقوة اللينة بالرغم من ميزاتها ، وما تحققة من نتائج فهي ستبقى غير كافية اذا لم تستند الى قوة

¹ جوزيف ، ناي ، مفارقة القوة الأمريكية ، ترجمة : محمد توفيق البجيرمي ، مكتبة العبيكان ، الرياض ، 2003 ، ص 40.

² J j . roche . op . cit . p 71

³ Ibid. pp71-72.

اقتصادية وعسكرية ، ونضرب أمثلة عن ذلك من الواقع نجد بعض الدول التي تمتلك ثقافات ونظم سياسية ، وقوى جذب واقناع ومن بينها الصين و ألمانيا واليابان ولكن ليس لهم تأثير قوي على مخرجات السياسة العالمية.

فما ذكرته سابقا يوحي بأن القوة العسكرية لازالت موجودة ولا يمكن أن يتقلص دورها ولكن أخذت أشكال أخرى من بينها العولمة وأبعادها بزعامة الولايات المتحدة الأمريكية التي أرادت أمركة العالم والهيمنة والسيطرة عليه عن طريق بما يسمى العولمة السياسية والاقتصادية والثقافية ، لكن كذلك استطاعت القوة الناعمة تحقق مكتسبات خاصة في افريقيا والشرق الأوسط خاصة من جانب الصين التي اعتمدت على القوة الناعمة على أساس الجذب والاقناع الثقافي وكسب هذه الدول بالرضا في صفها دون اللجوء الى الارغام والهيمنة ، في مثل هذا العالم المتنوع فان مصادر القوة الثلاث : (العسكرية - الاقتصادية - الناعمة) تظل واردة وذات صلة بدرجات مختلفة في علاقات مختلفة .¹

المطلب الثاني : مقارنة الاعتماد المتبادل .

ركزت نظريات العلاقات الدولية على المتغير الاقتصادي كأساس للعلاقات بين الدول ، وعن علاقة هذا المتغير بالسياسة ، ومن يتحكم في الآخر هل الاقتصاد هو الذي يتحكم في السياسة أم العكس صحيح ؟، وفي اطار هذا السياق ظهرت عدة رؤى لتفسير دور المتغير الاقتصادي في العلاقات الدولية ، لكن دراستي سترتكز على مقارنة الاعتماد المتبادل لجوزيف ناي .

ولتفسير وفهم طبيعة العلاقات الصينية الجزائرية، اعتمدت على مقارنة الاعتماد المتبادل لأنها تعتمد على أهمية البعد الاقتصادي في العلاقات الدولية ، كما تهتم بفواعل جديدة من غير الدول، كالشركات المتعددة الجنسيات ، والمنظمات الغير حكومية ،

¹ حسين سالم ، العلاقات الصينية المغاربية ،الجزائر انموذجا ، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم السياسية والعلاقات الدولية ، جامعة الجزائر 03 ، سنة 2018 ، ص ص 18-19.

فالسياسة الخارجية الصينية في المنطقة الجزائرية ، تعطي أهمية كبيرة للجانب الاقتصادي ، بالرغم من وجود عدة أبعاد أخرى غير اقتصادية : ثقافية ، سياسية ، ودبلوماسية .

- ان منظور المدرسة الليبرالية يقوم على تدعيم دور المؤسسات والعلاقات الاقتصادية والسياسية وتبني السلم وعملية التكامل والاندماج بين الدول، لكن هذه النظرة التفاضلية للتعاون بين الدول في مرحلة السلم والعداوات عبر التجارة والاستثمارات هي نسبية .

- كما تتدرج نظرية الاعتماد المتبادل ضمن التيار الليبرالي الذي تطرقت اليه من قبل .¹

- ان عولمة الفكرة ضمن حدث وتاريخ عالمي ، من زاوية نظر Cosmo Po Litani والتي تعني : تجميع الناس أو عناصر من مختلف البلدان ، تؤدي الى السلام الدائم حسب رأي ايمانويل كانت (E. Kant) " .²

وهنا حسب فكرة "كانت" قام بربط فكرة السلام العالمي بانتشار النموذج الليبرالي ، فالمنظور الليبرالي للأمن يوسع دور العوامل الاقتصادية والمؤسسية و فكرة الأسلوب الديمقراطي ، كأبعاد أكثر أهمية من العامل العسكري في حفظ السلم والأمن الدوليين .³

يقوم تيار الاعتماد المتبادل على التحليل العبر وطنية - Trans nationalisme . كما يركز على تنوع الفواعل في تفسير وتحليل التفاعلات الدولية ، فهو يختلف عن المقاربات التي تعرف ب (stat centré) ، وهذه الأخيرة التي تركز على الدولة كفاعل مركزي في تفسير وتحليل العلاقات الدولية .⁴

¹ Charles philippe.david.et j j roche .théories. de la sécurité . Montchrestien . paris .2002. p96

² Dario. Battistella. Théories des relations internationale. Sciences po. Les presses paris.2006. p 187

³ Dario. Battistella. Théories des relations internationale. Sciences po. Les presses paris.2006. p 187

⁴ Charles philippe.david.et j j roche .ibid.. p96

فالعبر الوطنية التي تركز على فواعل مختلفة وفي مجالات خاصة تقدم نظرة أقل تطرفية من فكرة العولمة فهي تعتمد على استقلالية المجتمع المدني عن الدولة¹.

من جهة أخرى و حسب التصور العولمي ، نجدها لا تقوم بإلغاء نهائيا دور الدولة ، وهنا يكون الفاعل غير محدد وغير معلوم لا زمانا ولا مكانا ، وهذه النظرة كتب عنها - جيمس روزنو ، سنة 1990 في كتابه : الدوام في السياسة العالمية.

فروزنو يتصور أن العالم نوعان ، عالم بين دولاتي ، محكوم بفكرة المنافسة ، وعالم آخر متعدد المراكز خارج السيادة ،².

ظاهرة العبر الوطنية بقيت غير متطورة كمفهوم من المفاهيم النظرية ، و أهم مشاركة للتعددية هي تطويرا لمفهوم الترابط ، فتبعا لانتشار الرأسمالية و بروز ثقافة عالمية تيقن التعدديون أنه يوجد اتصال متبادل بين الدول ، وتحمل مسؤوليات مشتركة خاصة في المجال البيئي.³

وتنسب نظرية الاعتماد المتبادل الى كل من روبرت كيوهان و جوزيف ناي ، في كتابهما القوة والاعتماد المتبادل في سنة 1977 ، تطرقا فيه الى تقلص لدور الدولة كفاعل مركزي في المسرح العالمي ، كما اقترحا مفهوم (السياسة عبر الوطنية) ، اضافة قاما هذان المفكران بتطوير نظرية الاعتماد المتبادل ، وذلك باستحداث مصطلح جديد وهو : الاعتماد المتبادل المركب⁴ كما شهد النظام الدولي عدة تحولات خلال نهاية السبعينيات ، وبالخصوص في المجال الاقتصادي ، كالتدفقات التجارية والمالية التي تتم بين الدول ، فهذه التحولات هي بداية لبروز للعولمة ، والتي أدت الى حركة كبيرة في تنقل رؤوس

¹ Jj . roche . op . cit . p p 115- 116

² pierre. De senarclents et Yohan. Ariffin .la politique internationale . Ormond colin. Paris. 2006. p 110.

³ جون بيليس ، وستيف سميث ، عولمة السياسة العالمية ترجمة : مركز الخليج للأبحاث ، 2004 ، ص ص 428 - 429 .

⁴ pierre .de senaroclements . et Yohann . ariffin . op . cit p 109

الأموال وتدفق الاستثمارات .¹ يعتمد نموذج الاعتماد المتبادل المركب ، في تحليله للظواهر الدولية على ثلاث فرضيات أساسية :

- تعدد الفواعل الى جانب الدولة الوطنية تلعب دورا هاما في الحياة الدولية ، خاصة الشركات متعددة الجنسيات ، والمؤسسات الدولية ، والمنظمات الغير حكومية ، الجماعات الضاغطة والرأي العام الدولي.² وفي نفس السياق يرى جون بورتن في كتابه (société- monde) أنه قد تم كبح دور الدولة كفاعل مركزي ووحدي في العلاقات الدولية.³

- كيف نفسر دور المؤسسات أو الشركات الخاصة ، في الظواهر المتنوعة التي زادت من حدة التوتر في العلاقات الأمريكية - السوفياتية سابقا ، في تلك الفترة اذا سلمنا بأن الدولة تعتبر فاعل ووحدي متمثلة في السلطة التنفيذية ، واللاعب الوحيد في الساحة الدولية.⁴

- من أبرز الأحداث الدولية المتنوعة التي يمكن تبينها من خلال هذا النموذج ، نجد الظواهر الاقتصادية ، بالإضافة الى العلاقات السياسية والتي أساسها السلطة و القوة والأمن فان زيادة التفاعلات المختلفة : الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ، أدى بالقوة السياسية بأن تكون أقل مركزية في العلاقات الدولية⁵ عرفت التجارة وتنقل رؤوس الأموال ، في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية ، نشاطا كثيفا وهذا ما نتج عنه اتصالات بين الدول خاصة منها الغنية في المجال الاقتصادي ، فتعمل التجارة العالمية على تقريب المسافات بين الدول وتربط اتصالات متنوعة بفواعل مختلفة .⁶

¹ ibid . p p 73- 74

² pierre .de senarclents . et Yohann . ariffin . op . cit p 109 .

³ Jj . roche . ibid . p 112

⁴ Dario. Battistella Op. cit . p 192

⁵ Jj . roche . ibid . . p 90

⁶ Jj.roche cit . p 97.

- يرى تيار الاعتماد المتبادل بأن مفهوم المصلحة الوطنية يثير عدة اشكالات ، من منطق أن توجهات السياسة الخارجية يحمل في شكله الصراع ، وهذا راجع للحضور المتزامن في هذه المجموعات وتضارب المصالح حول قضية معينة .¹
- كما نعلم أن المصلحة الوطنية للدول تفوق المصالح الضيقة والخاصة ، إلا أنها باطنية تحددتها مجموعة المطالب المجتمعية الداخلية لكل دولة ، ولا تحددتها العوامل الخارجية ، ومن هذا الطرح نستنتج أنها تعددية وليست وحدوية وهذا بالنظر الى تعددية المجتمع المدني الباطني .²

أدى تزايد شبكة الاعتماد المتبادل بين الدول الى تقيد في سلوكية الدولة في نشاطاتها الداخلية والخارجية ، وأحسن مثال هو ما فعلته العولمة ببعض الدول خاصة الفقيرة والتي قد تقبل بأشكال هذه الأخيرة مقابل استفادتها من بعض المكتسبات وبالتالي ترى في أن هذا الاعتماد المتبادل هو حتمية ولا خيار في ذلك ولا يمكن تحقيق مصالحها خارج اطار هذه الشبكات الدولية ،³

المبحث الثاني: مبادئ السياسة الخارجية الصينية

يوجد مثل صيني قائل : "عندما يغرف الناس الأرز من الوعاء نفسه، ستصطدم المغارف ببعضها البعض حتما" و الصين تعيش الان في قرية عالمية، فمن الحتمي أن تحدث خلاقات واحتكاكات بمختلف أنواعها، وهذا لا يدعو إلى القلق، المهم هو المبادئ التي تعالج الصين بها المشاكل ، هل من الصحيح أن نتعامل مع كل مشكلة وإن كانت بسيطة ، بمبدأ العين بالعين والسن بالسن، أو نقوم بتضخيمها، أم نتبع نهجا مختلفا؟ وأهم المبادئ الأساسية التي تحكم العلاقات الصينية الخارجية هي :

¹ ناصف يوسف حتي ، النظرية في العلاقات الدولية ، دار الكتاب العربي ، القاهرة ، ص 97

² Frédéric. Charillon. Politique étrangère .nouveaux regards . presses de sciences po . paris. 2002. P91.

³ ناصف يوسف حتي ، النظرية في العلاقات الدولية ، (مرجع سبق ذكره) ، ص 97 .

أولا : تلتزم الصين بالمبادئ الخمسة للتعايش السلمي ولا تتدخل في الشؤون الداخلية للآخرين

ثانيا : تنتهج الصين استراتيجية وسياسة الانفتاح القائمة على المنفعة المتبادلة، وتحرص على تحقيق وتطوير وحماية المصالح المشتركة ، لجعل كعكة المصالح المشتركة أكبر وأفضل بدلا من توتير العلاقات مع الجيران وكسب المصالح على حساب الآخرين.

ثالثا : دعوة الصين إلى تسوية المشاكل والنزاعات من خلال الحوار والتشاور بروح إيجاد أرضية مشتركة مع ترك الخلافات جانبا، ففي سنة 1954 ، بدأت الصين والهند وميانمار في تبني المبادئ الخمسة التي تقف مع الاحترام المشترك للسيادة وسلامة الأراضي، وعدم العدوان المشترك وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للآخرين، والمساواة والمنفعة المتبادلة والتعايش السلمي.¹

المطلب الأول: المبادئ الخمس للتعايش السلمي.

صرح " ليو تشن مين" وزير الخارجية الصيني خلال مؤتمر منظم لإحياء الذكرى "60" لإقامة مبادئ التعايش السلمي ، أن المبادئ الخمسة للتعايش السلمي التي تحكم العلاقات بين الدول ستستمر بإسهام في السلام والتنمية في العالم، إن المبادئ الخمسة استخدمت "كحجر زاوية" للسياسة الخارجية السلمية المستقلة للصين ، خلال العقود الستة الماضية ، وقد كانت تتمتع بحيوية قوية وتطبيقات عالمية، وقد تبنت هذه المبادئ المتمثلة في المبادئ الخمس للتعايش السلمي في دستورها لسنتي : 1954 و1982 وهي تتمثل كالتالي :

1. الاحترام المتبادل للسيادة و وحدة الاراضي و عدم الاعتداء:

بعد تأسيس جمهورية الصين الشعبية في الفاتح من أكتوبر عام 1949، أكدت القيادة الصينية بأنها الممثل الشرعي و الوحيد للشعب الصيني و أن حكومة الصين هي الحكومة

¹حسين سالم ، مرجع سبق ذكره ، ص ص 23 – 24 .

الشرعية الوحيدة الممثلة للصين ، وبناء على ذلك تبنت مبدأ الاحترام المتبادل لسلامة السيادة كأساس لعلاقاتها الدبلوماسية مع الدول الأخرى ، و كان من بين شروطها على هذه الدول الالتزام بهذا المبدأ، و أن الصين واحدة و أن تايوان هي جزء لا يتجزأ من إقليم جمهورية الصين الشعبية ، و على كل الدول التي تربطها علاقات اقتصادية و دبلوماسية مع الصين أن تقوم بقطع علاقاتها مع تايوان.

و من خلال تتبع المسار التاريخي للصين و من مواقفها الدبلوماسية يتبين مدى تمسكها بمبدأ السيادة ، و رفضها الشرس لأي تعد على وحدة الأراضي و الوحدة السياسية¹، فالصين منذ البداية رافضة رفضا قاطعا عملية تقسيم الصين الى قسمين ، وناضلت بكل ما تمتلكه من إمكانيات ووسائل ، لاسترجاع مقاطعتيها اللتين نزعتا منها و هما : هونغ كونغ و مكاو.

و للإشارة كذلك هو أن الرئيس دينغ هسياو بينغ اعتمد على أسلوب أكثر ليونة وتبنى سياسة ، دولة واحدة و نظامين " ، وأراد من خلال ذلك أن يعبر عن الجهود التي تبذلها الصين ، بالطرق السلمية لاستعادة مقاطعة تايوان، دون الضرر بالنظام الاقتصادي ونمط معيشة هذه المقاطعة ، وبفضل هذه السياسة التي كانت ناجحة ، استطاعت الصين أن تسترجع كلا من هونغ كونغ في سنة 1997 ، و مكاو في سنة 1999 .²

2. عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول:

تؤمن الصين بالاختلاف الموجود في مختلف الأنظمة اجتماعيا و اقتصاديا و سياسيا و قيميا، و أن لكل دولة الحرية في التصرف في شؤونها الداخلية بما يتناسب و ظروفها الخاصة، و لا يحق للدول الأخرى التدخل في ذلك، بل الأخرى بها أن تبحث عن نقاط التقاطع بينها لتأسيس شبكة من العلاقات السياسية و الاقتصادية مع احترام تلك الاختلافات و تجاوزها.

¹ للمزيد انظر على الرابط التالي: http://www.arabic.cntv.cn/special/60years_fppce:
ت. ز. 20-02-2022

² حياة فراني ، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية تخصص دراسات اسبوية – جامعة الجزائر 03 – ديسمبر 2012 ، ص 17.

و قد أظهرت الصين في العديد من المرات- و منذ عهد رئيسها ما وتسي تونغ رفضها تدخل القوى الكبرى و خاصة الولايات المتحدة الأمريكية في شؤونها الداخلية باسم حقوق الإنسان و الديمقراطية، و لا زالت إلى اليوم تؤكد على هذا المبدأ، فمثلا اعتبرت الصين ما حدث في ساحة تيان انمن سنة 1989 ، شأنا داخليا لا يحق لأي كان التدخل فيه.

3. المساواة بين الدول و عدم التمييز بينها ¹.

وجود مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول يجسد ويتم سيادة الدولة على اقليمها وأن أي تدخل في شأن من شؤونها ، سيفقد ويقلص الدولة من سيادتها، وسلطة الدولة على اقليمها ، يتضمن تنظيم علاقاتها مع سكان الدولة من الرعايا والاجانب ، وكذلك اختيار نظامها السياسي والاقتصادي والاجتماعي والثقافي ²، تدعو الصين في كل المحافل الدولية بضرورة تمتع كل الدول، مهما كانت مرتبتها، أو أيا كان وضعها الاقتصادي، والاجتماعي و السياسي بسيادة متساوية ، و لا يحق لقطب أو لمجموعة أقطاب أن تهيمن على القرارات الدولية، فكل الدول لها الحق في أن تشارك بالتساوي في الشؤون الدولية، .

4. المنفعة المتبادلة:

سياسة الصين الخارجية تقوم على مبدئين أساسيين هما: الاستقلال و التعايش السلمي، كما لا يمكن اغفال دور البيئة الدولية في الحفاظ على السلام والأمن الدوليين ، و دفع التنمية الاقتصادية للدول ³.

5. التعايش السلمي:

¹ وليد سليم عبد الحي، المكانة المستقبلية للصين في النظام الدولي 1978- 2010، ط 1، (أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات و البحوث الاستراتيجية، 2000)، ص 148.

² صحبي محمد أمين، مبدأ عدم جواز التدخل في شؤون الدول في إطار القانون الدولي الإنساني ، المركز الديمقراطي العربي 19 أكتوبر 2016.

³ حياة فراني ، مرجع سابق ، ص ص 18-19.

الصين تتنظر بأن أفضل الطرق لحل النزاعات الدولية هو عن طريق الحوار و تعزيز الثقة و التعاون بين أعضاء المجتمع الدولي، لهذا هي تنادي بمبدأ التعايش السلمي الذي ينبذ استخدام القوة و استغلال النفوذ و التفوق العسكري لمعالجة هذه النزاعات و يدعم الحل السلمي.¹

المطلب الثاني: المبادئ التي نتجت عن الظروف الداخلية و الدولية.

من خلال الوقوف على المراحل و الظروف التاريخية التي مرت بها الصين، يفهم لماذا اتبعت سياسة خارجية قائمة على تلك المبادئ، خاصة تلك المتعلقة بالسيادة الوطنية، سلامة الأراضي و عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول ، فالصين عانت كثيرا ويلات الحروب و التدخلات الأجنبية، حيث أجبرت على التخلي عن بعض مقاطعاتها : كهونغ كونغ و مكاو إثر ابرام اتفاقيات غير متكافئة وليست في صالحها .

ومنذ إنشاء جمهورية الصين الشعبية ، رفض رئيسها ما وتسي تونغ الضغوطات التي تمارسها الدول الكبرى على بلاده مستغلة في ذلك ضعف دولته ، و تدخلهم في شؤونها، و أكد ضرورة استرجاع الصين لأراضيها و بالتالي سيادتها على كل التراب الصيني متبنيا سياسة خارجية متشددة بأهداف ثورية يميزها الطابع الإيديولوجي و العدوانية و خوف مستمر من التهديدات الخارجية.

بعد الظروف الداخلية التي شهدتها الصين و الأزمات التي مرت بها، و بعد رحيل الرئيس ما وتسي تونغ، عرفت الصين عهد يسمى بعهد الإصلاحات الاقتصادية، أو كما أطلق عليها التحديثات الأربعة ، و على ضوء هذه المستجدات وجدت الصين نفسها أمام تحديات أخرى ألزمتها انتهاج مبادئ أخرى تتماشى و الأوضاع الجديدة، و تراجع اهتمامها بالجانب الثوري و البعد الأيديولوجي لفائدة المصلحة الوطنية، رغم ذلك ظلت الصين دائما متمسكة بالمبادئ الخمس للتعايش السلمي، ويرجع ذلك لأسباب التالية :

¹ السياسة الخارجية الصينية تتمسك بالاستقلالية و أخذ زمام المبادرة و الأهداف السلمية، ت، ز : 11-02-2022، على الرابط : <http://www.arabic.cri.cn/1/2004/27/41@23267.htm>

- أسباب داخلية:

بمجرد وصول القائد دينغ هيساو بينغ إلى الحكم حرص على ضرورة تحسين الوضع الاقتصادي و الاجتماعي لبلاده ، حيث وجد تجاوب شعبي كبير على نفس الهدف وهو إخراج الصين من هذه الأوضاع التي عايشتها، وكان هذا بالطبع على حساب الأيديولوجية التي أعتبهم كثيرا خاصة في فترة الثورة الثقافية، وهنا تراجعت الايديولوجية قبل انهيار القطب الشيوعي¹.

المبحث الثالث: محددات سياسة الصين الخارجية

بفضل التنامي الصيني المستمر لمكانتها على الساحة الدولية، أصبح ذلك من السمات الرئيسية المميزة لفترة ما بعد نهاية القطبية الثنائية.

فالصين بمعدل نموها المتصاعد من نوعه في العالم، و وزنها الاستراتيجي على المستوى الإقليمي و الدولي، و مؤسستها العسكرية المتجهة نحو التحديث، و كثافتها السكانية العالية، و إرثها الحضاري و التاريخي و الثقافي الكبير، أصبحت محل اهتمام مختلف مؤسسات الفكر و المعاهد الأكاديمية المتخصصة عبر أنحاء العالم، لمحاولة معرفة السر الكامن وراء الصعود الصيني المتميز، و لاستشراف مستقبل هذه القوة الصاعدة، ذات الطموحات الإقليمية و العالمية.²

المطلب الأول: المحددات الداخلية

المحددات الداخلية كان لها دورا هاما في تحديد وتوجهات سياسة الصين الخارجية، ونجد من بينها :

1- المحددات الجغرافية والبشرية : يلعب المحدد الجغرافي دورا هاما في تحديد التوجهات العامة للسياسة الخارجية لأية دولة، و هو الأمر الذي أكدت عليه دراسات "

¹ حياة فراني ، مرجع سابق ، ص 20.

² للمزيد أكثر انظر الى الرابط التالي : /السياسة_الخارجية_الصينية : http://www.academia.edu/10754789 ت. ز : 2022-02-25 .

ماكيندر" و " مارشال ماكلوهان" ، و لذلك فمن المهم تبين أهم معالم المجال الجغرافي الصيني، بالإضافة الى المحدد البشري سواء من حيث الكثافة السكانية أو النوعية .

2- المحددات المجتمعية و الثقافية: و لهما أهمية كبيرة في توجيه وتحديد السياسة الخارجية الصينية ويتمثلان في القيم السائدة والعرق وتركيبية المجتمع والثقافة والمعتقدات.

3- المحدد الأيديولوجي : حيث ساهم هذا الأخير في رسم السياسة الخارجية الصينية خاصة في فترة ماو ، حيث كان متشدد في علاقة الصين بالولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفياتي سابقا .

4- عنصران هامان كذلك وهما القيادة و النظام السياسي: وكما نعلم أن القرارات المتخذة في عملية السياسة الخارجية هي نتاج القائد والنظام السياسي الذي يحكم الدولة .

5- المحددات الاقتصادية : وخاصة التي اتخذتها الصين في الإصلاح الاقتصادي أو كما يعرف بالتحديثات الأربعة والتي نتجت عن هذه السياسة تنمية اقتصادية حقيقية .

1) المحددات الجغرافية و البشرية:

كما ذكرنا سابقا أن المحدد الجغرافي يلعب دورا مهم في تحديد السياسة الخارجية للصين ، لذلك فمن المهم تبين أهم معالم المجال الجغرافي الصيني، تتربع الصين على مساحة 9.6 مليون كم²، و تعد ثالث أكبر دول العالم مساحة بعد كل من روسيا و كندا ، تقع الصين بين دائرتي عرض 18° و 54°، و بين خطي طول 74° و 135°، و هي بذلك تعد حقا دولة قارة، و تتميز بموقع ذو أهمية استراتيجية في منطقة شرق آسيا، إذ تجاور 14 دولة منها: روسيا، الهند، باكستان، فيتنام، كوريا الشمالية...الخ،¹ و هي تقارب مساحة أوروبا وتحتل المركز الثالث في العالم ، بما يعادل 15/1 من اجمالي المساحة البرية للكرة الأرضية .

¹ الموسوعة العربية العالمية. الطبعة الثانية. الجزء رقم 15، الرياض، مؤسسة أعمال الموسوعة للنشر و التوزيع، 1999، ص 265-266

و للصين منافذ وطرق هامة للمواصلات و التجارة في العالم سواء البرية، كطريق الحرير (silk road)، أو البحرية بإطلالها على المحيط الهادي، و بحر الصين الجنوبي، و بحر الصين الشرقي، و البحر الأصفر، و مضيق فرموزا.¹

ويمكن تفسير السبب في تنوع مناخها، و اقاليمها و ثرواتها الطبيعية، مما ساهم هذا التنوع في تنمية الاقتصاد الصيني وهذا راجع لامتداد الجغرافي للصين.

أما بالنسبة للمحدد البشري: فهو محدد رئيسي في قوة الدولة و مراتبها الدولية، كما يساهم في توجيه السياسة الخارجية للدولة، كما يوفر اليد العاملة ويساهم في تكوين الجيوش .

وكما هو معروف لدى الجميع، أن الصين رقم واحد من حيث الكثافة السكانية، حيث يبلغ عدد سكانها و حسب إحصائيات سنة 2007 ، حوالي 888.851.321.1 مليار نسمة ، و حسب احصائيات البنك الدولي لسنة 2010 ، فقد بلغ 1.362.000.000 مليار نسمة ، أما بالنسبة للإحصائيات الحالية حيث يزيد عدد السكان ، مليار وأربع مائة نسمة 1.4 ، هذه الكثافة السكانية جعلت من الصين بأن تكون سوقا كبيرا، تستوعب السلع المحلية و العالمية.²

(2) المحددات المجتمعية :

وتعني كل ما يتعلق بالجوانب الاجتماعية ، من تركيبة عرقية، و درجات التماسك الاجتماعي وعادات وقيم المجتمع السائدة، أما الجانب الثقافي، فهو كل ما يتعلق بالمنظومة القيمية للثقافة التقليدية السائدة في المجتمع والتي بدورها تشكل اطاره القيمي ومعتقداته المحددة لتوجهاته الحضارية و القيمية.

ان المجتمع الصيني يتكون من قوميات متعددة ومختلفة و يبلغ عدد قومياته : 56 قومية، أكبرها عددا هي قومية "الهان" (Hans) ، والتي تمثل نسبة الأغلبية ب 93% ،

1- المرجع نفسه. نفس الصفحة .

² حياة فراني ، مرجع سابق ، ص 28.

بينما النسب الـ 7% الأخرى هي في نزاع موزعة على جماعات أثنىة مختلفة "كالتبتيين" و "المانشوس" و "اليوغروس"، و "الويغور"، إضافة إلى جماعة "زونغ"، و هذا ما جعل الصين تعرف عدة نزاعات إقليمية و اختلافات ثقافية.¹

هذا في الوقت الذي بلغ فيه تعداد أعضاء جماعة "زوانغ" مثلا 15.8 مليون نسمة، و تعداد "الويغور" 7.2 مليون نسمة، و التبتيين حوالي 6 مليون نسمة، لهذا تدعى الصين بـ "الجمهورية الاشتراكية الموحدة و المتعددة القوميات".²

(3) الأيديولوجية:

الرئيس ماوتسي تونغ في عهده ، قامت الصين بانتهاج خط عام ، يتبع الفكر الماركسي - اللينيني و يعتبر هذا العامل حاسما في إدارة توجه سياسة الصين في عهد الرئيس ماو تسي تونغ، و فكر ماو باعتباره الموجه لسياسة الصين الخارجية، أصحاب هذا التوجه ينظرون إلى أن سياسة الصين الخارجية منذ ميلها إلى الاتحاد السوفياتي سابقا و من ثم توجهها إلى دعم الحركات التحررية حول العالم و تحولها فيما بعد نحو الولايات المتحدة الأمريكية، ليست إلا نتيجة طبيعية للفكر الأيديولوجي الذي كانت تقوم عليه الصين .

(4) التيارات السياسية داخل الحزب الشيوعي الصيني:

انتهجت الصين عدة توجهات متباينة بشأن السياسة التي يجب أن تتبعها خاصة اتجاه الولايات المتحدة الأمريكية وهي : ثلاث تيارات متباينة داخل الحزب الشيوعي الصيني : أ. تيار دنج ساوينج : يعتبر هذا التيار هو الذي قاد الثورة الصينية الاقتصادية منذ نهاية التسعينات ونهض بالصين من دولة متخلفة الى قوة اقتصادية سياسية .

ب. التيار الغربي الليبرالي : هذا التيار خرج من منعطف تيار دنج ساو ينج الإصلاحية لكن هذا التيار أدهشته وشجعت النجاحات الاقتصادية المذهلة في المدن الساحلية بعد أن طبقت قوانين السوق ذات الاتجاه الرأسمالي ، أخذ هذا

¹ - دانييل بورشتاين، أرنيه دي كيزا. "التنين الأكبر: الصين في القرن لحادي و العشرين". ترجمة: شوقي جلال، سلسلة عالم المعرفة، رقم 271، المجلس الوطني للثقافة و الفنون و الآداب، الكويت، الطبعة الأولى، 2001. ص 264.

² - Encarta 2005.

التيار يطالب الحزب بمزيد من الإصلاحات الرأسمالية ويحظى بتعاطف الاعلام الغربي معه.

ت. التيار الماوي المحافظ : ويطلق على هذا التيار الحرس القديم لا يزال يتمسك بالماركسية اللينينية ويعتبر ان الاشتراكية روح الصين وظل هذا التيار معزول منذ عام 1980 وهو معادي للطريق الرأسمالي والغرب.¹ .

5) المحددات الاقتصادية و العسكرية:

• المحددات الاقتصادية:

عملتي الإصلاح والانفتاح التي قامت بهما الصين أدركت أن هناك تنافس جيو بولتيكي وجيو استراتيجي يدور في منطقة جنوب شرق اسيا والمحيط الهادي حيث أن الصراع لا يزال على أشده بين كافة الدول ، على خلفية حق امتلاك الجزر المترامية بين الدول، في الوقت الذي تضطلع فيه الدول الكبرى على مكانتها الإقليمية والدولية مثل الولايات المتحدة الامريكية وروسيا واليابان والهند ، وبعد سنوات التحول الأولى - الفترة الانتقالية- شعرت الصين أنها لم تعد كما كانت من قبل كونها كانت في الماضي شيئاً ليس له قيمة ، وهذا ما جعل الشرق والغرب يغير من سياسته واستراتيجيته تجاه الصين ، في الوقت الذي خفت الصين من حدة اللامركزية التي كانت تفرضها على المقاطعات الصينية .

وخلال سنوات الإصلاح والانفتاح الذي بدأ العمل به منذ عام 1979 والذي لم ينته الى اليوم مرت الصين بثلاثة مراحل تاريخية وهي :

المرحلة الأولى للإصلاح والتي بدأت من عام 1979-1984 :

و قد نتج عنها نتائج نذكر من بينها ما يلي :

¹ علي سيد النقر، السياسة الخارجية للصين وعلاقتها بالولايات المتحدة الامريكية ، الهيئة المصرية العامة للكتاب . القاهرة 2009 ، ص ص 90-91.

- انشاء المدن والمناطق الاقتصادية الساحلية كموافذ على الاقتصاد العالمي .
- التحول من المركزية الى اللامركزية في القرار الاقتصادي بين العاصمة والمقاطعات .
- التحول من الزراعة التقليدية الى الزراعة الاقتصادية .
- تشجيع الفلاحين على التخصص في كافة مجالات الإنتاج الزراعي والصناعي الريفي .
- الشروع في انشاء المناطق الاقتصادية الأربعة عشر مدينة الجديدة لتكون مصادر جذب للتكنولوجيا الغربية والاستثمار الأجنبي وزيادة الصادرات .¹

المرحلة الثانية : 1984-1991 :

في هذه المرحلة انتقل الإصلاح من المناطق الريفية الى المدن والمناطق الحضرية بعد أن شجع النجاح الباهر الذي تحقق في الريف الصيني للإصلاحيين للانتقال بالإصلاح الى المدن وانشاء المزيد من المدن الاقتصادية المفتوحة حتى بلغ عدد هذه المدن عام 1987 الى 64 مدينة ساحلية مفتوحة على العالم الخارجي .

المرحلة الثالثة من سنة 1992-الى غاية اليوم :

لعل هذه المرحلة هي المرحلة الحاسمة التي على أثرها دخلت الصين في عداد الدول المتقدمة وتغلبت على معدلات الفقر ، وساهمت في تصاعد معدل النمو الاقتصادي الى أن تجاوز معدل 13 % وهذا المعدل يعد أعلى معدل نمو اقتصادي تحقق في العصر الحديث في بلد المليار ونصف نسمة.

وتتميز هذه المرحلة بانها مرحلة الإصلاح الشامل والتي رفعت الصين في بدايتها مفهوم اقتصاد السوق الاشتراكي ، وخلالها عادت للصين جزيرة هونج كونج عام 1997 ، وعادت جزيرة مكاو عام 1999 وفتحت الصين أبوابها على مصارعها اما إعطاء القطاع الخاص الدور البارز لقيادة الصين نحو التحديث والتنمية المستدامة والنمو والرفاهية وقد نتج عن هذه المرحلة نتائج من بينها اقتصاد السوق الاشتراكي ، نمو القطاع الخاص

¹ إبراهيم الأخرس ، أسرار تقدم الصين ، دراسة في ملامح القوة وأسباب الصعود ، ط1 2008 - ايتراك للنشر والتوزيع ، القاهرة ص 39-40-41

باعتباره قاطرة النمو، ارتفاع قيم الصادرات الى أعلى مستوى في العالم 98% عام 1998، ارتفاع الاستثمار الأجنبي حتى أصبحت الصين الجاذب الأول للاستثمار في العالم¹.

النمو الاقتصادي الصيني الذي بدأ قبل عقدين وما زال مستمرا، تعجب وإعجاب دول العالم، إذ يعتبر معدل النمو العام شبه معجزة اقتصادية عالمية، خصوصا في المدة الزمنية القصيرة التي تحقق خلالها، وفي قدرته على الاستمرار مرتفعا، رغم الأزمات المالية المختلفة التي وقعت خلال العقدين الأخيرين ، وقد كشف تقرير حديث صادر عن البنك الدولي أن اقتصاد الصين قد يتخطى الاقتصاد الأمريكي ليصبح الأكبر في العالم في أواخر عام 2016، في مؤشر ينذر بتحول القوة الاقتصادية من الغرب إلى الشرق، كان حجم اقتصاد الصين أقل من نصف حجم الاقتصاد الأمريكي في عام 2005، ثم شهدت الصين في السنوات الماضية نموا كبيرا في الاقتصاد بمعدل 10 في المائة، وصل النمو إلى 24 في المائة بين عامي 2011 و2014 ، وهذا التطور الكبير بحسب المحللين الاقتصاديين هو ثمار اعتماد الصين برنامجا اقتصاديا إصلاحيا انفتحت من خلاله على التجارة العالمية أواخر السبعينيات، وقد بلغ متوسط النمو الاقتصادي 9.9 في المائة سنويا من عام 1978 حتى عام 2012، البرنامج الإصلاحي الصيني أعلنت الصين في عام 1978 فتح الباب أمام التجارة العالمية وحددت اليوان كعملة تجارتها الخارجية، في واحدة من خطواتها الأولى لإصلاح النظام الاقتصادي، والاستفادة من مواردها البشرية الضخمة. صنعت الصين كذلك أربع مناطق اقتصادية لتشجيع الاستثمار الأجنبي، وفي العام 1982 وضعت خطة لست سنوات تهدف لتحقيق النمو في اقتصاد السوق. بعد بضعة تعثرات، دخلت الصين في منظمة التجارة العالمية، وفتحت أسواق الأسهم للمستثمرين الأجانب وعدلت بنودا في الدستور من أجل حماية الأملاك الخاصة ووقعت على اتفاق تحرير الأسواق مع عشر دول جنوب شرق آسيا، وعملت على تقوية العلاقة

¹ نفس المرجع ، ص 42-43-46-47.

الاقتصادية المباشرة مع أمريكا لمواجهة التحديات بعيدة المدى، وفي عام 2008 استثمرت الصين 586 مليار دولار في مشروع لدعم البنى التحتية ومجالات عدة مختلفة. واجتذبت الصين تدفقا مستمرا من الاستثمارات الأجنبية منذ انضمامها إلى منظمة التجارة العالمية في عام 2001، إذ تسابقت الشركات لدخول سوق الدولة الأكبر في العالم من حيث عدد السكان. الاستثمار في الأيدي العاملة منذ بدايات الثمانينيات جرى تشجيع الصينيين على الاستثمار في مجموعة واسعة من المؤسسات الصغيرة، في حين خففت الحكومة من الرقابة على الأسعار وشجعت الاستثمار الأجنبي .

منذ التحرير الاقتصادي في سنة 1978 نما اقتصاد الصين المعتمد على الاستثمار والتصدير، 70 مرة وأصبح أسرع الاقتصادات الكبرى نموا في العالم، ويحتل الاقتصاد الصيني حاليا المرتبة الثانية عالميا من حيث الناتج المحلي الإجمالي بعد الولايات المتحدة، ويعود نجاح الصين الاقتصادي بشكل أساسي إلى التصنيع منخفض التكلفة. ويعزى إلى الأيدي العاملة الرخيصة والبنية التحتية الجيدة ومستوى عال من التكنولوجيا والمهارة الإنتاجية المجتهدة والسياسات الحكومية المواتية، ويضيف البعض السعر المنخفض لصرف العملة. وتساهم الصين بحصص مرتفعة من الإنتاج العالمي للصناعات الأساسية كصناعات الصلب والألمنيوم، والصناعات التجهيزية والاستهلاكية (في طليعتها صناعة اللعب والنسيج والأحذية). وسجلت الصين تطورا كبيرا في مجال الصناعات العالية التكنولوجيا منها الصناعة الإلكترونية والمعلوماتية ومعدات غزو الفضاء. وتتمركز معظم هذه المناطق الصناعية في الواجهة الساحلية الشرقية حيث نجد مدنا رئيسية في مقدمتها شنغهاي، بكين، شانج شيون، تيانجين كوان زو، وتعد الصين قوة تجارية كبرى، وتحقق فائضا كبيرا في ميزانها التجاري حيث تضاعفت صادراتها أكثر من مرة خلال العقد الأخير. وقد بلغ عدد سكان الصين سنة 2014 مليار و366 مليون نسمة ، أي ما يناهز خمس سكان العالم، ويفسر ذلك بالتعمير السكاني القديم وبمعدل التكاثر الطبيعي الذي ظل مرتفعا إلى غاية العقد السادس من القرن الـ 20، ما أتاح وفرة الأيدي العاملة والسوق

الاستهلاكية، لذا ترتبط قوة الصناعة الصينية بأسس تنظيمية علمية تقنية بشرية وطبيعية، ففي مرحلة البناء الاشتراكي، أمتت الدولة الصينية وسائل الإنتاج وضمنها المصانع، وأعطت الأولوية في البداية للصناعات الأساسية والتجهيزية قبل إقرار ما عرف باسم "المشي على قدمين"، ثم نهجت سياسة القفزة الكبرى إلى الأمام التي استهدفت تحقيق الإقلاع الاقتصادي بتعميم الصناعة في المدن والبوادي والاعتماد على الطاقة البشرية وإنجاز الأشغال الكبرى كالسدود وشبكة المواصلات. وفي مرحلة الإصلاحات الجديدة والانفتاح على العالم ، تم إحداث المؤسسات الصناعية الجماعية والمؤسسات المختلطة وتخفيف احتكار الدولة للنشاط .

سيتجاوز إجمالي قيمة الصادرات والواردات الصينية 2.1 تريليون دولار أمريكي في هذا العام بزيادة أكثر من 20 بالمئة مما ليحتل المركز الثالث في العالم حسب توقعات وزارة التجارة الصينية.

أفاد مسؤول من الوزارة بأنه تماشيا مع نمو اقتصاد متسارع ستتطور التجارة الخارجية بصورة أطيّب، ونظرا لأحوال الصادرات والواردات في الثلاثة أرباع الأولى من هذا العام 2017، سيتجاوز إجمالي قيمة الصادرات والواردات 2.1 تريليون دولار أمريكي في هذا العام كله ، ومنه تبلغ قيمة الصادرات حوالي 1200 مليار دولار أمريكي وقيمة الواردات حوالي 950 مليار دولار أمريكي ، ويرجع سبب نمو التجارة الخارجية الى تطور الاقتصاد الوطني الجيد وزيادة الاستثمارات الاجنبية المباشرة ، واستخدمت الصين 47.22 مليار دولار أمريكي من الاستثمارات الاجنبية في الثلاثة أرباع الأولى بزيادة 10.9 بالمئة قياسا الى نفس الفترة من العام الماضي، ومن المتوقع أن تزداد الاستثمارات الاجنبية المستخدمة في هذا العام قرابة 10 بالمئة قياسا الى العام الماضي¹.

يعاني الاقتصاد الصيني مشاكل كثيرة ، رغم بعض التطور الحاصل، ومن أسباب معاناته هو التوزيع الغير عادل في عملية التنمية بين مناطقه ، بالإضافة الى مشكلة هامة

وهي الطاقة التي أصبحت ضرورة ملحة وفي حاجة ماسة إليها، نظرا للنمو المتزايد الذي عرفته الصين مؤخرا.

• المحددات العسكرية:

تعد المؤسسة العسكرية الصينية من أكبر المؤسسات العسكرية في العالم، بفضل ما تتميز به من تفوق عددي و من حيث التسلح (سواء الاستراتيجي أو التقليدي)، و كذا التقنية و الكفاءة التكنولوجية.

فمن ناحية القدرات النووية، نجد أن الصين التي دخلت النادي النووي عام 1964، تعد اليوم أكبر قوة عسكرية في آسيا، و أنها الدولة الوحيدة التي قامت بنشر أسلحة نووية، و لها قوة نووية بإمكانها أن تكون رادعة للولايات المتحدة الأمريكية.¹

تقوم خطة الصين على أساس تحقيق عدد من الأهداف بدءا من عام 1995 من امتلاكها للقوة العسكرية :

- توفير المناخ الامن والأكثر ملائمة لعملية بناء الاقتصاد الصيني والعمل على حماية واستمرار هذا البناء بكل الطرق وسوف يدفع ذلك الى تطوير قواتها المسلحة اعتمادا على صناعات دفاعية محلية متطورة في مجال القوات الجوية والبحرية .
- التوحيد السلمي لأرض الوطن وينطوي هذا الهدف على أن من حق الحكومة المركزية الصينية اللجوء الى استخدام الطرق غير السلمية أي استخدام القوة المسلحة للتغلب على الأزمة التايوانية في حالة ما اذا كانت مبيعات الأسلحة الامريكية لتايوان سببا في تشجيع المسؤولين فيها على اعلان الاستقلال .²

و تتبع الصين برنامج لتحديث قوتها كلفها 24 مليار دولار في الفترة الممتدة بين 1988-1995 .

ت. ز: 2022-02-02 . doc سياسة 20% الصين 20% الخارجية/.../boulmkahel.yolasite.com¹

²علي سيد نقير، مرجع سابق، ص ص 134-135.

و رغم أن التقديرات الغربية ترى أن الترسانة النووية الصينية، لا تزيد نسبتها عن 10/

من الترسانة الأمريكية أو الروسية، إلا أن ذلك لا يقلل من أهميتها، فهي تتوفر على ثالث أكبر مركب نووي في العالم، و تمتلك حسب تقديرات احتمالية حوالي 300 رأس نووي و 2400 قنبلة نووية.

كما أنه بحوزة الصين "نظم إطلاق"(Delivery systèmes)، متطورة و عالية الدقة، خاصة الصواريخ البلاستيكية العابرة للقارات مثل (DF-4) ، الذي يصل مداه إلى 7 آلاف كم، و صاروخ (DF-5) القادر على حمل رؤوس نووية متعددة، و هي صواريخ متحركة يمكن تحريكها حول الصين، و بالتالي إصابة أهداف في دول كالإيابان و روسيا و الهند، بالإضافة إلى الصواريخ متوسطة المدى مثل: (دونج فانج 15 و 21)، و صواريخ (Julang 1) و (Julang 2)، و كذلك القاذفات الاستراتيجية (H-6)، و الغواصات النووية الحاملة للصواريخ النووية.¹

ووفقا لتقارير : (SIPRI) ، أي معهد ستوكهولم الدولي لأبحاث السلاح ، فقد دخلت روسيا ضمن أكثر 3 دول إنفاقا على الأغراض العسكرية إلى جانب الولايات المتحدة الأمريكية والصين ، وبلغت الزيادة في الإنفاق العسكري العالمي لعام 2016، نحو 0.4% عن العام السابق له، بإجمالي 1.68 ترليون دولار أمريكي، وأوضح المركز أن الميزانية العسكرية الروسية ارتفعت في العام الماضي بنسبة 5.9 لتبلغ 69.2 مليار دولار، كما زاد الإنفاق العسكري الروسي عن عام 2007 بنسبة 87%، وبلغت تكلفة الإنفاق العسكري نحو 5.3% من الناتج المحلي الإجمالي ، أما الإنفاق العسكري الأمريكي فقد زاد في عام 2016 عن العام السابق بنسبة 1.7% وبلغ نحو 611 مليار دولار، وتشير هذه الأرقام إلى انتهاء اتجاه تخفيض الإنفاق العسكري الأمريكي الذي صاحب الأزمة الاقتصادية وانسحاب القوات الأمريكية من أفغانستان والعراق.

المطلب الثاني: المحددات الخارجية

¹ boulemkahel.yolasite.com/... 2022-03-02 ت. ز.

يلعب المحدد الخارجي دورا هاما ومؤثر في نهج سياسة الصين الخارجية في شكل النظام الدولي ومصدر من مصادر التهديد الخارجي للصين¹، و يعتبر هذان العاملان من العوامل التي كان لها الدور الهام في تحديد سياسة الصين الخارجية تجاه العالم و منطقة المغرب العربي، خصوصا في عهد الرئيس ماوتسي تونغ، حيث أن ولادة الصين الشعبية جاءت في نظام دولي يعيش حربا باردة بسبب المنافسة والصراع بين المعسكرين الغربي والشرقي .

تتميز إفريقيا عموما و الجزائر بالأخص، بكونها منطقة جذب كبيرة للقوى الكبرى، و هذا بسبب موقعها الاستراتيجي، و بكونها خزانة كبيرا للثروات و الموارد على اختلافها، هذا ما جعلها عرضة للكثير من الاستغلال و الاستنزاف لفترات طويلة، سواء المباشر بالاستعمار أو غير المباشر باستهداف الاقتصاد المحلي لكل دولة و إغراقها بالديون و تقديم المساعدات المالية المشروطة، و إنشاء شركات عملاقة و مؤسسات دولية تعمل على إعطاء الصبغة الشرعية لعملية الاستغلال هذه.²

¹ المرجع نفسه ، ص ص 38-39.

² إسماعيل دبش، " علاقات المغرب العربي مع دول آسيا و آفاق تطويرها "، الندوة السنوية من تنظيم جامعة الدول العربية ، تونس : 07 افريل 2010 .



الفصل الثاني

البعد التاريخي للعلاقات الصينية الجزائرية.

المبحث الأول: تاريخ العلاقات الصينية الجزائرية

تعتبر الصين أول دولة غير عربية تعترف بحكومة الجمهورية الجزائرية المؤقتة في شهر ديسمبر من سنة 1958 ، وهذا الاعتراف تعزز بزيارتين قام بهما "زهون لاي" الوزير الأول آنذاك إلى الجزائر (1963 و 1965)، ففي سنة 1958 أرسل الرئيس "ما وتسي تونغ" رئيس مجلس الدولة "شوان لاي" إلى رئيس الوزراء الجزائري برقيتين للتهنئة على التوالي، فقررت الحكومة الصينية اعترافها بالحكومة الجزائرية المؤقتة في 22 ديسمبر من نفس العام، وبعد ذلك أقيمت علاقات دبلوماسية بين الصين والجزائر¹.

المطلب الأول: بؤادر ومضمون دعم الصين للثورة الجزائرية.

لقد حصلت الجزائر كل الدعم من طرف الحكومة الصينية على المستويين السياسي والعسكري خلال كفاحها المرير ضد القوة الاستعمارية الفرنسية ، فعلى المستوى السياسي والدبلوماسي كانت البداية بمؤتمر بان دونغ بإندونيسيا 1955، حيث مثل الحدث أول نقطة اتصال بين ممثلي جبهة التحرير الوطني والصين، وأبدت الصين بالمناسبة تأييدها للثورة الجزائرية²، ليتواصل بعدها العمل السياسي لجبهة التحرير ، التي أعطت أولوية لهذا الجانب على حساب الجانب العسكري ، من خلال الاتصال بمختلف الهيئات الدولية، حيث كتب العربي بن مهيدي قائلا: «إن الدبلوماسية الجزائرية بدأت من الأخوة الكبيرة والدعم اللامتناهي للشعوب العربية -الآسيوية، وعليه أكدت الجبهة أنه كي نحقق هدفنا يجب أن نفجر مهمتين أساسيتين في وقت واحد وهما أولا: العمل الداخلي سواء في الميدان السياسي أو في ميدان العمل المحض، ثانيا: العمل في الخارج لجعل القضية الجزائرية حقيقة واقعة في العالم بأكمله، وذلك بمساندة ودعم كل حلفائنا الطبيعيين»³.

¹ حسن المصدق: العلاقات الجزائرية الصينية، صداقة، مصالح مؤقتة أم تحالف استراتيجي. ؟ على الرابط التالي :

ت.ز : 2022-03-12. chinainarabic.blogspot.com/2007/09/blog-post_30.html

² جلال الخشيب: آسيا والمغرب العربي -قراءة في التفاعلات الفرص والتحديات-، مركز إدراك الدراسات والاستشارات: جامعة الجزائر 3، كلية العلاقات الدولية، يونيو 2016، ص 07.

³ حياة فراني . مرجع سابق ، ص 180.

تم تأسيس الحكومة الجزائرية المؤقتة بتاريخ: 19 سبتمبر 1958 برئاسة فرحات عباس، بعدها بثلاثة أيام فقط الصين تعترف بهذه الحكومة ، لتكون بذلك أول دولة خارج الوطن العربي تعترف بها، وخص الوزير الأول الصيني "شوان لاي" صحيفة المجاهد بحديث قال فيه : "أقدم بكل صدق تهاني الخاصة للحكومة الجزائرية التي أعلن قيامها منذ قليل، إن الشعب الصيني لمسرور بإنشاء هذه الحكومة شأنه في ذلك شأن شعوب العالم المحبة للسلام"¹.

كما منحت الصحافة الصينية اهتماما خاصا بحرب التحرير الجزائرية، خاصة وأن الصين كانت هي الأخرى تتعرض لضغوطات كبيرة وتهديدات من المعسكر الغربي، وعلى رأسه أمريكا، ومثلت زيارة وزير الشؤون الاجتماعية في الحكومة الجزائرية المؤقتة الى الصين ، ولقي الوفد الجزائري المرافق للوزير ، استقبالا حارا وخصوصا وترحيبا مميزا من طرف القيادة الصينية، وعلى رأسها الرئيس "ما وتسي تونغ"، وشهدت الزيارة اتصالات مكثفة ولقاءات مع القيادة العسكرية الصينية ممثلة بالمارشال "يوج ته هواي" نائب رئيس الوزراء ووزير الدفاع أكد فيها للوفد الجزائري أن : "الشعب الصيني والحكومة الصينية ترحبان ترحيبا خاصا بمندوبي حكومة الجزائر وبالرغم من بعد المسافة بين قطرينا إلا أن قلوبنا قريبة جدا من بعضها، ذلك أن تجربة الجزائر وتجربة الصين واحدة"²، يقول سعد دحلب في مذكراته : "الرئيس "ماو" صرح لنا عند استقبله لنا بأننا أول الجزائريين الذين يراهم في حياته..."³.

وقد تمت إقامة علاقات دبلوماسية بين البلدين بتاريخ: 20 ديسمبر 1958 كما رفضت الصين بمبادرة فرنسا إقامة علاقات دبلوماسية معها شرط تخليها عن الدعم الذي تقدمه للثورة الجزائرية⁴.

¹ نفس المرجع، ص 181 ، 182.

² عبد الغني حومر، العلاقات الصينية الإفريقية -دراسة حالي الجزائر وتنزانيا، مذكرة ماجستير غير منشورة، قسم العلوم السياسية، كلية العلوم السياسية، جامعة الجزائر 03، 2012، ص 59.

³ Saad dahleb, pour l'indépendance de l'Algérie : mission accomplie, Alger, édition saad dahleb, 4 ème édition, 2010, p 102.

⁴ محاضرة السفير وانغ وانثينغ، الصين وإفريقيا نموذج إيجابي في العلاقات الدولية ، ليبيا، سفارة جمهورية الصين الشعبية، 2011/01/06.

أما فيما يخص الدعم العسكري والمادي فقد تمثل في تغطية مالية وتجهيزات عسكرية مباشرة، حيث أنه وفي سنة 1958 قدمت الصين للجزائر 4.9 مليون دولار، و 12 مليون دولار سنة 1959، وفي نفس السنة سلمت الصين لممثلي جبهة التحرير 2 مليون فرنك فرنسي نقداً.

كما شكلت الصين وتجربتها في الحروب الشعبية التحريرية محور اهتمام الضباط الجزائريين، وقد أعرب أحد الضباط عن رأيه أثناء زيارة قادته رفقة بعثة عسكرية جزائرية للصين سنة 1959 عن اهتمامه بالتجربة الصينية، حيث صرح قائلاً: "أنتم تعرفون جيداً أن الصين قامت بحروب ثورية طويلة المدى وتعرفون جيداً من جهة أخرى الصيغة الأساسية والطابع الشعبي وعلى هذا الأساس رأى مسؤولونا أننا نستطيع أن نخرج بفوائد عديدة من وراء المقارنة بين التجربتين الثورتين في الجزائر وفي الصين، وهذا هو الهدف الوحيد لزيارتنا إلى الصين"¹.

وقد تحصل الوفد الجزائري خلال هذه الزيارة على معدات وتجهيزات عسكرية وطبية، كما نظمت الصين ما عرف بالأسبوع الصيني لمناصرة الجزائر لأول مرة في الفترة الممتدة من 13 إلى 20 مارس 1959، ليستمر الصينيون في تنظيمه بشكل دوري، وقد تضمن معارض ومظاهرات تأييداً للكفاح الجزائري بالإضافة إلى جمع التبرعات لصالح الثورة التحريرية².

تتالت بعدها زيارات الوفود الجزائرية إلى الصين، ففي أبريل 1960 قبلت الصين فكرة إقامة بعثة دبلوماسية دائمة لجبهة التحرير بكيين تحت رئاسة "مصطفى فروخي"، لكن هذا الأخير توفي في حادث طائرة سوفياتية، كانت متجهة نحو بكين فوق الأجزاء الأوكرانية في أوت 1960، بعدها وفي زيارة الوفد الجزائري تحت رئاسة "فرحات عباس" سبتمبر وأكتوبر 1960 جددت الصين رغبتها في تأسيس بعثة للحكومة المؤقتة وعين بعدها "عبد

¹ حسين سالم، مرجع سابق، ص 126.

² محمد حمشي وسامية ربيعي، ستون سنة من العلاقات الصينية الجزائرية، المجلة العلمية للبحوث الصينية المصرية، مركز البحوث والدراسات الصينية، جامعة حلوان، المجلد الثاني، العدد الأول، 2012، ص 76.

الرحمان كيوان" خلافة لمصطفى فروخي، حيث التحق بمنصبه وقدم أوراق اعتماده للرئيس "ليو شاوشي" ماي 1961.¹

- في المجال السياسي: ويتعلق الأمر بمساندة التحرر الجزائري والوقوف إلى جانب القضية الجزائرية العادلة، بالإضافة إلى المساعدات والاعانات المقدمة للثورة الجزائرية لنيل استقلالها الوطني، وهي مساعدات استمرت بعد فترة الاستقلال لبلوغ هدف واحد وهو التنمية الوطنية ومحاربة التخلف، وهي معركة متقاسمة بين البلدين (الجزائر والصين)، هذا من جهة .

- ومن جهة أخرى للجزائر دور تاريخي في استعادة الصين لموقعها الطبيعي في الأمم المتحدة والعضوية الدائمة في مجلس الأمن، وهي ظلت تدافع عن مبدأ "وطن واحد للصين الشعبية". وبالتالي تثبتت بالملموس ما أكدت عليه من تقاسم للقيم والنضال بين الصين والجزائر، ومثلما دعمت الصين الجزائر أثناء الثورة والاستقلال، لا ننسى الدعم الذي تلقيناه من الجزائر في استعادة العضوية بالهيئة الأممية والمقعد الدائم بمجلس الأمن تحديدا، وجاء هذا وفق لائحة قدمتها الجزائر سنة 1971 وحظيت بمساندة الدول الصديقة².

تعد العلاقات الجزائرية الصينية من بين أهم العلاقات في التاريخ الإنساني ويعود ذلك إلى زمن بعيد وبالضبط إلى ما قبل تحرير الجزائر من الاستعمار الغاشم الفرنسي، وتأسيس الدولة الديمقراطية الشعبية، فقد أبدت الصين نضال الشعب الجزائري وكفاحه المشروع من أجل تحرير وطنه وسيادته ورفعته، وتحقيق حياة أفضل لأبنائه، وساندت بكين قولا وفعلا جبهة التحرير الوطني الجزائرية، مما أرسى قاعدة حقيقية وصيلة للتعاون الذي تم تكريسه أبديا، وخلال السنوات الأخيرة عرفت هذه العلاقات بين البلدين تطورا ملحوظا

¹ حياة فراني، المرجع السابق، ص 189.

² مقال بعنوان: اعتراف الصين بالحكومة الجزائرية المؤقتة، التاريخ العسكري شمال إفريقيا على الرابط التالي:

Arab.comnorth africain (défense) بتاريخ: 2013/07/17، ت. ز: 2022/02/20.

وازدهارا في مختلف المجالات، فالدولتان ظلتا تتفاهمان وتؤيدان بعضهما البعض بكل قوة خاصة على الصعيد الدولي.¹

منذ إنشاء دولة الصين أو الجمهورية الصينية الشعبية في سنة 1949 ، وبعد انعقاد مؤتمر "بان دونغ" في سنة 1955 ، ومن خلال هذا الأخير كان الاهتمام الصيني واضحا بمشاكل عالم الجنوب وفي مقدمتها القضية الجزائرية، وهي تسعى وتطمح إلى كسب دعم ومساندة الدول الإفريقية والآسيوية، وهذا نتيجة للحصار، الذي فرضه الغرب وعلى رأسها أمريكا على الصين ، وبالتالي وجدت الحل في دعم الحركات التحررية الوطنية ، ومناهضة كل أشكال الاستعمار.²

ومن الأسباب التي أدت إلى تعميق وتدعيم العلاقات الصينية الجزائرية وهو ظهور الخلاف الصيني السوفياتي سابقا، وبالضبط في فترة سياسة التعايش على السواحل الشرقية الصينية نهاية الخمسينات وبداية الستينات، و هذا التهديد المشترك بالنسبة لكلا البلدين (الجزائر، الصين) من طرف الحلف الأطلسي من جهة ، ومن جهة أخرى التعايش السلمي بين أمريكا وروسيا، قد زاد من تدعيم ومساندة الصين لحرب التحرير الجزائري ، كذلك بروز ملامح انتصار الثورة الجزائرية ، زادت جبهة التحرير الوطني من اهتمامها واعطاء أولوية للبعد الاقتصادي والاجتماعي ، عند استرجاع سيادة الجزائر ونيل استقلالها الوطني.³

ان الدعم الصيني للجزائر تمثل في مبالغ مالية وقدرت ب 4.9 مليون دولار في سنة 1958 ، وتجهيزات عسكرية ، وكان ذلك منذ بداية حرب التحرير الجزائرية. أما فيما يخص المساندة و الدعم العسكري الصيني للجزائر كان وفقا ، لتعهد قادة ومسؤولي الصين أثناء الزيارات التي قام بها الوفد الجزائري للصين.

¹ إبراهيم سلامي: علاقات الصداقة والتعاون الصينية الجزائرية الوثيقة الطويلة الأمد، على الرابط التالي:

Brahimsalam.blogspot.com/2013/08/27 بتاريخ: 2013/08/27، ت. ز: 2022/02/20.

² مسعود ضاهر: الحوار بين الثقافة العربية و الثقافة الصينية، مجلة الفكر السياسي، العدد السابع، صيف 1999، ص 175.

³ دبش اسماعيل: العلاقات العربية الآسيوية، دراسة حالة المغرب العربي مع التركيز على الجزائر، حويلات جامعة الجزائر، العدد 24، الجزء الثاني، أكتوبر 2013، ص ص 284، 286.

يشكل الاعتراف الجزائري بالدعم والمساندة الصينية ، خلفية لتطویر وترقية علاقات الصداقة والتعاون بين الطرفين ، ولقد أكده رئيس الجمهورية السيد "عبد العزيز بوتفليقة" بتاريخ السادس عشر من شهر ماي سنة 1999 إلى الرئيس الصيني آنذاك السيد "جيان زهين" أثناء رده على رسالة التهنة بمناسبة انتخابه رئيسا للجمهورية وهذا نصها "أؤكد لكم إرادتي في السعي معكم إلى ترقية الصداقة الجزائرية الصينية والعمل على تعزيز التعاون الثنائي، لقد شيد بلدكم العظيم وبلدنا علاقات تاريخية خلال فترة حرب التحرير الوطني، وأعتقد أن الجزائر ، فيما يخصها قد كانت دائما في مستوى متطلبات التضامن مع الشعب الصيني امتنانا للدعم المادي الذي قدمتموه لنا ولاعترافكم الرائع بالحكومة المؤقتة الجزائرية، أود أن أؤكد لكم هنا استعدادنا بكل ما في وسعنا وفي جميع المجالات لتوسيع التعاون بين الجزائر والصين"¹.

المطلب الثاني: الانسجام الجزائري الصيني في فترة "50".

لقد ساعدت عوامل كثيرة في تواجد تقارب صيني جزائري في هذه الفترة ، ونجد من بينها مناهضة الاستعمار ومحاربتة ، والعداء له من قبل الطرفين وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية التي ترفع وتدعم الاستعمار عن طريق حلف الشمال الأطلسي، وهذا الأخير خصص وحدة كاملة اسمها ، Division Lorraine ، ووضعت تحت تصرف الجيش الفرنسي لإخماد الثورة الجزائرية المسلحة، دون أن ننسى الدعم المادي والمعنوي الذي تحصلت عليه فرنسا من طرف قوات الحلف الأطلسي، ولقد كان أعنف هجوم على الجزائر من قبل هذا الحلف في سنة 1961²، ومن بين كذلك عوامل التقارب الجزائري الصيني ، هو نظرة الصين المشروعة للكفاح والمقاومة ، ضد الاستعمار في العالم عموما والجزائر خصوصا ، وترى بأنه هو الطريق الصحيح للحصول على الحرية والاستقلال ، وقد اتبعته الصين في كفاحها ضد الاستعمار الياباني قبل 1945، وكذلك في فترة الثورة

1 إسماعيل دبش، مرجع سبق ذكره، ص 290.

2 إسماعيل دبش، علاقة المغرب العربي مع دول آسيا وآفاق تطویرها، مداخلة في أشغال الندوة السنوية: المغرب العربي في مفترق الشراكات حول تطور العلاقات العربية الآسيوية، على الموقع الإلكتروني: <http://www.helwanedu.eg/chines/?p=707> بتاريخ: 2016-03-02

الداخلية التي عرفت في سنة 1949، لذلك ترى الصين أن الثورة الجزائرية هي خير مثال للنموذج الصيني وهذا ما أكدته "شوان لاي" خلال زيارته للجزائر في 25 سبتمبر 1963 في لقاء جمعه بإطارات جبهة التحرير الوطني قائلاً: "الانتصار العظيم للشعب الجزائري الثوري برهن على أن مواجهة القمع العسكري الإمبريالي يمكن مقاومته عسكرياً بالقوى الثورية، الثوار الجزائريون هزموا الاستعمار بسبب اعتمادهم على الفلاحين وكل الثوار المؤمنين بالصراع المسلح"¹.

ومن جانب آخر كذلك ما عزز من التقارب الصيني الجزائري هو أنه لم يكن لها دور سياسي في الساحة الدولية، وأنها لم تكن عضواً في هيئة الأمم المتحدة ولا في مجلس الأمن الدولي، وكذلك كان لها أعداء أكثر من القوتين العظميتين، الولايات المتحدة الأمريكية بصفة عامة والاتحاد السوفياتي سابقاً خاصة، كما قام حلف الناتو العسكري في مواجهة الصين على سواحلها الشرقية²، ولإشارة كذلك أن هذه المساعدات المادية والسياسية للثورة الجزائرية لم تكن وفقاً لشروط، ولم تشير إلى القضايا الإيديولوجية والصراع العقائدي الذي أدى إلى تقسيم العالم في تلك الفترة إلى معسكرين: رأسمالي واشتراكي³.

في (جويلية 1962) وبعد مؤتمر طرابلس، تيقن قادة الثورة الجزائرية بأن الحصول على الاستقلال الخيار الاشتراكي للجزائر المستقلة، وهذا عامل من عوامل تعزيز التقارب بين الصين والجزائر لأن لهما نفس التوجه الأيديولوجي، كما عانا الطرفين من الحصار السياسي والدبلوماسي في هيئة الأمم المتحدة، بالإضافة إلى ذلك رفض الدول الغربية الاعتراف بالدولة الجزائرية المستقلة وتؤيد الوصاية الفرنسية عليها⁴.

¹ ياسين سليبي، العلاقات الجزائرية الصينية - دعم متبادل، مذكرة ماجستير غير منشورة، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، كلية العلوم السياسية، جامعة الجزائر 03، 2011، ص 89.

² جلال الخشيب، المرجع السابق، ص 07.

³ صالح بلحاج، الثورة الجزائرية والبلدان الاشتراكية مثال الاتحاد السوفياتي والصين الشعبية، مجلة المصادر، العدد 15، السداسي الأول، 2007، ص 185.

⁴ ياسين سليبي، المرجع السابق، ص 90.

وكما ذكرنا سابقا في قضية اعتراف جمهورية الصين الشعبية المبكر بالحكومة المؤقتة الجزائرية ثلاثة أيام فقط بعد الإعلان عن قيامها بتاريخ 22 سبتمبر 1958، وتعتبر أول دولة غير عربية تدعم مسعى الجزائر في الحصول على استقلالها، كما أن التجربة الصينية في التحرر ومواجهة الإمبريالية مثلت بالنسبة للجزائر وكل دول الجنوب نموذجا يحتذى به في جميع المستويات السياسية والاقتصادية وكثيرا ما اعترفت الجزائر في مختلف المناسبات بذلك، كما أبدى الصينيون من جهتهم امتنانا طيبا وتقديرا لهذا الاعتراف وهو ما شكّل ومرجعية لترقية علاقات الصداقة والتعاون بين الطرفين¹.

التشابه في المعاناة من ويلات الاستعمار والهيمنة، نتج عنه انسجام وتوافق غير محدد خاصة في القضايا، التي تتعلق بدعم الحركات التحررية، والاستقلال والحرية في العالم. كانا ضحية للنظام الدولي بحيث كلاهما لم يساهما في عملية تشكيله، الصين عملت على إضعاف وإفشال الوضع الذي فرضته القوى الكبرى على النظام الدولي، بالمقابل كذلك طالبت الجزائر دوما وباستمرار بعد نيل استقلالها بنظام دولي عادل وبالمساواة بين الجميع.

بالنسبة للبلدين كلاهما كانا ضحية لصراع الحرب الباردة بين الكتلتين الغربية والشرقية، الجزائر تبنت سياسة عدم الانحياز، ولكن باتجاه إيجابي للأحلاف العسكرية، كما اعتبرت الصين بأن الصراع الفعلي هو بين عالم الجنوب من جهة وعالم الشمال من جهة أخرى. كلاهما مرّا بتجربة الاقتصاد الاشتراكي ودخلا تقريبا منذ الثمانينات في عملية الإصلاح وإعادة الهيكلة وفقا لاقتصاد السوق، وهنا نذكر أن الصين خطت خطوات عملاقة وهامة، ولهذا كانت التجربة الاقتصادية الصينية فريدة من نوعها، أما بالنسبة لنا فهي جد هامة ويجب الاستفادة منها للنهوض بالاقتصاد الوطني الجزائري².

¹ جلال الخشبي، المرجع السابق، ص 08.

² إسماعيل دبش، مرجع سبق ذكره، ص ص 291، 292.

مباشرة بعد مؤتمر بان دونغ سنة 1955، تم الاعتراف بجمهورية الصين الشعبية من قبل الجزائر ، وبعد ذلك مباشرة بدأت الدول العربية بتبادل التمثيل الدبلوماسي مع جمهورية الصين الشعبية.

وفي نفس السياق بادرا الطرفان بإصدار بيان مشترك في هذا الأمر هو أن حكومة الصين هي الممثل الشرعي و الوحيد للصين، وأن العلاقات بين الجانبين تكون مبنية على أساس مبدأ التعايش السلمي واحترام سيادة الدول ... إلخ، بالمقابل كذلك التأكيد بالتزام الصين والتأييد للحقوق العربية وسيادة دولها ، على كامل أراضيها، كما كان التزام الصين بالمبادئ الخمسة (05) التي تحكم العلاقات بين البلدين، والتي جاء بها رئيس الوزراء الصيني "شوان لاي" سنة 1964، ومن بينها:²

- الصين تدعم الحكومات التحررية في العالم وفي الدول العربية، وتدعم نضالهم من أجل نيل استقلالهم الكامل، وهذا ما فعلته مع الجزائر.
- الصين تدعم حكومات الدول العربية نظرا لاتباعها سياسة الحياد وعدم الانحياز.
- الصين تركز على نقطة مهمة وهي أن الدول هي سيدة في قراراتها ، ولا يمكن التدخل في شؤونها الداخلية.
- ترى الصين بأن حل النزاعات الدولية أو الإقليمية أو الداخلية ، يتم بالطرق السلمية ونبذ استخدام القوة .

المبحث الثاني : العلاقات الجزائرية الصينية وتطورها بعد سنة 1962.

ازداد تنامي العلاقات الجزائرية الصينية ، خاصة بعد فترة حصول الجزائر على استقلالها في سنة 1962 ، خرجت الجزائر من الاستعمار منهكة ومنهارة اقتصاديا، واجتماعيا فوجدت المساعدات سواء كانت مادية ، أو بشرية من قبل الصين، نجد من بينها : تسعة الاف طن من القمح وثلاثة الاف طن معدات للبناء و واحد وعشرون طن

¹ محمد عبد الوهاب الساكت: الموقف العربي من القضايا الصينية، الندوة الثقافية العربية الصينية، مجلة الفكر السياسي، العدد السابع، 24 و 25 أوت 1999، ص 133.

² نفس المرجع، ص 134.

من الأدوية، دون أن ننسى البعثات الطبية ، عندما أطلقت الجزائر نداء استغاثة عالمي جراء الوباء الذي انتشر بين الجزائريين عقب الاستقلال¹.

وصل عدد بعثة الأطباء سنة 1963 ، حوالي 180 طبيب وألف طن من التجهيزات المدرسية ، كما أرسلت الصين للجزائر باخرة وقدمت لها قرض ب 2 مليون دولار².

المطلب الأول : مرحلة التقارب الأيديولوجي بين فترة : (60-70)

لعب العامل الأيديولوجي دورا هاما في ترسيخ وتوطيد العلاقات الصينية الجزائرية، ومن الناحية التاريخية نجده أقدم من العامل الاقتصادي ، كما أدى العامل الأيديولوجي الى تقريب وجهات النظر بين الطرفين ، ومن تمتمين العلاقة بينهما ، خاصة بعد فترة استقلال الجزائر .³

ان مبادئ التعايش السلمي ، التي أكدها شوان لا ي في مؤتمر بان دونغ سنة 1955، لازالت تغذي التوافق والانسجام الصيني الجزائري انطلاقا من قضايا السياسة الخارجية وصولا إلى القضايا الاقتصادية فيما بعد ، مسألة حرمان الصين من مقعدها في هيئة الأمم المتحدة والتي كانت لصالح تايوان ، مما دفع بالجزائر ومباشرة عقب حصولها على استقلالها على شن حملة واسعة ، في الجمعية العامة للأمم المتحدة من أجل استعادة الصين لمقعدها في الهيئة لأن الجزائر، وباقي الدول العربية لهما نفس الموقف في أنه لا يمكن تحقيق استقرار و أمن في العالم بدون وجود الصين في هيئة الأمم المتحدة ، وبالفعل في آخر المطاف وبالتنسيق مع الدول الاسيوية والعربية والافريقية كذلك ، استطاعت الصين أن تسترجع مكانتها ومقعدها في هيئة الأمم المتحدة⁴.

كما أكد ممثل الجزائر في جلسة الجمعية العامة بتاريخ: 1971/11/15 أنه في الوقت الذي كانت فيه بكين مبعدة عن الأمم المتحدة بدون وجه حق كان النظام الحاكم في تأييده

¹ العلاقات الصينية الجزائرية ، على الرابط التالي : <http://www.chinatoday.com.cn/arabic/204n/4n3/3n3n22.html> بتاريخ: مارس 2004.

² عبد الغني حومر، المرجع السابق، ص 61.

³ محمد حمشي ، سامية ربيعي، المرجع السابق، ص 77.

⁴ محمد عبد الوهاب الساكت، الموقف العربي من القضايا الصينية، مجلة الفكر السياسي، دمشق، العدد السابع، 1999، ص 135.

يوصل بطريقة غير مشروعة التحدث في مؤسسات الأمم المتحدة كأنه مفوض من شعب الصين كله، وأن أحدا لم يقل طوال تلك الفترة بأن هناك دولتان صينيتان، كما أن الاعتراف بأن حكومة جمهورية الصين الشعبية، هي المفوضة قانونا أمر لا ينطوي بالتالي على طرد دولة عضو، بل طرد ممثلي نظام حكم الأقلية المنشقة، وتبعاً لهذا الموقف ومواقف أخرى من دول عربية وأخرى إفريقية داعمة لموقف الصين، تمكنت الجمعية العامة من تمرير قرار الهيئة رقم: 2758، الذي قضى بأحقية جمهورية الصين الشعبية في استرجاع مقعدها بهيئة الأمم المتحدة وطرد تايوان من مجلس الأمن وتعويضها بالصين¹.

وقد كانت فرحة ممثلو الدول الإفريقية كبيرة في قاعة اجتماع الجمعية العامة في الدورة السادسة والعشرون عام 1971، تعبيراً عن سرورهم لاستعادة الصين مقعدها الشرعي في الأمم المتحدة، فعلى حد تعبير "ما وتسي تونغ" أن الصين عادت للأمم المتحدة محمولة على أيدي الإخوة الأفارقة².

بالإضافة إلى التوافق الأيديولوجي الجزائري الصيني في هذه الفترة وهو اهتمام الصين بدعم مختلف القضايا، التي مثلت آنذاك محور السياسة الخارجية الجزائرية والمتمثلة في الصراع العربي الإسرائيلي، فالصين في هذه النقطة كانت من أكبر المعارضين لإقامة الكيان الإسرائيلي، وذلك لأنها كانت تراه غرساً لكيان معتدي، كما كانت من بين المساندين في حق الشعب الفلسطيني في الدفاع عن نفسه من أجل تحرره، ولكن الموقف الصيني بدأ يتغير شيئاً فشيئاً مع تزايد علاقات الصين بالولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل، لا سيما في المجال العسكري.

¹ محمد حمشي، سامية ربيعي، المرجع السابق، ص 78.

² السفير وانغ وانغ وانشينغ، المرجع السابق.

المطلب الثاني : التعاون في المجال الاقتصادي بين الطرفين في فترة 80 .

تميزت هذه الفترة بسيطرة العامل الاقتصادي على العلاقات الجزائرية الصينية ، على عكس السنوات الماضية التي كان فيها العامل الايديولوجي والكفاح المشترك ضد القوى الاستعمارية هو المحرك الرئيسي للعلاقات بين الطرفين ، كما تعتبر هذه الفترة بمثابة مرحلة انتقالية أعيد فيها ترتيب الأولويات من الجانبين الصيني والجزائري، حيث سعت الصين بجد لتعديل استراتيجياتها الإنمائية على المستويين الداخلي والخارجي، وكان ذلك ، بعد وصول "المحدثين" إلى السلطة في أواخر 1978، وقد تبنوا برنامجا طموحا لتحويل الاقتصاد الصيني، وكان هدف البرنامج هو مضاعفة الإنتاج في مجالي الزراعة والصناعة بحلول عام 2000، وكان هناك مكونين رئيسيين لهذه الاستراتيجية الأول كان الاستيراد الكامل للصناعة والتكنولوجيا ، وذلك بالتغلب السريع على التخلف التكنولوجي الصيني، والثاني كان إعادة بناء الاقتصاد الداخلي بالتدريج ، وذلك لتقليل سيطرة الدولة على الإنتاج والاستثمار، واستبدالها بتأثير قوى السوق ، لجعل الاقتصاد تنافسيا في مجمله ، اذا يمكن القول أن التحديثات الأربعة التي قامت بها جمهورية الصين الشعبية حققت قفزة نوعية في النمو الاقتصادي الصيني ¹.

عرفت الصين عند انتهاء الحقبة الماوية تحولا كبيرا ، وذلك إثر موت "ماو تسي تونغ" ومحاكمة آخر مناصريه ، أو ما سمي في تلك الفترة عصاة الأربعة بقيادة زوجته ، وانتقال الصين إلى التركيز على نظام رأسمالي قوي بقيادة الدولة، هذه الثورة الاقتصادية التي قادها "دينغ كساو بينغ" كانت وراء نهاية المرحلة السياسية الثورية، والتي كانت تهدف إلى بناء نظام اشتراكي والانتقال إلى مرحلة التغيير الرأسمالي، كان هذا التحول وتغيير النظام السياسي ، فترة مخاض صعب ليس فقط في الصين، بل كذلك على المستوى العالمي، حيث حاولت الكثير من الدول والأحزاب السياسية أن تستلهم من الكتاب الأحمر الصغير لي " ماو تسي تونغ" والنموذج الصيني طريقا آخر في النمو الاقتصادي

¹ شارلي هور، الصين ثورة من؟، مركز الدراسات الاشتراكية ، 1995 ، مصر ، ص 08.

والسياسي ، بديلا عن جمود النمط السوفيياتي ، كما تركت النهاية الماوية في الصين للعديد من المناصرين يتامى ، وجهزت تحولهم إلى النظام الرأسمالي وفي بعض الأحيان إلى أكثر تعبيرات الرأسمالية تطرفا.¹

هذه السياسة النفعية والتي تحمل في طياتها مصالح عديدة مع الغرب خاصة الولايات المتحدة الأمريكية، وبالرغم من ذلك نجد أن العلاقات بين الجزائر والصين لم تنقطع أبدا ، حيث استمرت الجزائر في دعم الصين لا متناهي لاسترجاع أراضيها المحتلة (هونغ كونغ، وماكاو، و تايوان)، ودعمها لوحدة الأراضي الصينية ، وإدانة كل ما يؤثر سلبا على ذلك، بما فيها محاولة الغرب إثارة قضية التبت ، وهذا ما أكد عليه وتضمنته تصريحات ومواقف الرؤساء الجزائريين باستمرار، خلال زيارتهم للصين ومنها زيارة الرئيس الشاذلي بن جديد عام 1982.²

كذلك مساندة الصين في ظل الحصار والمقاطعة التي تعرضت لها في تلك الفترة من قبل الدول الغربية بسبب موقفها من قضايا الديمقراطية وحقوق الإنسان، أما على المستوى الأمني والعسكري ، كان التعاون في فترة الثمانينات محدودا جدا بسبب كون الدولتين لا تتوفران على الإمكانيات العسكرية والتكنولوجية المتطورة، رغم أن الصين عرفت في تلك الفترة ضمن الدول المصدرة للأسلحة ، إلا أن نوعية الأسلحة التي كانت تصدرها متخلفة عن تلك التي كانت تأتي من الاتحاد السوفيياتي سابقا ، والولايات المتحدة الأمريكية وحتى فرنسا، رغم كل هذا فقد ذكر في بعض المصادر خاصة الأمريكية وجود تعاون صيني جزائري في المجال النووي، حيث أوضحت أن هناك مشروع نووي صيني جزائري متمثل في بناء منشأة نووية جنوبية العاصمة الجزائرية (منطقة عين وسارة)، حيث أكدت أن هذا المشروع بقي سرا منذ الثمانينات إلى أن كشفت الواشنطن تايمز عنه

¹ حكيم بن حمودة، نحن والصين من أحلام الثورة إلى واقع المصالح الاقتصادية، جريدة المغرب على الرابط: <http://www.ar.lemaghreb.tn> بتاريخ: 2016/03/14.

² حياة قراني، المرجع السابق، ص 170.

للمرة الأولى في 11/04/1991، وهو الآن مركز أبحاث ، تحت الرقابة الدولية لوكالة الدولية للطاقة الذرية¹.

من مظاهر غلبة الطابع الاقتصادي على العلاقات الجزائرية الصينية ، هو أن الاقتصاد الصيني في هذه الفترة ، شهد شراهة للمواد الأولية وفي مقدمتها النفط، بينما الاقتصاد الجزائري كان يعتمد على جلب العملة الصعبة عن طريق قطاع واحد، ووحيد هو المحروقات وهذا ما ساهم في وضع الاقتصاد الجزائري في أزمة خاصة بعد انهيار أسعار النفط في 1986، كما عرفت البلاد تبعية غذائية بسبب النمو الديموغرافي الغير متحكم فيه، كذلك الجزائر كانت تقوم بتخصيص كل سنة أكثر من 2.5 مليار دولار لشراء المواد الغذائية والأدوية، مما أدى الى ارتفاع في نسبة التضخم تقدر بـ 30%.

المبحث الثالث : العلاقات الجزائرية الصينية في فترة 90.

خلال هذه الفترة ظهرت مجموعة من المتغيرات على الساحة الدولية والداخلية لكل من الجزائر والصين ، والبداية كانت مع نهاية الحرب الباردة والمتغيرات التي طرأت على هذا التحول، بالنسبة للصين التي شهدت تسجيل معدل نمو اقتصادي سريع بزعامة دينغ كسياو بينغ"، وكما تم وضع المبادئ الأساسية للدبلوماسية الصينية ، التي تلتزم بتطوير العلاقات مع كافة الدول النامية، غير أن الجزائر في هذه الفترة عرفت أزمة أمنية ، أدخلت البلاد في دوامة من العنف ما تسبب في تراجع مكانتها على مستوى الساحة الدولية.

المطلب الأول : تدهور الأوضاع الداخلية ناتج عن الأزمة الجزائرية

أدت أحداث أكتوبر 1988 ، أثرا بالغا في تحويل مسار النظام السياسي في الجزائر، فبعدها عرفت الجزائر منذ استقلالها نظام الحزب الواحد المتمركز في حزب جبهة التحرير الوطني كحزب وحيد ممثل للشعب الجزائري، لكن هذه الأحداث في البداية مثلت

¹ حمدي السعيد سالم، هل تستطيع الجزائر تحقيق حلمها النووي، مقال منشور على الرابط: <http://arabtimes.com/portal/article-displaychm?action=&preview=no&article> ، ت.ز: 2022/02/22.

بداية للتعددية الحزبية وبدأت التجربة العملية ميدانيا في الانتخابات البلدية عام 1990، تلتها الانتخابات التشريعية 1991، تظهر بعدها قوى تعارض هذا التغيير، وعليه تم إيقاف التجربة الديمقراطية في أوائل عام 1992.¹ وكانت النتيجة أن تم حل الجبهة الإسلامية للإنقاذ وتمت مواجهتها خلال ضرب مواردها واستئصالها، كما قامت قوات الأمن بمراقبة الجامعات ومعاهد التعليم بشكل عام، وحدث احتواء لفضاءات التعليم عبر تحييد الطلبة الإسلاميين النشطين، وتم تشجيع الفئات الأخرى من أجل محاصرة الظاهرة، كما تدخلت المؤسسة العسكرية في الحياة السياسية، فقامت بإجبار الرئيس على الاستقالة وتم إلغاء الانتخابات ما أدى إلى عنف و تطرف المعارضة، فخرج من رحم الجبهة المنحلة مجموعة مسلحة تهدف إلى تفويض الدولة والاستيلاء على السلطة من خلال العنف المسلح.²، لتأتي مرحلة وصفت بأنها مرحلة إعادة هيكلة الساحة السياسية وقد شملت مرحلتين:

أ) المرحلة الانتقالية الدائمة:

وقد ضمت هذه المرحلة كل من الرئيس الراحل محمد بوضياف وعلى كافي في رئاسة المجلس الأعلى للدولة، ثم بعد ذلك جاءت فترة الرئيس زروال.³ ان اختيار محمد بوضياف واستقدامه من دولة المغرب كان غير منتظرا باعتباره أحد آباء الثورة التحريرية ونضاله التاريخي الذي لا يمكن التشكيك في نزاهته، كما أنه لا يحظى بمعرفة واسعة لدى الشعب الجزائري، لكن يكفي أن اسمه لم يكن مقترنا بالحكومات التي تعاقبت على الجزائر منذ استقلالها، والتي لطالما تمتعت بسمعة سيئة لدى الجزائريين، وقبل بقرار المؤسسة العسكرية بحل الجبهة الإسلامية، وعزم على حل كل ما له علاقة بجبهة التحرير الوطني الحزب الحاكم سابقا، وكان ينوي تشكيل حركة سياسية جديدة تستجيب لنظرته الوطنية والشعبوية في كثير من الأحيان، كما أعلن عن

¹ عبد الحميد مهري، الأزمة الجزائرية: الواقع والآفاق، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، كتب المستقبل العربي، أكتوبر 2000، ص 180.

² رياض الصيداوي، الانتخابات الديمقراطية والعنف في الجزائر، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، سلسلة المستقبل العربي، أكتوبر 2000، ص 540.

³ عبد الله بالحبيب، السياسة الخارجية في ظل الأزمة 1992-1997، الأردن، دار الراية للنشر والتوزيع، ط 1، 2012، ص 47.

نيتته محاربة الرشوة والفساد ومكافحة الفساد ، ما كلفه اغتياله على يد ضابط من أفراد الجيش الوطني ومن حرسه الخاص.

بعد اغتيال الراحل الرئيس بوضياف ، أرادت المؤسسة العسكرية حل للأزمة قامت بتعيين "علي كافي" خلفا له، والذي كان يشغل منصب الأمين العام للمنظمة الوطنية للمجاهدين، والمرحلة الانتقالية كانت على وشك نهايتها مع أواخر سنة 1993، لكن السياسة المتبعة كانت غير واضحة ، فعمد النظام إلى عقد ندوة وطنية تم بموجبها تعيين الجنرال زروال وزير الدفاع سابقا رئيسا للدولة، ورغم صعوبة المهمة إلا أن الرئيس زروال وفريقه من دعاة الحوار تبنا استراتيجية مزدوجة تتمثل في التفاوض مع المعتدين في جبهة الإنقاذ من جهة، ومن جهة أخرى إعطاء الأهمية للإجراءات الأمنية قصد سحق العناصر الراديكالية.

مع بداية سنة 1995 وتحديدا في شهر جويلية أعلن الرئيس زروال فشل الاتصالات مع قادة الجبهة الإسلامية المنحلة في السجن محملا إياهم المسؤولية، ليعلن بعد ذلك عن الشروع في عملية بناء المؤسسات الدستورية في الوقت الذي أعطي فيه الضوء الأخضر لقوات الجيش للقضاء على المسلحين المتواجدين في الجبال¹.

(ب) إعادة بناء المؤسسات الدستورية: وتمثلت في الانتخابات الرئاسية في 16 نوفمبر 1995، بحيث كان الفوز فيها لصالح اليمين زروال ، جرت الانتخابات بحضور حوالي مائة مراقب دولي وفي ظروف أمنية حسنة، وقد أبدت أطراف داخلية سياسية عن ارتياحها لهذه الخطوة الإيجابية، كما أن أطرافا خارجية عديدة رحبت بهذا الموعد الانتخابي، وجاء فوز اليمين زروال ، تعبيرا عن قبول قاعدة عريضة من الشعب الجزائري بسيطرة الجيش ، مقابل الحفاظ على الأمن والاستقرار، ووضع حد للصراع الذي احتل الأولوية في أجندة الكثير من النخب والشعب، وفكت الحصار المضروب على الجزائر طوال السنوات التي مضت، فقد قام الرئيس المصري حسني مبارك بزيارة

¹ نفس المرجع، ص 51-52.

خاطفة إلى الجزائر كعنوان لمرحلة جديدة، أما الحكومة الإسبانية فدعت لاستكمال البناء المؤسساتي الديمقراطي بانتخابات برلمانية، كما عبّر الأمين العام للجامعة العربية بأن انتخاب اليامين زروال خطوة في طريق الديمقراطية وأن المشاركة الشعبية أحسن رد على الجماعات المسلحة، وهكذا استطاع النظام السياسي الجزائري ، أن يعيد بناء إحدى أهم المؤسسات في البلاد في ظل أوضاع أمنية متدهورة ، وعجز فادح في المشروعية، كما تقرر إجراء استفتاء حول التعديل الدستوري في 28 نوفمبر 1996، وقد لقي الاستفتاء موافقة أغلبية الشعب، ب 85.81 بالمائة من الأصوات المعبر عنها مقابل 14.19 بالمائة من المصوتين ب "لا"، وشملت التعديلات الواردة في دستور 1996 ، عدة مبادئ كما تمّ إنشاء غرفة برلمانية ثانية سميت بمجلس الأمة، كما تمّ حظر نشاط الأحزاب القائمة على أساس ديني أو طائفي أو عرقي¹.

المطلب الثاني : الأزمة الأمنية الجزائرية وموقف الصين منها

ان الحراك بين الإرادات الجزائرية في سنوات التسعينات ، والصورة التي قام بنقلها التلفزيون الجزائري والوسائل الإعلامية الأخرى المختلفة سواء من الداخل أو الخارج ، أين حركت قوى دولية عديدة اتجاه اتخاذ موقف سياسي من الأزمة الجزائرية، وقد قامت هذه الدول بنصح رعاياها بعدم السفر إلى الجزائر، وفي مقدمتها الدول الغربية، وقد تم حرمان الجزائر من تنظيم أي مظاهرة أو مقابلات رياضية في الجزائر وهذا بحجة انعدام الأمن بها، كما هو الشأن بالنسبة لقرار الفدرالية الدولية لكرة الطائرة²، بالإضافة الى الحملات الدعائية من قبل وسائل الاعلام الغربية ، كما واجهت الجزائر ذلك باستنكار شديد اللهجة خاصة في إطار السؤال "من يقتل من؟"، والذي أدى إلى إجراء العديد من اللقاءات والمبادرات منذ عام 1994، أبرزها مبادرة "سانت ايجيديو" بإيطاليا، كما قامت المغرب بفرض تأشيرته على الجزائريين الراغبين في الدخول إلى أراضيها ناسفة بذلك

¹ محمد بوضياف، مستقبل النظام السياسي الجزائري، أطروحة دكتوراه، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، كلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة الجزائر، 2008، ص ص 180-181.

² حسين سالم ، مرجع سبق ذكره ، ص 140.

مكسبا من مكاسب اتحاد المغرب العربي، وجاء رد الجزائر على هذا الإجراء مماثلا لما قامت به المغرب، واتخذت إجراء يقضي بغلق حدودها مع المغرب، كما صدر تصريح للناطق الرسمي لوزارة الشؤون الداخلية للجزائر بقطع العلاقات مع الجمهورية الإيرانية على خلفية تورطها في إراقة دماء الجزائريين، والتدخل في الشؤون الداخلية للجزائر، ومن جهته قام الاتحاد الأوروبي ابتداء من أواخر سنة 1997 بشن حملات إعلامية مكثفة ومتلاحقة وتم إقامة أيام تضامنية للتعبير، عن قلق الشارع الأوروبي لما يحدث في الجزائر، وتم الدفع بالعديد من الجمعيات الإنسانية والثقافية ومنظمات حقوق الإنسان لتكوين لجان تقصي الحقائق، وقد طالب الاتحاد الأوروبي من الجزائر توفير عناصر الشفافية لتسهيل عمل اللجان، إلا أن الجزائر رفضت ذلك وجاء ردها حازما بأنها ترفض أي دروس من جانب الآخرين لأن ذلك يعد تدخلا في شؤونها الداخلية، وبسيادتها كدولة كاملة العضوية في الأمم المتحدة، وأنها وحدها القادرة على معالجة مشاكلها وتوفير الأمن لشعبها واستئصال جذور الإرهاب من أراضيها،¹ كما رفضت العديد من الدول بيع الأسلحة للجزائر في هذه الفترة لأن عملية استيراد الأسلحة مرهونة بتبرير الوضع الداخلي، وقد صدر في هذا الشأن تصريح لمحمد العماري: "أن من كنا نعتقد ويقصد فرنسا لم تريد بيعنا رصاصة"، أما بالنسبة للصين والتي لم يدفعها الوضع الداخلي المتأزم للجزائر إلى قطع علاقاتها معها، حيث تبنت موقفا مناهضا لتدويل الأزمة الداخلية الجزائرية، والذي يقوم على مبدأ عدم التدخل في شؤونها الداخلية واحترام سيادتها، في الوقت الذي كان للغرب موقف لا يرقى لمستوى تطلعات الجزائر من حربها ضد الإرهاب، حيث أن الكثير من هذه الدول سحب ممثليه الدبلوماسيين من الجزائر، بدعوى عدم توفر الأمن على عكس الصين التي شكلت دعما قويا للدولة الجزائرية من خلال التعاون البناء في مختلف المجالات،² وقد عرف البلدان تبادلا في الزيارات حيث زار

¹ عبد الله بالحبيب، المرجع السابق، ص 169.

² إسماعيل دبش، المنفعة المتبادلة في سياسة الصين الخارجية، دراسة حالة العلاقات الجزائرية الصينية، جريدة الشعب، الإثنين 05 ديسمبر 2016، ص 04.

الصين كل من السيد محمد الصالح دمبري وزير الشؤون الخارجية الأسبق سنة 1994، وكذلك زيارة الرئيس الجزائري آنذاك اليمين زروال وبالنسبة للجانب الصيني فقد زار الجزائر كل من مستشار الدولة وزير الشؤون الخارجية الصيني "كيان كيشن" سنة 1990، والسيد "جيانغ شانيان" نائب الوزير الأول الصيني سنة 1997، وقد تمّ في نفس العام توقيع اتفاق التشاور السياسي بين وزارتي الخارجية والصينية والذي يقضي بتبادل وجهات النظر في القضايا السياسية التي تهم البلدين¹.

في سنة 1993، تمّ الإعلان عن تأسيس جمعية الصداقة الصينية الجزائرية²، كما عرفت الصين نمو اقتصادي سريع، في وسط التسعينات كانت مدفوعة للتوجه نحو الأسواق الإفريقية والعربية، لأن هذه الأخيرة بدورها كانت تعيش إصلاحات اقتصادية سائرة نحو الليبرالية، فبالإضافة إلى العامل الاقتصادي فإن توجه الصين نحو البلدان الإفريقية ومنها الجزائر كان سبب ارتياحها لموقف هذه البلدان من قضية تايوان³، فبالنسبة للصين تعد هذه المسألة بمثابة الهاجس الدائم بسبب رغبة تايوان الاستقلال عن الصين وتتنبى مختلف الاستراتيجيات لتحقيق هدفها، فكان للزيارات المتكررة للمسؤولين الصينيين تأثير مهم في تطور العلاقات الصينية الإفريقية، وكان من بين أهم الزيارات التي قام بها الرئيس الصيني "جيانغ زيمين" عام 1996 لعدد من الدول الإفريقية وطرحه لخطّة الاقتراحات الخمسة لإقامة علاقات صداقة صينية-إفريقية، فكانت تلك الزيارة البداية لانطلاق منتدى التعاون الصيني الإفريقي، والذي سيؤسس لاحقا سنة 2000، لتعاون حقيقي وفعلي بين الصين والدول الإفريقية⁴.

¹ ياسين سليبي، المرجع السابق، ص 115.

² حياة فراني، المرجع السابق، ص 206.

³ عمار جفال، العلاقات الصينية العربية، توظيف القوة الناعمة بإقامة شراكات واعدة، الأردن: مركز دراسات الشرق الأوسط، 13.

2016/11/15، ص 05.

⁴ خلود محمد خميس، السياسة الخارجية للصين تجاه القارة الإفريقية، بغداد، مركز الدراسات الإفريقية، المجلد رقم 24، 2014، ص 151.

المبحث الرابع : مواقف البلدين من القضايا التي تهمهما .

المطلب الأول: موقف الجزائر من القضايا الصينية.

تطورت العلاقات الجزائرية الصينية أكثر بعد زيارة الرئيس الراحل الجزائري "هواري بومدين" إلى الصين، والتي كانت مدتها ستة أيام من 24 فيفري إلى غاية 29 فيفري من سنة 1974، وأثناء هذه الزيارة أبرز الطرفان الجزائري والصيني توافقهما وانسجامهما في مختلف القضايا الدولية والإقليمية بما فيها عملية إصلاح منظمة الأمم المتحدة والمطالبة بإنشاء نظام دولي جديد.

أ) **موقف الجزائر من قضية تايوان:** كانت الجزائر دائما حريصة ولازالت إلى حد الآن تؤيد الصين في مطالبها الدولية ومن بينها الاعتراف بجمهورية الصين الشعبية، وهي الممثل الوحيد والشرعي والرسمي للشعب الصيني، وعدم الاعتراف بتايوان كيانا مستقلا عن الصين بل هي جزء لا يتجزأ من الأراضي الصينية.

كذلك دعم الجزائر للصين لا متناهي لاسترجاع أراضيها المختلفة "هونغ كونغ وماكاو" ودعمها للوحدة الصينية، وإدانة كل عمل يؤثر سلبا على ذلك بما فيها محاولة الغرب إثارة قضية التبت، وهذا ما تضمنته تصريحات ومواقف الرؤساء الجزائريين خلال زياراتهم المتكررة إلى الصين، ونجد منها زيارة الرئيس الراحل "الشاذلي بن جديد" للصين سنة 1982¹، والرئيس "اليمين زروال" سنة 1996، والرئيس الحالي "بوتفليقة" في أكتوبر سنة 2000 وفي نوفمبر سنة 2006.

إذن كانت نظرة الجزائر لقضية تايوان هي التأييد المطلق للصين في استرجاع سيادتها على مقاطعة تايوان، ولا يمكن الاعتراف بها كممثل شرعي للصين وكما استرجعت مقاطعتي مكاو و هونغ كونغ في نهايات التسعينات، كذلك يأتي دور تايوان وضماها إلى الصين الأم بطرق سلمية.

¹ إسماعيل دبش: علاقات المغرب العربي مع دول آسيا وآفاق تطورها، مرجع سبق ذكره، ص 293.

ب) موقف الجزائر من قضية تمثيل جمهورية الصين الشعبية في الأمم المتحدة: لقد أثير موضوع أو قضية التمثيل الشرعي والرسمي لجمهورية الصين الشعبية في منظمة الأمم المتحدة (1949-1971). اهتمام كبير من قبل الدول العربية وخاصة الجزائر، وقد كان اتفاق من طرف الدول العربية على أنه لا بد من إشراك الصين في الشؤون الدولية وفي قرارات الأمم المتحدة، لأنه لا يمكن تحقيق الأمن والسلام الدوليين حسب نظرة الدول العربية سواء فيما يخص العالم بأكمله، أو قارة آسيا التي تنتمي إليها الصين، كما ترى الدول العربية بأن الغرب وزعامة الولايات المتحدة الأمريكية تفضل انتهاج أسلوب القوة العسكرية على الطرق السلمية، وخاصة دعمها ومساندتها لتايوان كتمثل شرعي للصين في الأمم المتحدة¹، وكذلك مارست ضغوطات على باقي الدول للاعتراف بتايوان، ولقد برز الموقف العربي الداعم لجمهورية الصين الشعبية في مطلبها من خلال مؤتمر بلغراد لدول عدم الانحياز عام 1961.

ومباشرة بعد مؤتمر بلغراد لدول عدم الانحياز والداعم للصين في مطلبها الشرعي، ففي سنة 1965 قدمت الجزائر والصومال وسوريا مشروع القرار الخاص بتأييد تمثيل الحكومة الشعبية الجديدة، ثم في سنة 1969 شاركت حوالي 06 دول عربية في تقييم مشروع القرار، حيث أبدى ممثل الجزائر في الاجتماع بما يلي:

* اعتقادنا من الجزائر بأنه لا يمكن حل المشاكل والنزاعات بين الدول بدون الصين ومن غير مشاركتها، لذلك شاركت الجزائر إلى جانب الدول التي ذكرناها سابقا في تبني مشروع القرار المؤيد والداعم للصين.

* كما أن الجزائر لا تنسى موقف الصين المؤيد والداعم لها في قضيتها ونضالها ضد المستعمر الفرنسي، في حين تهرب البعض حتى من ملاقة ممثلي الجزائر.

ومن خلال اجتماع الجمعية العامة للأمم المتحدة في دورتها السادسة والعشرين شاركت دول عربية ومن بينها الجزائر وموريتانيا من بين 23 دولة قدمت هذا الاقتراح لمشروع

¹ إسماعيل دبش: نفس المرجع، نفس الصفحة.

القرار الذي يتضمن استعادة الحقوق الشرعية للصين في الأمم المتحدة، والذي أبدته معظم الدول المشاركة والتصويت عليه في الجمعية العامة، أما في سنة 1971 وبمقرر الأمم المتحدة أثناء انعقاد الجمعية العامة أكد ممثل الجزائر من خلال هذه الجلسة أن الصين الشعبية عندما كانت تتكلم وكأنها مفوض من طرف الشعب الصيني كله ووجود دولتين في الصين لم يتكلم أحد عن هذا، لذلك فإن الاعتراف بأن حكومة الصين الشعبية هي الممثل والمفوض قانونا من قبل الشعب الصيني.

2- ضرورة الاعتراف بأن ممثلي حكومة جمهورية الصين الشعبية هما الممثلين الشرعيين والوحيدين للصين في الأمم المتحدة إضافة إلى أنها أحد أعضاء مجلس الأمن الدولي.

3- طرد ممثلي "كاي تشيك" من المكان الذي بقي مشغولا بطريقة غير شرعية في الأمم المتحدة ومختلفة المنظمات التابعة لها.

ولقد صرح السفير الصيني "ليو يوهي" في حديث لجريدة الشعب "للجزائر دور تاريخي في استعادة الصين لموقعها الطبيعي في الأمم المتحدة والعضوية الدائمة بمجلس الأمن، وهي ظلت تدافع عن مبدأ وطن واحد هو الصين الشعبية، كما لا ننسى السند والدعم الذي تلقيناه من الجزائر في لائحة قدمتها الجزائر سنة 1971، وحظيت بمساندة الدول الصديقة، والتي من خلالها حصلت الصين واسترجعت عضويتها في الأمم المتحدة والمقعد الدائم في مجلس الأمن"¹.

ج) قضية حقوق الإنسان: لقد واجهت الصين والدول العربية اتهامات وادعاءات من قبل الغرب وفي مقدمتها الولايات المتحدة الأمريكية بانتهاك حقوق الإنسان، ونقص في تمتع المواطنين بحقوقهم وحررياتهم الشخصية، وفي هذا الشأن ترى كل من الصين والجزائر بأن لكل دولة خصوصيتها الثقافية والاجتماعية ومستوى تنميتها الاقتصادية، وأن كل

¹ تصريح السفير الصيني بالجزائر "ليو يوهي" لجريدة الشعب على الرابط التالي:

www.djazairiss.com/echchaab.2065 تاريخ النشر: 2008/11/02، ت. ز: 2022/02/14.

حكومة وشعب دولة ما ، هما المؤهلان للتعبير عن ظروف حقوق الإنسان في بلدهما، وتقع المسؤولية كاملة على حكوماتهم ودولهم¹.

وفي حقيقة الاتفاق بين الدول الآسيوية بما فيها الصين وتؤيده الدول العربية كذلك بما فيها الجزائر يشمل على النقاط التالية:

- وجود هدف مشترك بين كل الشعوب وهو أن مبدأ حقوق الإنسان يجب الدفاع عنه وحمايته.

- لكل دولة خصوصيتها الثقافية وتاريخها ومستوى معيشتها ويجب مراعاة ذلك.

- يجب توفر عنصران مهمان للتكلم عن حقوق الإنسان وهما: استقلال الدول وحقوقهم في تقرير مصيرهم.

لذلك ترى الصين والجزائر أنه لا يمكن السماح بالتدخل الأجنبي في شؤونهما الداخلية بحجة حقوق الإنسان في بلديهما، لأنهما يتفقان بأنه يجب احترام سيادة الدول وعدم الاعتداء على الآخرين وحل النزاعات بالطرق السلمية.²

المطلب الثاني: موقف الصين من القضايا الجزائرية.

نبدأ في شرح هذا العنصر من خلال الكلمة الافتتاحية التي ألقاها "ما وتسي تونغ" في المؤتمر الثامن للحزب الشيوعي الصيني في سبتمبر من عام 1959: "إننا يجب أن نعطي تأييدا فعالا للاستقلال الوطني وحركات التحرير في آسيا وإفريقيا وأمريكا اللاتينية، وكذلك لحركات السلام و الكفاح العادل في كافة دول العالم".

سارت الصين في سياستها الخارجية تجاه قضايا العالم الثالث وفقا لاعتبار رئيسي وهو حرص الصين على ألا تكون هذه الدول مجالا لنفوذ أو هيمنة قوة معادية للدولة الصينية،

¹ إسماعيل ديش: علاقات المغرب العربي مع دول آسيا وأفراق تطویرها، مرجع سبق ذكره.

² محمد عبد الوهاب الساكت: مرجع سبق ذكره، ص 137.

لأن ذلك من شأنه تعظيم خطر العزلة الذي يهدد بشكل كبير أهم أولويات القيادة الصينية في تحقيق السيادة القومية والمحافظة على الاستقلال الوطني¹.

1- موقف الصين من حرب التحرير الجزائرية: الصين ورغم تطورها وقوتها التي حيرت العالم بتجربتها الاقتصادية الفريدة من نوعها، والتي كانت سريعة في النمو لا تزال تعتبر نفسها أنها دولة تنتمي إلى دول العالم الثالث، وتدعم كل أشكال الكفاح ضد الهيمنة الاستعمارية الغربية، لذلك منذ البداية أبدت الصين تأييدا مطلقا لحرب التحرير الجزائرية، وكان موقفها واضحا وصريحا وذلك من خلال اعترافها بالحكومة الجزائرية المؤقتة سنة 1958، ويرى القادة الصينيون أن اختيار الكفاح المسلح من قبل الثوار ضد المستعمر يعتبر خيارا موفقا لأنها تبنته خلال حربها مع اليابان.

وقد عبر عنه "شوان لاي" الرجل الثاني بعد "ماوتسي تونغ" وهذا من خلال زيارته للجزائر في 25 ديسمبر 1963، بأن الانتصار العظيم للشعب الجزائري الثوري كان نتيجة مقاومته ومواجهته للقمع العسكري الامبريالي بالقوة العسكرية². كما أن موقف الصين من الثورة الجزائرية كان يهدف إلى البحث عن موقع هام في الساحة الدولية لأنها كانت معزولة ولم يكن لها دور في الأمم المتحدة.

إذن فالموقف كان داعما ومساندا ومؤيدا لحرب التحرير الجزائرية ومساعدتها المطلقة في كفاحها ضد المستعمر الفرنسي³.

نموذج آخر كذلك من الاهتمام الصيني بقضايا عالم الجنوب وفي مقدمته القضية الجزائرية، ومدى رغبتها في دعم هذه الدول وقضاياها، وتجسد هذا الدعم كذلك أثناء نيل

¹ حنان قنديل: العلاقات المصرية الصينية، مركز الدراسات الآسيوية بجامعة القاهرة، مصر، 2000.

² إسماعيل ديش: السياسة العربية و المواقف الدولية ، مرجع سابق، ص 143.

³ صالح بلحاج: الثورة الجزائرية والبلدان الاشتراكية، مثال الاتحاد السوفياتي والصين الشعبية، مجلة المصادر، العدد 15، السداسي الأول، 2007، ص 185.

الجزائر لاستقلالها سنة 1962، من خلال المساعدات المالية والصحية والاجتماعية بالإضافة إلى تكثيف التبادلات والزيارات الرسمية بين الحكومتين¹.

موقف الصين من ظاهرة الإرهاب التي عانت منها الجزائر: إن موقف الصين من هذه الظاهرة كان معارضته في شتى صورته، ودعم أنشطة ضرب الإرهاب وتأييد القرارات ذات الصلة والتي صدرت عن الأمم المتحدة ومجلس الأمن الدولي².

إن فالصين ترفض رفضا قاطعا الإرهاب بكافة أشكاله كما ترفض ربط الإرهاب بعرق أو دين بعينه، وفض المعايير المزدوجة ودعم جهود الدول العربية في مكافحة الإرهاب، وتعزيز قدرتها على مكافحة الإرهاب، ويعتقد الجانب الصيني أن مكافحة هذه الظاهرة تتطلب إجراءات شاملة واستئصال الإرهاب من ظواهره ومواطنه في آن واحد، وأنه يجب الالتزام بمقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة وقواعد القانون الدولي واحترام سيادة الدول واستقلالها ووحدة أراضيها في عمليات مكافحة الإرهاب المعنية.

ويحرص الجانب الصيني على تعزيز التواصل والتعاون مع الدول العربية في مكافحة الإرهاب وإقامة آلية طويلة الأمد للتعاون الأمني وتعزيز الحوار بشأن السياسات، وتبادل الاستخباراتية وتعاون فني وتدريب الأفراد بما يواجه التهديدات الإرهابية الدولية والإقليمية بشكل مشترك³.

كما تشيد الصين بالجزائر وتعتبرها أنموذجا فعالا وناجحا في محاربة الإرهاب وإيجاد تسوية في هذا الشأن، كما تأتي الجزائر في مقدمة الدول المغاربية في هذه الظاهرة واستطاعت أن تقدم حل لها في نفس الوقت من خلال قانون المصالحة الوطنية⁴.

¹ مسعود ضاهر: الحوار بين الثقافة العربية والثقافة الصينية، مرجع سبق ذكره، ص 175.

² هدى ميتيكس، السيد صدقي عابدين: محرران، العلاقات العربية الآسيوية، مركز الدراسات الآسيوية، القاهرة، مصر، 2005، ص 156.

³ وثيقة سياسة الصين تجاه الدول العربية، جانفي 2016، على الرابط التالي: www.cascf.org 2016/02/14، ت. ز: 2022/02/06.

⁴ إسماعيل دبش: العلاقات العربية الآسيوية، دراسة حالة المغرب العربي، مرجع سابق، ص 280.

كما رحب السيد "يانغ غيوتغيو" سفير الصين بالجزائر بمجهودات الجزائر لإعادة الأمن والحفاظ على السلم في المنطقة لا سيما في ليبيا ومالي معبرا عن دعم بلاده لمسعى الدبلوماسية الجزائري الذي يركز على حلول سياسية تتجنب أي تدخل عسكري خارجي وشدد قائلا: "الصين تقدر جدا الجهود الدؤوبة والدور الرئيسي للجزائر في ملفي مالي وليبيا" مضيفا "تري الصين أن الإرهاب آفة دولية لا أحد في مأمن منها ونرغب في تعزيز التعاون مع الجزائر التي تحوز على تجربة في مكافحة ظاهرة الإرهاب"¹.

2- موقف الصين من القضية الفلسطينية: إن موقف الصين إزاء القضية الفلسطينية وتعاملها البراغماتي أظهر بوضوح عدم مبدئية تعاملها مع الدول العربية، فقد سعت الصين نحو تعزيز علاقاتها مع الكيان الصهيوني سياسيا وتجاريا واقتصاديا وعسكريا، وتبادلت التمثيل الدبلوماسي مع الكيان الصهيوني في سنة 1992، وازداد مع هذا التبادل حجم العلاقات خاصة في مجال التسليح وقد علل الكثير أن السياسة الصينية البراغماتية هذه تسعى الصين نحو إيجاد ساحة رحبة لأسلحتها وصناعاتها، ففي الوقت الذي دعمت الصين فيه عملية التسوية في إطار مفهومها للشرعية الدولية ازدادت صادرات الصين من الأسلحة إلى المنطقة العربية من 8397 مليون دولار عام 1990 إلى 9485 مليون دولار سنة 1995، أغلبها مع الكيان الصهيوني مقابل تزود الصين بتكنولوجيا أمريكية تضمنها لها المساعدات الصهيونية².

بعد انتهاء الحرب الباردة استمرت الصين سياستها البراغماتية سواء ما تعلق بالقضية الفلسطينية أو القضايا التي استجدت على الساحة العربية ومنها قضية العراق وأمن الخليج³.

¹ الخبر أون لاين: موقع إلكتروني، الصين مستعدة لمراقبة الجزائر في تنوع اقتصادها، على الرابط التالي:

www.elkhabar.com/ares يوم: 2016/01/16، تاريخ الزيارة: 2022/03/20.

² سون بي هان: الصين تحت الإصلاح والانفتاح، مجلة شؤون سياسية، العدد 04، 1996، ص 123.

³ عبد المنعم سعيد وآخرون: حوارات بكين، الإثنتين 21 جانفي 2002، في شبكة المعلومات:

http://www.webb2.ahram.org.g9/arab/ahram/2002 ت. ز: 2022/02/05.

تصريح السيد "تشن شياو دونغ" مدير عام دائرة غرب آسيا وشمال إفريقيا في وزارة الخارجية الصينية لقناة الجزيرة في حصة لقاء اليوم مع الصحفي "عزت شحرور" إن القضية الفلسطينية هي ليست قضية الشرق الأوسط، يعني نعتقد أنه بدون حل للقضية لا سلام حقيقي بين الدول العربية وإسرائيل، ولا استقرار في منطقة غرب آسيا وشمال إفريقيا¹.

إن موقف الجزائر متجانس ومتوافق مع الموقف الصيني من القضية الفلسطينية رغم أنه في بعض الأحيان الجانب الصيني يفضل الحياد، ومنه نجد أن تطور موقف الصين من القضية الفلسطينية كان باتجاهين:

1- التأكيد الكامل على نضال الشعب الفلسطيني والدعم التام لحقوقه الوطنية والتعامل مع الثورة الفلسطينية على أساس أنها طليعة حركة التحرر العربية وإحدى فصائل الثورة العالمية.

2- تصعيد الموقف المعادي لإسرائيل والتأكيد على رفض الاعتراف بها بالمطلق ورفض إقامة العلاقة معها على أساس أنها قاعدة متقدمة للاستعمار وأداة عدوان امبريالي.

شهدت العلاقات الصينية الفلسطينية في تلك المرحلة فترة ازدهارها الذهبية وبرز الالتزام العقائدي من خلال الدعم الشامل ومتعدد الأشكال الذي حظيت به الثورة الفلسطينية.

دبلوماسية: الاعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينية كممثل شرعي للشعب الفلسطيني، وفتح أول مكتب تمثيلي لها خارج البلدان العربية وفتح الطريق الكوري والفيتنامي لها.

سياسيا: تأييد حقوق الشعب الفلسطيني الوطنية وتبني أهدافه السياسية ومطالبه القومية بما فيها استعادة كامل فلسطين من البحر إلى النهر، وتدمير دولة إسرائيل تدميرا كاملا.

عسكريا: تقديم المساعدة العسكرية واللوجستية والتدريبية لمنظمة التحرير والفصائل الغذائية من دون مقابل مادي أو مالي.

¹ تشن شياو دونغ: الموقف الصيني من القضايا العربية (القضية الفلسطينية) على الرابط التالي:

www.aljazeera.net/programs تاريخ: 2012/06/14، ت. ز: 2022/03/08.

اجتماعيا: إرسال المساعدات المالية والغذائية والطبية وتأمين الاحتياجات الانتاجية والإذاعية والتعليمية الممكنة.

3- **الموقف الصيني من قضية الصحراء الغربية المحتلة:** في بادرة دبلوماسية هي الأولى من نوعها منذ اندلاع النزاع في الصحراء الغربية أعربت الصين عن استعدادها للعب دور إيجابي لتسوية قضية الصحراء مؤملة أن يتم إيجاد حل ملائم لهذه القضية عن طريق الحوار والمشاورات في إطار الأمم المتحدة.

وورد في تصريح بثته وكالة الأنباء المغربية أدلى به "ون جياياو" رئيس وزراء الصين في أعقاب مباحثاته في بكين مع نظيره المغربي "إدريس حطو" أن بلاده تقدر الجهود التي بذلتها المغرب من أجل إيجاد تسوية للقضية الصحراوية من خلال الوسائل السلمية، وأكد المسؤول الصيني أن بكين تسعى إلى مضاعفة الثقة السياسية مع المغرب وتوسيع التعاون في مجالات الفلاحة والصيد البحري، وتكوين الأطر ونأت الصين بنفسها في غالب الأحيان عن الانحياز لطرف من أطراف النزاع الذي في الحقيقة أن مفتاح حله يوجد بيد الجزائر والمغرب.

ولكن في فترة الأخيرة بدأت الصين تعطي عناية أكثر لتجسيد الشرعية الدولية لتسوية قضية الصحراء الغربية، وهذا من خلال تنظيم استفتاء للشعب الصحراوي، وهذا ما تهرب منه المغرب أي من الشرعية الدولية وحق الشعب الصحراوي في تقرير مصيره¹. إذن وعلى ضوء ذلك يمكن القول بأن موقف الصين من القضية الصحراوية هو الامتنال إلى الشرعية الدولية وحق الشعوب في تقرير مصيرها ومن جهة أخرى تريد أن تحافظ على علاقاتها بالمغرب والجزائر، ولا تريد أن تخسرهما لذلك دائما البراغمية الصينية موجودة وحاضرة في كل تصريحات القادة الصينيون، وهم دائما يحرصون على الحفاظ على مصالحهم في البلدين (الجزائر والمغرب).

¹ موقف الصين من نزاع الصحراء الغربية على الرابط التالي: <http://www.chineTsaharaoccidental.blogspot.com>

بتاريخ: 2007/12/03، ت. ز: 2022/03/02.



الفصل الثالث:

واقع ومستقبل العلاقات الصينية الجزائرية.

المبحث الأول : العلاقات الاقتصادية الصينية الجزائرية و تطورها .

تهتم العلاقات الاقتصادية كمقرب علمي في حقل العلاقات الدولية بدراسة وتحليل التفاعل بين اقتصاديات دولتين أو مجموعة من الدول، وتنشأ هذه العلاقات نتيجة لقيام التبادل التجاري أو نتيجة لحركة عناصر الإنتاج، فالعلاقات الاقتصادية بين الصين والجزائر لا زالت في نمو مطرد وتطور مهم في العديد من المجالات، فالتوجه الصيني الاقتصادي نحو منطقة ظلت، ولم تزل محسوبة استراتيجيا على النفوذ الفرنسي والأمريكي يجعل من العلاقات الاقتصادية الصينية مع الجزائر لها دلالة متميزة تعبر بدءا من نجاح سياسة الانفتاح الصيني على العالم الخارجي بكل اتجاهاته.

المطلب الأول: المبادلات التجارية بين الصين والجزائر.

بعد تبني الجزائر لمخطط الإنعاش الاقتصادي سنة 2000 عملت على تطوير علاقاتها الاقتصادية مع الصين، وذلك قصد تطوير وتحديث البنية التحتية الأساسية فقد انتهزت الشركات الصينية الفرصة للمشاركة في هذه الخطط، وتمكنت من الحصول على عقود بقيمة 22 مليار دولار بين الفترة الممتدة من 2005 إلى غاية 2016، وكذلك انخرطت الشركات الصينية في الفترة من 2005 وإلى غاية 2010 في البرنامج التكميلي لدعم النمو، والذي وضع لتحديث الطرقات وبناء المساكن.¹، لقد بدت الجزائر كأفضل شريك في شمال إفريقيا يستفيد من النمو الاقتصادي القوي للصين من خلال الوصول إلى زيادة الصادرات إلى الصين بنسبة 400 % خلال السنوات الأخيرة، وقد أخذت الجزائر بالبروز كأفضل عشرة شركاء تجاريين للصين في إفريقيا بدءا من 2007 شرع مسؤولو البلدين في إطلاق تصريحات تشجيع الاستثمار في الجزائر، والتي يعتبرها الصينيون بوابة السوق الإفريقية الواسعة للصين، وأثناء مؤتمر عمل في مقاطعة جيانغ شي 'شرق الصين' قال مسؤول بالحكومة : "إن جيانغ شي خططت لإقامة مناطق تعاون تجاري في الجزائر

¹ الشركات الصينية حصلت على صفقات ب 22 مليار دولار في عشر سنوات بالجزائر، على الرابط:

www.annasonline.com/index.php/2014-08-09-10-33-20/2014-08-23 تاريخ النشر : 07 نوفمبر 2016 ،

ت. ز. : 19 مارس 2022.

وبلغاريا بغية دخول مؤسساتها في مجالات السيارات والأجهزة الكهربائية المنزلية والماكينات إلى أسواق العالم".¹، وحسب دراسة للمعهد الأمريكي "تشاينا غلوبل انفستمنت تراكر" المتخصص في تقسيم وقياس الاستثمارات الصينية في العالم ، فإن الحضور الصيني في الجزائر وصل ذروته بين عامي 2011 و 2014، حيث تمكنت الشركات الصينية العاملة في الجزائر من افتتاح 18 صفقة في هذه الفترة وحدها، ومن بين أهم المجالات التي تنشط فيها الشركات الصينية في الجزائر، فيشير ذات المعهد إلى قطاعات البناء والطاقة والفلاحة والنقل والسياحة والصناعات الحديدية والعقار والأشغال العمومية، مشيراً في ذات الوقت إلى مشاريع كبرى كمشروع بناء السكك الحديدية في سنة 2009، والذي بلغت قيمته في ذلك الوقت 2.57 مليار دولار أمريكي، وقد عادت حصة الأسد من المشاريع التي تحصلت عليها الشركات الصينية في الجزائر للشركات العمومية بما مقداره 16 مشروعاً في فترة عشر سنوات، وبقيمة مالية تقدر بـ 8.89 مليار دولار حسب ذات المصدر، وقد تحصلت الصين أيضاً على مشاريع هامة أخرى مثل مشروع بناء وتمويل جزء من الميناء الكبير لشرشال، ومشروع بناء جامع الجزائر الأعظم.²، هذا وكانت الصين قد تحصلت في السنوات الماضية بالتحديد سنة 2006 ، على مشروع سمي آنذاك بمشروع القرن ألا وهو مشروع الطريق السيار شرق-غرب، الذي سلم للمجمع الصيني "سيتسك سي أرسى سي" ، بغلاف مالي قدره 6 مليار دولار أمريكي.³، كما في الثامن من شهر أكتوبر 2016 ، تم اعلان شركة البترول والكيماويات الصينية "سينوبك" ، إتمامها لمشروع المسح الزلزالي "توال الثلاثي الأبعاد" في ولايتي ورقلة وإليزي، ويدخل هذا المشروع في إطار المنحنى الصاعد الذي تشهده العلاقات الجزائرية الصينية، ففي 2014 ، تفوقت الصين على الشريك الاقتصادي الأول للجزائر منذ الاستقلال ونعني بذلك فرنسا ، وأصبحت على رأس موردي السلع إلى الجزائر، إذ بلغت حصتها أكثر من 14% من

¹ حسين سالم ، العلاقات الصينية المغربية الجزائرية انموذجاً ، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم السياسية والعلاقات الدولية ، جامعة الجزائر 03 ، سنة 2018 ، ص ص : 157-158.

² إلياس بلقاسم، الشركات الصينية حصلت على صفقات بقيمة 22 مليار دولار في 10 سنوات بالجزائر، جريدة النصر ، 03 أبريل 2017.

³ للمزيد اكثر انظر على الرابط التالي : ت. ز. : 20.02.2022 <http://radioalgeriedz/news/ar/article/20150320>

الواردات الجزائرية، كما ارتفعت قيمة التجارة الثنائية ، من 608 مليون دولار عام 2003 إلى 9 مليون دولار في العام 2013، ما جعل الجزائر الشريك التجاري الأول للصين في منطقة المغرب العربي، لهذا وقعت الدولتان في سنة 2014 خطة خماسية لتأسيس شراكة استراتيجية شاملة بينهما وهي الأولى من نوعها في العالم العربي.¹، وكان الرئيس الصيني "هو جين تاو" قد عبّر خلال جولته الدبلوماسية للقارة السمراء عن مبدأ التعامل والتعاون الصيني مع الدول الإفريقية بقوله: "الصين لا تطرح أي شرط سياسي مقابل تعاونها مع الدول الإفريقية"²، مع تبني منطق مختلف عن السياسة المالية الغربية التي تعتمد في تعاملها مع الدول ، احترام حقوق الإنسان والالتزام بمبادئ الحكامة الجيدة ، من أجل تقديم الدعم المادي والتعاون الاقتصادي، ويتجلى ذلك من خلال القروض الميسرة والاستثمارات دون شرط ، كذلك أن الصين تتبنى سياسة للفوز بالصفقات تتمثل في عرض مجموعة من المشاريع أو ما يصطلح عليه بـ « packages »، فهي عندما تقدم عروضها للصفقات مثلا بناء مستشفى ، تقترح أيضا بالإضافة إلى بناءه وتجهيزه و توفير الدواء، ما يجعل العرض مغريا، وقد أشار إلى ذلك رئيس لجنة Medef الافريقية، حين قال : "لا نملك نفس الأسلحة التي تتوفر عليها الشركات الصينية ،لأنهم يأتون بالتمويل والمقاولات واليد العاملة ..."³.

خطت العلاقات الاقتصادية بين البلدين خطوة إلى الأمام ، بعدما أعلن البلدين توقيع اتفاق اقتصادي واعد ، إضافة إلى آخر يتصل بتبادل المساعدة في مجال الفضاء المدني والتجاري و بمناسبة زيارة وزير الخارجية الصيني "يانغ جيشي" إلى الجزائر، رحب المسؤولون في البلدين بهذه الخطوة واعتبرها وزير الخارجية الجزائري آنذاك "مراد مدلسي" أنها ستكون نقطة انطلاق لتعاون أكبر وقال : "آمل أن نعمل معا لتعزيز العلاقات الاستراتيجية الموجودة بين البلدين".

¹ داليا غانم يزبك ، لينا عبد الله ، حسنت الجزائر والصين علاقاتهما الاقتصادية لكن لا شك أنه بإمكان الجزائر أن تحصد منافع أكبر ، مركز كار ينغي للشرق الأوسط، مؤسسة كار ينغي للسلام الدولي، ديوان المتلازمة الصينية، 21 نوفمبر 2016.

² Eric Nguyen, les relations chine-Afrique, l'empire du milieu à la continent noir, study rama, 2009, p 81.

³ Amoud Rodier, pékin verrouille ses ressources de matière première en Afrique le figaro, 18 /02/2009, p 05.

وعملت الجزائر والصين على تطوير علاقاتهما الاقتصادية منذ عام 2000، وخصوصا في ضوء برنامجي الإنعاش الاقتصادي ودعم النمو اللذين أطلقتتهما الجزائر عامي 2001 و 2005، لتطوير وتحديث بنائها التحتية الأساسية.

وبدأ التعاون الصيني الجزائري في مقابلة المشروعات والعمالة عام 1979 إلى نهاية سبتمبر 2002، ووقعت الصين مع الجزائر 198 اتفاقية لمقابلة المشروعات قيمتها نحو 1.89835 مليار دولار أمريكي، وقيمة أعمالها نحو 902.48 مليون دولار أمريكي.

وتقوم الشركة الصينية العامة للمشروعات الهندسية وغيرها من 14 شركة صينية بأعمال مقابلة المشروعات رئيسيا، تغطي أعمالها البناء المدني والري والبتروك والاتصالات في سنة 2001، كانت الصين في المركز الخامس العالمي والمركز الأول إفريقيا من حيث قيمة اتفاقيات مقابلة المشروعات والعمالة في الجزائر.

وفي نهاية 2003 بلغ احتياطي الجزائر من البترول والغاز 135 مليار برميل منها 40 مليار برميل منها قابلة للاستخراج، 29% بترول و 56% غاز طبيعي و 9% لنواتج التكثيف و 6% لغاز البترول المسال.

وكانت الزيارة التي قام بها الرئيس الصيني "هو جين تاو" إلى الجزائر عام 2004 قد أعطت دفعا كبيرا للعلاقات بين البلدين، ومنذ ذلك الحين تضاعف حجم التبادل التجاري، وبلغ حجم هذا الأخير بين البلدين 4.46 مليار دولار عام 2009 بزيادة نسبتها 8.8% عن عام 2008، في حين تبلغ قيمة الاستثمارات الصينية في الجزائر 900 مليون دولار بحسب السفارة الصينية في الجزائر.

ويحرص المسؤولون الصينيون على إقامة علاقات تعاون ودي يكون قائما على المنفعة المتبادلة، وتعتبر الجزائر ثالث ممون للصين وزبونها الحادي عشر في سنة 2008، وقد بلغ حجم المبادلات بين البلدين خلال سنة 2008 4.5 مليار دولار بفائدة 3.5 مليار دولار لصالح الصين حسب المعطيات الرسمية الجزائرية.

وكانت الصادرات الجزائرية نحو الصين خلال نفس السنة بقيمة 500 مليون دولار تتشكل أساسا من المنتجات البترولية والمعدنية، بينما تتمثل وارداتها (حوالي 04 مليار دولار) من المنتجات الصيدلانية والغذائية.

ووفقا لإحصائيات وزارة التجارة الصينية بلغت قيمة التجارة الثنائية 3.828 مليار دولار أمريكي في عام 2007، بزيادة 83% مقارنة بعام 2006، وارتفعت صادرات الصين إلى الجزائر إلى 2.688 مليار دولار، بينما سجلت وارداتها من ذلك البلد 1.140 مليار دولار، وهناك نحو 40 شركة صينية كبيرة توسع أعمالها الآن في الجزائر، والتي تتدرج ضمن تشييد الطرق والمباني والاتصالات والطاقة إلى موارد المياه والنقل، ويعد فندق شيراتون الذي بنته إحدى الشركات الصينية معلما رئيسيا في العاصمة حاليا، كذلك الطريق السريع، والذي يربط شرق الجزائر بغربها شريانا استراتيجيا مهما لدول شمال إفريقيا والدول الساحلية المطلة على البحر الأبيض المتوسط.

وكانت شركة "تشانغ تشنغ" للكمبيوتر الصينية و شركة EEPAD الجزائرية ، قد وقعتا مؤخرا لإدارة الأنترنت في الجزائر بروتوكول تعاون لإنتاج أجهزة الكمبيوتر في الجزائر باستثمار مشترك¹.

الصين أول مصدر للجزائر:

في سنة 2014 عززت الصين موقعها كأول مزود للجزائر، وهو الموقع الذي احتلته في سنة 2013 على حساب فرنسا ، التي ظلت أول مزود للجزائر لمدة نصف قرن بحسب أرقام رسمية نشرتها الجمارك، وعلى واردات بقيمة 55.8 مليار دولار، كان نصيب الصين منها 8.2 مليار دولار².

1 العلاقات الجزائرية الصينية من الحسن الى الأحسن ، على الرابط التالي :. montada.echoroukonline.com بتاريخ:

2010/05/01. ت. ز. : 2022-02-12.

ت. ز. : 2022-02-02. <http://www.elmaouid.com/index.php/national/38664-2015-01-21-15-43-23>

كما احتلت الصين السنة الثانية على التوالي المرتبة الأولى في تمويل الجزائر متبوعة بفرنسا، كما سجلت المبادلات مع بلدان المغرب العربي ارتفاعا ب 8% فيما تراجعت مع الدول العربية الأخرى.

وفي شهر جانفي 2015 ، سجلت الجزائر فائضا في الميزان التجاري بلغ 483 مليون دولار ، مقابل 847 مليون دولار ، خلال نفس الشهر من السنة المنصرمة متراجعا بنسبة 43، حيث تصدرت الصين قائمة الممونين ، فيما جاءت كوريا الجنوبية كأول زبون للمرة الأولى، وترجع الجمارك الجزائرية هذا التراجع في فائض الميزان التجاري إلى انخفاض الصادرات الجزائرية بأكثر من 11.13 %، والناجم عن تراجع مبلغ مبيعات المحروقات إلى الخارج شهر جانفي المنصرم بنفس الشهر من سنة 2014.¹

الصين أول بلد تستورد منه الجزائر وآخر بلد تصدر له:

تحتل الصين المرتبة الأولى في قائمة البلدان التي تستورد منها الجزائر مختلف السلع، في حين يبقى آخر بلد في قائمة الدول التي تصدر لها منتوجاتها حسب ما تشير إليه إحصائيات التجارة الخارجية للجزائر، التي قامت بها الجمارك الجزائرية أن نسبة واردات الجزائر خلال التسعة الأشهر الأولى من سنة 2015 بلغت 39.19 مليار دولار، أما الصادرات خلال نفس الفترة فقدرت ب 28.86 مليار دولار مسجلة فارقا بين الصادرات والواردات بقيمة 10.33 مليار دولار أمريكي، وبهذا قد احتلت الصين رأس القائمة للبلدان التي تستورد منها الجزائر مختلف السلع، حيث بلغت قيمة الاستيراد منها ب 6422 مليون دولار أمريكي، ورغم أن الصين أول بلد تستورد منها الجزائر إلا أنه يبقى آخر بلد تصدر له منتوجاتها.

²سليمة يخلف ، انخفاض الميزان التجاري ، في جانفي 2015 وكوريا الجنوبية الزبون الأول للجزائر ت. ز : 2022-02-20. على الرابط التالي : <http://www.radioalger.dz/news/ar/article20150222/31319.html>.

قيمة الواردات وحجم الصادرات الصينية إلى الجزائر لسنتي 2015-2016:

بلغت قيمة الواردات الصينية إلى الجزائر بـ: 8.22 مليار دولار أمريكي في سنة 2015 من أصل 51.501 مليار دولار، من إجمالي واردات الجزائر، كما بلغت كذلك لنفس السنة حجم صادرات الصين إلى الجزائر بـ: 6.42 مليار دولار. أما بالنسبة لقيمة الواردات الصينية إلى الجزائر في سنة 2016 حيث بلغت كذلك 8.22 مليار دولار مقابل حجم الصادرات بـ: 6.86 مليار دولار أمريكي، أي بنسبة 17.81 بالمائة من إجمالي الواردات الجزائرية التي بلغت 83.54 مليار دولار¹.

الصين وإيطاليا في صدارة شركاء الجزائر في بداية سنة 2017

بالنسبة للمومنين الرئيسيين للجزائر، نجد أن الصين دائما تبقى على رأس القائمة بـ 838 مليون دولار من الواردات الجزائرية (21.53 في المائة من الواردات الجزائرية العامة) ، متبوعة بفرنسا بـ 348 مليون دولار (8.94 بالمائة) وإيطاليا بـ 314 مليون دولار (8.07 في المائة) وألمانيا بـ 248 مليون دولار (7.3 في المائة) وإسبانيا بـ 260 مليون دولار (6.7 في المائة)².

العمليات التجارية بين الصين والجزائر باليوان: أمر بنك الجزائر جميع البنوك التجارية العاملة في الجزائر بالانتقال بداية من ديسمبر إلى تسوية العمليات للجزائر مع الصين باليوان، وبالتالي تصبح العملة الصينية إلى عملة تسويات دولية حيث أصبحت العملة الرابعة في العالم شهر أوت الفارط من سنة 2015. وأشار البنك الجزائري إلى أن الصين أصبحت أول شريك تجاري للجزائر، وعليه فإن دفع مستحقات الواردات القادمة من هذه الدولة لا يمكن أن يتم سوى بعملة البلد.

¹<http://www.alTahrironline.com>

الصين وإيطاليا في صدارة شركاء الجزائر في بداية سنة 2017. بتاريخ 25 أكتوبر 2016
2تجارة خارجية انخفاض محسوس في العجز التجاري خلال يناير 2017، على الرابط التالي:

، ت. ز. بتاريخ: 2022/02/26، <http://www.aps.dz/.../40055>

وحسب البنك الجزائري أن العمليات الأولى ستنم بداية من ديسمبر 2015، على أن تعميمها بداية من سنة 2016¹.

المطلب الثاني: الاستثمارات الصينية في الجزائر.

- أهم مجالات الاستثمار:

إن التوغل الصيني في العديد من الدول الإفريقية ومن بينها الجزائر أصبح يثير قلق كبير لدى البلدان خاصة الغربية ، وفي مقدمتها الدول الأوروبية ، التي ترى في ذلك تهديدا لمصالحها الاقتصادية ، وتقليص نفوذها ، حيث يتجاوز حجم محافظ الشركات الصينية في السوق الجزائرية 20 مليار دولار في عدة قطاعات استراتيجية، في وقت تقدر الاستثمارات الصينية المباشرة بـ 1.5 مليار دولار ووفقا لمعطيات الهيئات الدولية، فإن الجزائر منحت لحوالي 50 مؤسسة صينية عقودا في مجال البناء بقيمة 20 مليار دولار، ما جعلها أكبر سوق في القارة الإفريقية في هذا المجال، بينما تصنف الجزائر ضمن أهم الأسواق في مجال التدفقات المالية الاستثمارية للصين بحوالي 1.5 مليار دولار مع ارتقاب أن يرتفع حجم النشاط الخاص بالشركات الصينية في الفترة الممتدة ما بين 2016 و 2019، لا سيما بعد الزيارة التي قام بها الوزير الأول عبد المالك سلال للصين في ماي الماضي².

1- في (قطاع الأشغال العمومية و البناء):

ان الشركات الاستثمارية الصينية الناشطة في قطاع البناء بلغ حجمها في الجزائر أربعة عشر مليار دولار في خلال فترة 08 سنوات الأخيرة، مما عزز وجعل من الجزائر ثاني سوق للشركات المقاولات الصينية في إفريقيا بعد نيجيريا، فقد استحوذ قطاع البناء على اهتمام رجال الأعمال الصينيين مما جعلهم يتهافتون للظفر بمشاريع الخماسي المقبل،

¹وليد اشرف ، وثيقة بنك الجزائر: الواردات من الصين تدفع باليوان، على الرابط التالي:

<http://www.djazairloun.com>

اقتصاد وأعمال . ت . ز : 26.02.2022

²حسين سالم ، مرجع سبق ذكره ، ص 164.

خاصة إن المنافسة على أشدها مع الشقيقة المغرب التي تستهدف الاستحواذ على مكانة الجزائر في شراكتها مع العملاق الصيني.

و حسب ما نص عليه البيان الصادر بمناسبة الاحتفال بالذكرى الـ 55 للعلاقات الجزائرية الصينية، حددت الصين طموحها في تعزيز تعاونها الاستراتيجي مع الجزائر و الدفع باتفاقيات الشراكة في شتى المجالات، خاصة أن الجزائر تعد البلد العربي الأول الذي أبرم هذا النوع من الشراكة مع الصين "الشراكة الاستراتيجية العامة" الذي يهدف إلى تعزيز التعاون في كل المجالات.

و حسب ما كشفت عنه الوكالة الصينية "كزينهوا" فقد استثمرت الشركات الصينية الجنسية أزيد من 20 مليار دولار في قطاعات عدة خاصة البناء و الأشغال العمومية، و حسب تحقيق مكتب "ثينك ثانك" الأمريكي فقد بلغت استثمارات الشركات الصينية في الجزائر (بين 2005 و 2013) 14 مليار دولار، مما جعل الجزائر ثاني سوق للشركات المقاولات الصينية في إفريقيا بعد نيجيريا و واحدة من بين أهم 15 شريكا لها عبر العالم، و حسب ذات التحقيق، فإن قطاعات البناء هي التي تستحوذ على اهتمام الشركات الصينية خلال السنوات الأخيرة¹.

و من بين المشاريع كذلك التي تم إنجازها من طرف الشركات الصينية نذكر منها فندق الشيراتون بنادي الصنوبر، كذلك شيراتون وهران ، فندق الجيش ببني مسوس، مطار هواري بومدين الدولي الجديد و العديد من المشاريع في مجال المياه. أما في مجال بناء السكنات الاجتماعية: لقد نجحت الشركات الصينية مع شركات صينية أخرى مثل (ZCIGC, CGC) في هذا المجال².

1 إيهاب شوقي ، ماذا وراء نمو العلاقات الجزائرية الصينية بشكل ملحوظ ؟ على الرابط التالي:

www.anntv.tr/new/showsubject.aspx . ت. ز: 2022/02/15.

2 حسين سالم ، مرجع سبق ذكره ، ص 165.

كما قامت شركة CSCEC الصينية لأشغال البناء على أثر الزلزال الذي ضرب الجزائر العاصمة و ضواحيها في سنة 2003 و إعادة بناء ما يقارب 500 مسكن بمبالغ استثنائية و تعتبر هذه الشركة الوحيدة الأجنبية التي شاركت في إعادة بناء السكنات التي ضربها الزلزال، كذلك في سنة 2001، نرى الفيضانات التي تعرضت لها الجزائر و التي كلفتها خسائر كثيرة، و في هذا الصدد قامت الحكومة الصينية بتقديم يد العون و المساعدة المالية فورية قيمتها 05 مليون يوان بالإضافة إلى الهبة المقدمة من قبل الصليب الأحمر الصيني و المقدرة بـ 40 ألف دولار. كما سجلت الشركات الصينية حضورها على المستوى الاجتماعي، حيث في سنة 2004 قامت ببناء منارة مسجد البلدية و هو ما كان محل احترام و تقدير كبيرين للهندسة الدولية في سنة 2005 بناء معلم في حديقة بوهرا ن أصبحت الحديقة معروفة بطابعها الصيني¹.

بالنسبة لمشروع الطريق السيار شرق - غرب: و هو الذي يمتد من شرق الجزائر إلى غربها على مسافة كاملة تقدر بـ 1216 ، و الذي يعتبر من بين أهم المشاريع التي عرفت الجزائر حيث يمكن اعتباره مشروع القرن، و قد تحصلت المجموعة الصينية CITIC-CRCC على حصة إنجاز الجزء الوسط و الغرب من المشروع بمبلغ قدر بـ 6.25 مليار دولار كمبلغ إجمالي². و الشيء الذي شد الحكومة الجزائرية باتجاه الاستعانة بالشركات الصينية بالخصوص هو السرعة في الإنجاز مع وجود معايير الجودة العالمية و هو ما كانت في حاجة إليه الجزائر، خاصة في فترة الثمانينات، و رغم ما عانتها الجزائر خاصة في العشرية السوداء و ما خلقه الإرهاب في بلادنا و أغلب المشاريع كانت معطلة، لذلك كان الاعتماد على الشركات الصينية بالقيام بالعديد من المشاريع الحيوية في مدة قصيرة جدا³.

1cgc : china geo-engineering corporation.

2 Ambassade de chine en Algérie? op.cit. p 17.

3csec: china state construction engineering corporation limited ciet 2 anonym des travaux de construction de chine.

و إن بناء الطريق السيار حسب تصريح تشاو يونغ نائب مدير المشروع يتم طبقا لمعايير الجودة العالمية التي تأخذ في الحسبان مكافحة الزلازل و تعزيز و تدعيم معيار الأمان، و قد أضاف في تصريحه إلى أن الطريق السيار يساعد في فتح شمال الجزائر و تسهيل نقل السلع و البضائع فضلا عن تقليص مدة السفر ما بين المدن الرئيسية عبر البلاد بشكل كبير،¹.

مشروع تشييد ثالث أكبر مسجد في العالم: ولقد كانت فكرة رئيس الجمهورية السيد عبد العزيز بوتفليقة التي كان وعد بها الشعب الجزائري ويضم مسجد الجزائر الجديد تجهيزات تربوية ودينية مختلفة، كالمكتبات وقاعات للمحاضرات والدروس الدينية وتفسير القرآن ومراكز ثقافية وعلمية، إضافة إلى قاعة للصلاة تتسع لحوالي 120 ألف مصلي ومرآب للسيارات وكل المرافق الاجتماعية الضرورية، لاستقبال السياح والزوار سواء كانوا عربا أم أجنبيا.².

ان هذا المشروع تم منحه للشركة الصينية "شاينا ستايت كونستراكتشن"، والتي هي متواجدة في الجزائر منذ تقريبا أكثر من ثلاثين سنة ، ولقد قامت ببناء عدة فنادق ومنها : شيراتون الجزائر و شيراتون وهران و رونيسونس بتلمسان³. كما يوجد هذا المشروع ببلدية المحمدية شرق العاصمة وتم تقدير تكلفته بـ مليار أورو، وهذا ما يساهم في عملية خلق مناصب شغل تقدر ب سبعة عشر ألف منصب من بينها عشرة الاف منصب شغل للجزائريين⁴. كما يحوز على مساحة إجمالية تقدر بـ أربعين ألف م²، و حسب الشركة الصينية المنجزة للمشروع ، فإن تسليمه سيكون في وسط سنة 2015.

1وضع حجر أساس أوبرا الجزائر، جريدة الخبر (تاريخ النشر: 2012/11/06)، على الرابط (ت.ز: 2022/02/15):

<http://www.elkhbar.com/ar/economie/232453.html>.

2مراسم تدشين لمشروع الجامع الكبير في الجزائر، تاريخ النشر (2012/02/29) على الرابط التالي (ت.ز: 2022/03/12):

<http://arabic.cntv.cn/program/newsar/20120229/114951.shtml>.

3حسين سالم ، العلاقات الصينية المغاربية الجزائر نموذجا ، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم السياسية والعلاقات الدولية ، جامعة الجزائر 03 ، سنة 2018 ، ص 167.

4جامع الجزائر الكبير: الشروع في صب خرسانة الأسس، على الرابط التالي : (ت.ز: 2022/03/12):

<http://www.aps.dz/spip.php?article&idarticle=59621>.

ولقد وضع المهندسون الألمان تقنية متطورة خاصة ، ليتم تجميع المياه وتخزينها ، بطاقة استيعاب تقدر بـ 30 ألف م³ من مياه الأمطار المتساقطة لاستعمالها في ري المساحات الواسعة من الحدائق المحيطة بالمسجد¹، إلى جانب تزويده بنظام مضاد للزلازل، و الذي بإمكانه تقليص قوة الزلازل بنسبة 70 %. و قد صرح وزير الشؤون الدينية بأن هذه التجربة لا تقتصر على الاستفادة العينية من المشروع فقط، بل هي بمثابة تجربة ميدانية للعمال الجزائريين الذين باحتكاكهم بنظرائهم الصينيين المعروفين بفعاليتهم و بوتيرة مدعمة في تنفيذ المشاريع سوف يستفيدون الكثير من هذه الخبرات إلى جانب تكوين أزيد من 120 تقنيا جزائريا تكويننا ميدانيا.

مشروع لنقل و تحويل المياه من أعماق الصحراء الجزائرية: أكد "هو هوى" (المدير العام لمكتب إقليم إفريقيا الشمالي للشركة الصينية للهندسة الجيولوجية في الجزائر)، أن شركته تشارك في بناء أحد أكبر المشروعات لتحويل المياه في الولايات الجنوبية الجزائرية الصحراوية من عين صالح إلى تمرست بطول 750 كلم قيمته الأولية مليارين و نصف مليار دولار، و بأن المشروع سيتضح 50 ألف متر مكعب يوميا من المياه الصالحة للشرب، بينما ستتم مضاعفة هذه النسبة في المرحلة الثانية بعد الانتهاء من إتمام المشروع بصورة كاملة خلال العام الجاري 2011. و اعتبر "هو هوى" أن هذا المشروع الضخم سيحل مشكلة ندرة المياه في هذه المنطقة القاحلة و النهوض بالقطاع الزراعي فيها، كما سينتهي معاناة عاشها سكان ولاية تمرست على مدى سنوات طويلة².

التعاون بين الطرفين في مجال المحروقات. نلاحظ في السنوات الأخيرة ازداد التعاون بين البلدين في قطاع المحروقات و المناجم ، و ذلك من خلال عدة مشاريع و من بينها مشروع جمع بداية و نهاية الحقل البترولي في ولاية أدرار. كذلك رفع من نسبة استرجاع

1الجزائر تبني أكبر مسجد في العالم بعد الحرمين بكلفة مليار يورو، مرجع سابق.

2الشركات الصينية تساهم بنشاط كبير في أعمال البنية التحتية في الجزائر 2011، على الرابط التالي :

<http://www.arabic.people.com.cn> ، ت . ز : 2022/03/16.

مخزونات البترول في منجم زرزرين، بالإضافة إلى استكشاف و استغلال العديد من الحقول البترولية و حقول الغاز و المعادن، حيث توسعت الاستثمارات الصينية مؤخرا إلى قطاع المناجم و هذا من خلال مساهمة شركة صينية في رأسمال منجم العايد للزنك و الرصاص و كذلك إنشاء مدرسة تختص بالمناجم في نفس المنطقة.

و لقد وقعت الجزائر عدة اتفاقيات و مشاريع مع الشركات الصينية في مجال الطاقة والكيموايات و في هذا الصدد لقد قامت الشركة الصينية العملاقة CHINA PETROLEUM AND CHEMICAL CORPORATION-SINOPEC ، بالتوقيع على عقد بقيمة مليون دولار سنة 2002 و ذلك من أجل تحسين وتطوير حقول زرزرين قرب حاسي مسعود في الصحراء الجزائرية ، بحيث يرجع تمويل المشروع إلى الشركة الصينية بنسبة 75 % منه و 25 % إلى الشركة الجزائرية سوناطراك، كما قامت الشركة الصينية للبترول ببناء مصنع لتكرير البترول في منطقة أدرار قرب حوض سباع.

أما في شهر فيفري من سنة 2004، تم التوقيع على بروتوكول اتفاق بين الشركتين المذكورتين سابقا¹. يحدد من خلاله مجالات التعاون بين الشركتين، كما يتضمن الاتفاق النشاطات في الجزائر و الصين و يكون هذا التدخل في شكل إسهامات و إنشاء شركات و وسائل أخرى، حيث يتضمن هذا الاتفاق مجالات عديدة منها التنقيب و الإنتاج و معالجة البترول و الغاز الطبيعي.

كما استفادت الشركات الصينية بعقد تجديد معمل تكرير في مدينة سكيكدة في مارس 2005، حيث قامت الشركة الجزائرية نفتال NAFTAL بالتعاون مع شركة سورال شين SORAL CHIN ، لتكوين شركة مختلطة في جانفي 2006 ، تحت اسم نفتال شين NAFTAL CHINE، تعمل على توزيع مواد بترولية مكررة.

المرجع نفسه ، نفس تاريخ الزيارة للموقع .<http://www.arabic.people.com.cn>

و في شهر جانفي 2010، أعلن سعادة السفير الصين بالجزائر عن توقيع بلاده لعقد مع وزارة الطاقة و المناجم الجزائرية ، من أجل التنقيب عن البترول في الجنوب الجزائري، و يوضح في هذا المجال رغبة بلاده في مساعدة الجزائر لتطوير مجال التنقيب عن النفط و الذي تحتاجه الصين لرفع وتيرة التنمية الاقتصادية لثاني اقتصاد نامي عالمي¹.

- في المجال الصناعي:

وقعت الجزائر مؤخرا سنة 2015 بين وزارة النقل و وزارة الصناعة و المناجم و الشركة الصينية العمومية (توريوكو) على مذكرة تفاهم لإنشاء شركة جزائرية صينية مختلطة مختصة في صناعة القطارات و عربات المترو و الترامواي بالجزائر و يدخل هذا الاتفاق في إطار الاستثمار الخارجي المباشر للصين بالجزائر و الذي يهدف لخلق مجمع صناعي كبير لإنتاج كل أنواع عربات النقل ذات السرعة الكبيرة و الصغيرة، و أنها ستكون موجهة للسوق الوطنية و كذا للتصدير نحو القارة الإفريقية، و هذا حسب تصريح السيد بوجمعة طلعي وزير النقل من جهة صرح السيد جأنجي أن هذا الاتفاق سيسمح لمجمعه أيضا بإنتاج بالجزائر كل أنواع عربات القطارات و عربات المترو و الترامواي من آخر طراز تكون مطابقة للمعايير الدولية و ستلبي كذلك طلبات الجزائر في هذا الميدان و في تدخل السفير الصيني بالجزائر قال أنه و رغم الوضعية الصعبة الذي يمر بها الاقتصاد العالمي و اقتصاد كل من الجزائر و الصين إلا أن بلده يثق في إمكانيات الجزائر و لهذا يواصل الاستثمار في عدة ميادين، مشيرا إلى ضرورة تجاوز العلاقات التجارية بين الصين و الجزائر و رفعها إلى مستوى التعاون و الشراكة المباشرين.

كما وقعت الشركة الوطنية يوفال (فرع مجمع الميكانيك العمومي) يوم الثلاثاء الماضي من سنة 2017 بالجزائر مع المؤسسة الصينية شاندونغ كاروي وال كونتول

1إسماعيل ديش، العلاقات العربية- الصينية، مسيرة تعاون الآفاق واعدة، المجلة العربية للثقافة و العلوم، تونس (مارس 2000)،

إكبيمنت، على مذكرة تنص على إنشاء شركة مختلطة لإنتاج و تسويق التجهيزات النفطية.

و ستقوم هذه الشركة الجديدة التي أنشئت حسب قاعدة 49/51 بالمائة الاي تنظم الاستثمارات الأجنبية بالجزائر بصناعة تجهيزات نفطية تعرف بـ "رؤوس حفارات الآبار، و هي إحدى أهم التجهيزات في مجال الصناعة النفطية، و ستوجه هذه المنتجات لمجمع سوناطراك الذي يستورد سنويا من 200 إلى 400 مليون دولار في هذا النوع من العتاد حسب الأرقام التي قدمها وزير الصناعة الجزائري و الذي أوضح أن إنشاء هذه الشركة يتدرج ضمن سياسة إيجاد بدائل للاستيراد، و سيتم إنشاء المصنع خلال السنة الجارية على مستوى الموقع الصناعي بـ "يوفال" في البرواقية (المدية).

و تبلغ نسبة الاندماج المحلي لهذه التجهيزات التي ستحمل العلامة التجارية للشريك التقني الصيني 70 بالمائة تشارك فيها "يوفال" و فروع أخرى بـ "أ-جيان"¹.

- في المجال السياسي والدبلوماسي :

كان لتولي الرئيس بوتفليقة رئاسة الجزائر في سنة 1999 ، انعكاساته الإيجابية على السياسة الخارجية الجزائرية، فقد عمل جاهدا على عودة الجزائر إلى الساحة الدولية بعد الأزمة الأمنية التي أثرت على وضعها في الساحة الدولية ، كما دفعت بها إلى العزلة، فخبرة الرجل وحنكته الدبلوماسية التي اكتسبها طيلة سنوات عمله كوزير للخارجية الجزائرية سنوات السبعينات، بالإضافة الى أنه مثّل الجزائر في الأمم المتحدة لاستعادة الصين مقعدها الذي سلب منها لصالح تايوان، بالإضافة إلى حرصه على إقامة علاقات مع الغرب الأمر الذي أعطى نفسا جديدا للعلاقات التاريخية الجزائرية الصينية، وهو ما أكده الرئيس الصيني "جيان زيمن" في رسالته التي بعثها لتهنئة الرئيس عبد العزيز

<http://www.aps.dz/ar/algerie/tag>.

1 للمزيد أكثر انظر على الرابط التالي:

ت . ز : 2022/02/11

بوتقليقة بمناسبة توليه منصب الرئاسة: "لقد شيدّ بلدكم العظيم وبلدنا علاقات خلال حرب التحرير، وأعتقد أن الجزائر فيما يخصها كانت دائما في مستوى متطلبات التضامن مع الشعب الصيني امتنانا للدعم المادي الذي قدمتموه لنا أود أن أؤكد لكم هنا استعدادنا لتوسيع هذه العلاقات في جميع مجالات التعاون بين الجزائر والصين..."¹، كما دعا إلى تعزيز التعاون بين الصين ودول المنطقة العربية وفق مصالح الطرفين، وبدأ التنسيق السياسي يكتف بين البلدين فقد قام الرئيس الجزائري بعدها بزيارة إلى الصين سنة 2000، للمشاركة في أعمال المنتدى الصيني الإفريقي، والذي تأسس رسميا عقب المؤتمر الوزاري الأول للتعاون بين الصين والدول الإفريقية بالعاصمة الصينية "بكين" في الفترة من 10 إلى 12 أكتوبر 2000، وتمّ التطرق للنقاط التي تهم البلدين أهمها موضوع الشراكة الاقتصادية، التنسيق السياسي والتعاون الأمني ضد الإرهاب، وكذلك موضوع اتحاد المغرب العربي ومع إعادة انتخاب الرئيس بوتقليقة سنة 2004، زار الرئيس الصيني "هو جين تاو" الجزائر حيث أعلن البلدان إقامة علاقات التعاون الاستراتيجية ليقوم الرئيس الجزائري بوتقليقة سنة 2006 بحضور قمة بكين لمنتدى التعاون الصيني الإفريقي، حيث وقع الرئيسان البيان المتعلق بتطوير علاقات التعاون الاستراتيجية².

كما تمّ التوقيع على تعميق الشراكة الاستراتيجية وعرفت سنة 2007 تزايد وتيرة الزيارات بين البلدين، حيث زار الجزائر نائب رئيس مجلس الدولة الصيني "هوي ليانغ يوي" رفقة وفد رفيع المستوى وتباحث خلالها الوفد الصيني مع رئيس الحكومة الجزائرية آنذاك السيد عبد العزيز بلخادم وصرح السيد "هوي ليانغ يوي": "أنه من أجل تدعيم الصداقة بين البلدين ودفع علاقات التعاون الثنائية الاستراتيجية قدما، فإن الصين مستعدة

¹ إسماعيل دبش، السياسة العربية والمواقف الدولية تجاه الثورة الجزائرية 1954-1962، الجزائر، دار هومة للنشر والتوزيع، 2007، ص 152.

² علاقات التعاون الاستراتيجية تصفي حيوية جديدة على الصداقة التقليدية الصينية الجزائرية على الرابط: arabic.cri.cn/81/2008/03/25/82@9367.html بتاريخ 29 ماي 2017.

منتدى التعاون الصيني الإفريقي FOCAC عبارة عن إطار مؤسسي للتعاون الاقتصادي أسس بمبادرة صينية وعقد مؤتمره الوزاري الأول ببكين في الفترة 10 إلى 12 أكتوبر 2000، يضم المنتدى في عضويته 49 دولة أي جميع الدول الإفريقية ما عدا بوركينا فاسو وغامبيا وساو تومي وبرنسيب وسوازيلاند، يعتمد العمل بالمنتدى على عقد مؤتمر وزاري كل ثلاث سنوات بالتناوب بين الصين والدول الإفريقية الأعضاء على أن يسبق المؤتمر اجتماع تحضيرى لكبار المسؤولين.

للمعمل سويا مع الجزائر للحفاظ على تبادل الزيارات رفيعة المستوى في جميع المجالات، وكذا تعزيز مشاريع التعاون بين البلدين وتدعيم التعاون في مجالات الزراعة والعلوم التكنولوجية وتكثيف المشاورات وتدعيم التنسيق في القضايا الإقليمية الدولية... إلخ¹، ليقوم بعدها الرئيس بوتفليقة بزيارة أخرى للصين في أوت 2008، هذه المرة لحضور حفل افتتاح الألعاب الأولمبية التي استضافتها الصين، وقد شهدت نفي السنة الاحتفال بالذكرى الخمسين لإقامة العلاقات الدبلوماسية بين الجزائر وجمهورية الصين الشعبية، وهي الزيارة الثالثة للرئيس الجزائري عبد العزيز بوتفليقة منذ توليه الرئاسة حيث أدلى بالتصريح التالي الخاص في مجال التنمية الوطنية جاء فيها: "...إن الجزائر والصين نهجت كل منهما نهجها الخاص في مجال التنمية الوطنية استمرت في تقاسم نفس الإيمان بالسلم والأمن والرقى والتضامن بما يساهم في إضفاء زخم على علاقاتنا الثنائية في سائر المجالات.. وكللت هذه الجهود المشتركة بإبرامنا ببيكين في نوفمبر 2006 إعلان تعميق علاقات التعاون الاستراتيجي، والذي كان إيذانا بدخول مرحلة جديدة بالغة الأهمية في تطوير علاقاتنا الثنائية إن الإعلان هذا إذ يحدد الإطار لتشاور سياسي منتظم يشكل خارطة طريق لتعاون شامل تتدرج ضمنه سائر المجالات ذات الاهتمام المشترك، وقد دخل تعاوننا الثنائي اليوم مرحلة عملية واكتسب بعدا مثاليا يليق بمقام الصداقة التي تجمع شعبينا..."²، توالى الزيارات بين مسؤولي البلدين هذه المرة كانت زيارة رئيس اللجنة الدائمة للمجلس الوطني الشعبي الصيني السيد "ووبانغوو" ولقاؤه الذي جمعه برئيس الحكومة الجزائرية أحمد أويحيى، حيث عبر عن الأهمية التي توليها الصين لعلاقات التعاون الاستراتيجية مع الصين فكلاهما تسعيان لتطوير تنميتها الاقتصادية وتحسين المستوى المعيشي لشعبها، وعبر السيد "وويانغ وو" أنه استطاع من خلال هذه الزيارة أن يحقق بعض أهداف التعاون البرلماني الثنائي بين البرلمان الصيني ونظيره الجزائري

¹ حسين سالم ، مرجع سبق ذكره ، ص 172.

² زيارة الرئيس عبد العزيز بوتفليقة إلى الصين على الرابط :

[http://www.mae.dz/mae.de-ar/prnt.php\\$story=08/08/10/9760146](http://www.mae.dz/mae.de-ar/prnt.php$story=08/08/10/9760146) .

حيث قال : "إن البلدين أصبحا أخوين في القضايا السياسية وشريكين جديدين في القضايا التجارية، وصديقين حميمين فيما يخص التعاون في القضايا الدولية... إن البرلمان الصيني مستعد بتبادل الخبرات مع البرلمان الجزائري في مجال التشريع والتطوير"¹ الأحداث الدامية التي شهدتها معظم الدول العربية انطلاقاً من 2011 أو ما اصطلح عليه أحداث الربيع العربي أثبتت التوافق في الرؤى والمبادئ الجزائرية الصينية فكلاهما ترى أن تسوية الخلافات يكون عبر آلية الحوار والتفاوض ورفض الحرب كأسلوب لحل النزاعات مهما كانت الذرائع، وكذلك رفض التدخل الأجنبي في الشؤون الداخلية للبلدان واحترام الوحدة والسيادة الوطنية²، سياسياً تكاد تكون المواقف الدولية لكل من الجزائر والصين تتطابق، وقد برز هذا التوافق خلال عضوية الجزائر في مجلس الأمن طيلة سنتي 2004 و 2005، حيث تجاوبت الصين بالإيجاب مع المشاريع التي تقدمت بها المجموعة العربية بقيادة الجزائر³.

- في المجالات العسكرية والأمنية و التقنية :

لم يكن للعامل الأمني الحظ الأوفر في العلاقات الجزائرية الصينية إلا بعد أحداث 11 سبتمبر 2001، حيث أصبح الأمر هاجس كل الدول بعد تحول ظاهرة الإرهاب التي لطالما عانت منها الجزائر واكتوت بنيرانها إلى ظاهرة عالمية تهدد كل الدول على حد سواء، فالجزائر التي لطالما اعتمدت في تسليحها على الدول الاشتراكية كالاتحاد السوفياتي والصين، والذي استمر بعد نيل الاستقلال مع حكم الرئيس هواري بومدين الجزائر، وتواصل إلى غاية حكم الرئيس الحالي عبد العزيز بوتفليقة، قامت سنة 2006 باستلام أضخم سفينة تدريب عسكرية ضمن الأسطول الحربي للقوات البحرية الجزائرية يصل طولها إلى 132 متر وعرضها 16.4 متر بينما تقدر حمولتها إلى 5500 طن، وتصل

¹ حسين سالم ، مرجع سبق ذكره ، ص 173.

² فائزة كاب، العلاقات الجزائرية الصينية على ضوء الزيارة التاريخية المرتقبة لرئيس الوزراء الجزائري، على الرابط:

<http://www.arabsino.com/article/15-04-27/12348/html> بتاريخ: 2022/03/28.

³ العلاقات الاستراتيجية بين الجزائر والصين، على الرابط: army-tech.net/forum/index. PHP ?threads/257/30/11/2013 بتاريخ: 2022/03/29.

سرعتها الإبحارية إلى 17 عقدة كاملة، ويأتي استلام الجزائر لهته السفينة بموجب اتفاق كانت وزارة الدفاع الوطني قد وقعت مع الشركة التجارية لصناعة السفن الصينية سنة 2002، حيث قام نائب وزير الدفاع الوطني قائد الأركان القايد صالح بزيارة إلى الصين بتاريخ 14 أوت 2006 بدعوة من عضو اللجنة العسكرية المركزية لجمهورية الصين الشعبية ورئيس الأركان العامة لجيش تحرير الصين، وتأتي هذه الزيارة في سياق تدعيم علاقات الصداقة والتعاون بين الجيشين الجزائري والصيني ، بهدف فحص المسائل ذات الاهتمام المشترك¹، وفي مارس 2010 اتفقت الجزائر والصين على إنشاء خلية عمل تقنية بين الجيش الجزائري والصين لأن الجيش الجزائري مهتم بتعديل وتطوير الدبابات والطائرات المقاتلة وتصنيع بعض قطع الغيار، كما أبرما عدة اتفاقيات تتعلق باقتناء العتاد والتكنولوجيا ضمن رغبة الجزائر في تنويع مصادر مشترياتها مثل المروحيات²، كما أن هناك ثلاثة أسباب حسب خبراء جزائريين حتمت على الجزائر تخصيص ميزانية ضخمة للدفاع وشراء الأسلحة:

السبب الأول: و يتمثل في الأزمة الأمنية 1992 إلى 1999، والتي منعت تطوير الجيش حيث أن أغلبية الأسلحة في القوات البرية والبحرية والجوية متخلفة تكنولوجيا، ومع تحسن مداخل الجزائر بفعل ارتفاع أسعار النفط، مطلع الألفية الجديدة قررت حكومة الرئيس بوتفليقة استدراك التأخر الكبير في تكنولوجيا السلاح الجزائري، فأبرمت الجزائر صفقات تسليح مع كل من روسيا والصين وجنوب إفريقيا وإيطاليا.

السبب الثاني: هو الحدود المضطربة حيث يواجه الجيش الجزائري حدودا برية ملتهبة بطول 7 آلاف كيلومتر تقريبا، حيث فرضت ظروف الحرب على الإرهاب في منطقة الساحل الإفريقي وخاصة صحراء مالي وموريتانيا والنيجر على الجيش الجزائري وضع قوات عسكرية كبيرة في الحدود الجنوبية للبلاد.

¹ لطفي لطفي، الصين تسلم الجزائر أضخم سفينة عسكرية، جريدة الشروق اليومي، 23 أوت 2006، ص 03.
² سارة جندى، العلاقات العربية الصينية -دراسة حالة الجزائر، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، قسم العلوم السياسية والدراسات الدولية، جامعة الجزائر 03، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، نوفمبر 2014، ص 109.

السبب الثالث: هو الحرب على الإرهاب والتهريب حيث يحارب الجيش منذ 1992 جماعات مسلحة تسمى نفسها "جهادية" ما دفع الجيش الجزائري إلى تغيير استراتيجية وخلق وحدات عسكرية جديدة متخصصة في مكافحة الإرهاب، وهو ما أضاف متطلبات أمنية جديدة أدت إلى ارتفاع تكلفة الدفاع في الجزائر¹.

فحسب تقرير صادر عن الكونغرس الأمريكي بعنوان "عمليات نقل الأسلحة التقليدية إلى البلدان النامية بين 2008 و2015"، جاء في التقرير أن الجزائر اشترت من الصين 600 مليون دولار من السلاح، ولم تتجاوز مقتنياتها للسلاح من الدول الأوربية 100 مليون دولار، أي بريطانيا وألمانيا²، وفي تقرير آخر صادر عن معهد ستوكهولم لأبحاث السلام الدولي فقد قامت الجزائر بإبرام صفقات سلاح مع روسيا والصين سنة 2011، بلغت قيمة هذه المشتريات أكثر من أربع مليارات دولار³، التعاون الأمني الجزائري الصيني يعود أيضا لإدراك الصين أن الجزائر بلد مهم وله ثقله في العالم العربي والقارة الإفريقية، حيث أن زيارات المسؤولين الصينيين للجزائر أصبحت تهتم أكثر فأكثر بتطوير الجانب الأمني بين البلدين، فالصين تدرك تماما أنه لا يمكن التصدي للتحديات الأمنية التي يعيشها العالم حاليا إلا بتكثيف التعاون بين البلدان ومنها الجزائر وتؤيد الصين سياسة الجزائر ومبدأها المتمثل في عدم الاعتداء على سيادة الدول وعدم التدخل في الشؤون الداخلية وعدم استعمال القوة في حل النزاعات، وتعتبر الجزائر في مجال السلم والمصالحة الوطنية الذي اقترحه الرئيس عبد العزيز بوتفليقة وأقره الشعب الجزائري تجربة رائدة، فقد اجتمع وزير الشؤون المغاربية والاتحاد الإفريقي والجامعة العربية عبد القادر مساهل والوزير الصيني للشؤون الخارجية "لي هيولال" عبر فيه الطرفان عن إرادتهما المشتركة في تعزيز التعاون في مجال مكافحة الإرهاب، وقال "لي هيولال": "أن الصين تريد أن

¹ أحمد عزيز، ثلاثة أسباب تدفع الجزائر لشراء الأسلحة المستوردة في إفريقيا، وكالة الأناضول، 2017، على الرابط التالي: aa.com.tr/ar/761732/ بتاريخ: 2017/03/01.

² الجزائر أنفقت حوالي 18 مليار دولار على صفقات التسليح خلال ثماني سنوات على الرابط: www.lakome2.com/politique/decryptage/2197.html بتاريخ: 2022/03/15.

³ نجيم عبد الإله السبيعي، الحدود والإرهاب يدفعان الجزائر إلى إدمان سباق التسليح، المرصد الدولي لأطل نتييس للسلام والدبلوماسية الموازية، 2 مارس 2017، على الرابط: atlantisworld.org بتاريخ: 2022/03/15.

تستلهم من التجارب الجزائرية في مجال مكافحة الإرهاب¹، وأوضح المسؤول الصيني أن الجزائر التي تعد بلدا ذا نفوذ في شمال إفريقيا وفي العالم العربي تولي منذ زمن أهمية قصوى لمكافحة الإرهاب والتطرف، وأضاف أنه مع الصين العضو الدائم في مجلس الأمن الدولي والحليف الاستراتيجي للجزائر من الطبيعي أن تجمع بين البلدين مثل هذه الآلية التي تسمح بتبادل وجهات النظر بين البلدان وتصوراتهما في مجال مكافحة الإرهاب وصرح مساهل أن الصين والجزائر اتفقتا على تنظيم سلسلة من اللقاءات في مجالات محددة جدا، وأن البلدان منشغلان بالإرهاب الإلكتروني الذي يعد إحدى وسائل التعبئة والإشهار بالنسبة للتنظيمات الإرهابية وفي السياق ذاته، وفي مجال مكافحة الإرهاب تم انعقاد اجتماع جزائري صيني بين سفير جمهورية الصين "يانغ قوا نغيو" واللواء عبد الغني هامل لتعزيز التعاون بين الشرطة العلمية ودعم مجالات تبادل التجارب والخبرات وتطوير الأداء العملي، لمواجهة كل أشكال الجريمة العابرة للحدود²، وفي مارس 2016 أعلنت الجزائر عن توصلها إلى سفينة "غراب" حربية جديدة تحمل اسم "الفتاح" قصد تحديث أسطولها البحري والرفع من قدراتها الدفاعية، بعد رحلة قطعها قادمة من حوض خاص بشركة CSSC، إحدى كبريات الشركات الصينية لصناعة السفن والمعدات البحرية، وحسب وزارة الدفاع الجزائرية فإن "الفتاح" مزودة بأحدث التكنولوجيات في المجال البحري وقادرة على العمل والتدخل على نطاق واسع الأداء، ويبلغ طولها 120 مترا وتمتلك مجموعة من الأسلحة والرادارات ذات التقنية العالية، كما تشغل طاقما يصل إلى 121 بحارا³، وكانت الصين قد أكدت على مواصلة تقديم دعمها وتعزيز تعاونها الأمني مع الدول الإفريقية خلال قمة جوهانسبورغ ديسمبر 2015، التي شارك فيها أكثر من ثلاث مائة شخص رفيع المستوى منهم وزراء وكبار المسؤولين من

¹ الجزائر-الصين إرادة مشتركة لتعزيز التعاون في مجال مكافحة الإرهاب، على الرابط: <http://www.aps.dz/ar/algeria/36619> بتاريخ: 2022/02/08.

² اللواء هامل يبحث مع سفير الصين بالجزائر التعاون بين شرطة البلدين على الرابط: <http://www.ennaharonline.com/ar/algeria-nwes/28702> بتاريخ: 2022/04/20.

³ الجزائر تتسلم سفينة حربية بقدرات متطورة صنعت في الصين، على الرابط: <http://www.arabic.cnn.com/world/2016/03/11/algeria> بتاريخ: 2022/04/22.

اثنتين وخمسين دولة إفريقية والاتحاد الإفريقي، وأشار عضو مجلس الدولة "بانغ جيه تشي" إلى أن الصين ستساعد إفريقيا والاتحاد الإفريقي في مجالات حفظ السلام والحفاظ على الاستقرار ومكافحة الإرهاب وإنفاذ القانون وتأمين الحدود¹، هناك أيضا مشروع تصنيع صواريخ محمولة على الكتف مضادة للطائرات.

الشراكة مع الصين في المجال العسكري تحظى بحظر إعلامي ومن الصعب جدا تسريب أي خبر، وهذا يطلب من الجزائر حيث أن هذه الأخيرة احتجت بشدة عن تسريب صور سفينة التدريب الصومام، واتفقا الطرفان بعدها على عدم الإعلان عن أي صفقة.

عرف التعاون العسكري بين الجزائر و الصين في الفترة الأخيرة تطورا ملحوظا، حيث استلمت الجزائر في سنة 2006 بميناء العاصمة أضخم سفينة تدريب عسكرية تابعة للقوات البحرية الجزائرية قامت بشرائها من الصين طولها إلى 132 متر و عرضها إلى 16.4 مترا بينما تقدر حمولتها بـ 5500 طن و تصل سرعتها القصوى إلى 22 عقدة، بينما تصل سرعتها الإبحارية إلى 17 عقدة كاملة.

و استلام هذه السفينة بموجب اتفاق وزارة الدفاع الوطني و الشركة التجارية لصناعة السفن الصينية سنة 2002، و التي تكلفت ببنائها مجموعة "شرات تشو نغهاو هودونغ" الصينية المتخصصة في بناء السفن في ظرف 03 سنوات².

قدمت الحكومة الصينية في سنة 2005 مساعدات الجزائر من أجل بناء شبكة محطات رصد الزلازل و خلال الفترة التجريبية لها قامت بتسجيل بعض الهزات الأرضية و هو ما وجد استحسانا كبيرا من جانب الجزائر³. بالإضافة إلى مساعدتها لإنجاز

¹ التعاون الصيني الإفريقي ليس مجرد وعود كاذبة على الرابط: <http://www.chinatoday.com.cn/ctararabic/se/2016-09/01/content-726494.html> بتاريخ: 2017/04/23.

² على الرابط التالي:

<http://www.djazziress.com/echorouk/7708/23/08/2006>.

ت . ز : 2022/02/15.

³ على الرابط التالي:

<http://www.arabiaichina.ong.cn/china-arab/txt/2009>.

ت . ز : 2009/07/24 . ت . ز : 11/02/2022.

مشروع 50 خندق مائي و هذا باستعمال تقنيات جمع مياه الأمطار، كما تم إنهاء مشروع إنجاز 50 خزان مياه في سنة 2008 بولاية المدية من قبل فريق من التقنيين الصينيين و هدفها هو تزويد الجهة بالمياه الصالحة للشرب من خلال تقنية جمع مياه الأمطار¹.

- التعاون بين الطرفين في التعليم العالي و الفضاء :

1- في مجال الفضاء : وقع البلدان في سنة 2013 على اتفاقية للتعاون الثنائي في مجال العلوم و التكنولوجيا و التطبيقات الفضائية بين الوكالة الفضائية الجزائرية و نظيرتها الصينية و تتعلق بالاستعمال السلمي للفضاء الخارجي منها على الخصوص الشق الخاص بالتدريب.

و كانت الجزائر أهدت في هذا الشأن الصين صورة ذات دقة عالية للعاصمة تم التقاطها عن طريق القمر الصناعي الجزائري (آلسات 2)، و هذا البرنامج الموقع بين الطرفين يمتد من عام 2015 إلى عام 2020 يحدد التعاون الصيني الجزائري في سبعة مجالات و 22 جانبا في المستقبل².

2 - في مجال التعليم العالي:

شكل التعاون الجزائري الصيني في مجال التعليم العالي و البحث العلمي و آفاق تطويره محور لقاء جمع وزير التعليم العالي و البحث العلمي الجزائري السيد طاهر حجار و سفير الصين بالجزائر بانغ غوانغ يو.

حيث سجلا الطرفان بارتياح لمودة العلاقات الصينية الجزائرية التي ما فتئت أن تتعزز لا سيما في مجال التكوين العالي، حيث يزاول حوالي 100 طالب جزائري حاليا

1على الرابط التالي:

[http://www.eljournhouria.dz/article.php-7869\(12.04.2011\).](http://www.eljournhouria.dz/article.php-7869(12.04.2011).)

ت . ز : 2022/03/12.

2 الصين و العالم العربي، العلاقات الجزائرية الصينية على ضوء زيارة وزير الخارجية الصيني، شؤون إقليمية، 30 جانفي

2014 على الرابط التالي: <http://www.arabic.News.ch>.

ت . ز : 2022/03/20.

تكويننا على مستوى مختلف الجامعات الصينية إلى جانب 20 طالب صيني مسجلين بجامعات جزائرية، و أعرب الطرفان عن أملهما في رفع عدد المستفيدين من المنح من الطرفين لصالح البلدين الذين تربطهما اتفاقيات هامة، كما أولى المسؤولان اهتماما خاصا يشق البحث العلمي و التطور التكنولوجي مبددين إرادتهما في العمل سويا من أجل تسطير مشاريع بحث مشتركة في عدة مجالات علمية و يتعلق الأمر بتوأمة جامعات و الإنتاج و تبادل محاضرين رفيعي المستوى و المشاركة المتبادلة في مختلف التظاهرات العلمية لكلا البلدين و استقبال عدد من المعدين لشهادة الدكتوراه على مستوى المخابر و غيرها من المؤسسات الجامعية بالبلدين كما تطرقا الطرفان إلى تعزيز تبادل وفود الطلبة لا سيما فيما يخص الرحلات اللغوية التي تعتبر من الوسائل التي تساهم في ترقية تعليم اللغة الصينية بالجزائر.

و حسب المصدر فإن الجامعات الجزائرية الخمسة تدرس اللغة الصينية مع أمل فتح قسم خاص بالثقافة و الحضارات الصينية على مستوى الجامعات الجزائرية و كذا مركز ثقافي صيني بالجزائر¹.

- في مجالي الثقافة و الرياضة:

يوجد حوالي 20 اتفاقا بين البلدين (الصين و الجزائر) حول التبادل و التعاون في المجالات الثقافية و التعليمية و الرياضية و الإعلامية، حيث يدرس الآن في الصين 22 طالبا من الجزائر، و لقد أهدت الصين في وقت سابق للمكتبة الوطنية الجزائرية كتعبير عن اهتمام الصين و استعدادها الدائم للتعاون الثقافي سيما في ما يخص أدوات المعرفة 766 كتاب يخص الصين و ثقافتها، و 247 قرص مضغوط و أجهزة الإعلام الآلي.

كما ستتكفل الصين بإنجاز مركب ثقافي و ترفيهي للشباب كهبة للجزائر و هذا بموجب الاتفاق النهائي لهذا المشروع المقرر إقامته ببلدية براق (الجزائر العاصمة) و بموجب هذا الاتفاق سيقوم الطرف الصيني بإنجاز مركب سيخصص أيضا للتسلية و الترفيه يضم

1 للمزيد أكثر انظر الى الرابط التالي : <http://www.djazairress.com/elbilad/24060> ، ت. ز. : 20-02-2022.

أربع قاعات سينما و مسرح و قصر الثقافة و آخر للرياضة به أربعة مسابح و أربعة ملاعب إضافة إلى نزل للشباب.

و تبلغ مساحة المشروع حوالي 10 هكتارات كانت تشغلها البيوت القصديرية قبل ترحيل سكانها، و يتوقع أن تبلغ تكلفة المركب حوالي 37 مليون دولار حسب المعطيات المقدمة من الوزير، بالإضافة إلى الهبة الصينية كذلك المقدمة للجزائر على غرار الأوبرا التي انتهت الأشغال بها و دار السكن للتكوين التي توجد في طور الإنجاز بالبلدية¹.

- التعاون و التبادل والتكوين في الموارد البشرية :

لقد أصبح العنصر البشري تدريجيا عاملا هاما في العلاقات بين البلدين , حيث يوجد عدد كبير من اليد العاملة الصينية في الجزائر التي تعمل أساسا في قطاع البناء و الأشغال العمومية , فقد تضاعف عدد العمال الصينيين في قطاعات البناء والأشغال العمومية والمياه والسدود والاستكشافات النفطية ليزيد عن 13 ألف عامل وهو ما يمثل 45 بالمائة من اليد العاملة الأجنبية بالجزائر.

المبحث الثاني : معوقات التعاون الجزائري الصيني.

بعد التطرق لمجالات التعاون الجزائرية الصينية، لاشك أن هناك مجموعة من العوائق تقف عقبة في طريق هذا التعاون ما يشكل تحديا لكلى الطرفين وتتقسم هذه العوائق حسب البيئة التي تأتي منها إلى عوائق داخلية وأخرى خارجية، لعل أبرزها حاليا التواجد الأمريكي في إفريقيا، حيث وضع الرئيس الأمريكي الحالي "دونالد ترامب" على رأس أولويات السياسة الخارجية الأمريكية إزاحة الصين من هرم المبادلات التجارية مع

1 البنك الدولي يتوقع نمو الاقتصاد الجزائري بـ 3.3 % في 2015 و تحسنا في 2014/2016 ، الأربعاء 14 جانفي 2015

على الرابط التالي: <http://www.aps.dz/.../11520>

ت. ز: 15 02 2022.

إفريقيا، وكانت الصين قد استطاعت أن تزيج الولايات المتحدة الأمريكية سنة 2013 من هرم المبادلات التجارية مع الدول الإفريقية.

المطلب الأول: معيقات البيئة الداخلية.

ومن أهمها في الفترة الأخيرة هو تدني أسعار النفط، فالحكومة الجزائرية تعتمد على النفط بنسبة 95 %، كعمول رئيسي لمختلف الخطط الاقتصادية والمشاريع الاجتماعية، وجراء الأزمة التي عرفت الأسواق البترولية المتمثلة في تهاوي أسعار النفط ووصولها إلى معدلات قياسية كان له تأثير كبير على الاقتصاد الجزائري، ما دفع بالتوسع الصيني بالجزائر إلى التباطؤ على الرغم من بقاء الصين على رأس قائمة الدول المصدرة للجزائر، حيث أنه وفي سنة 2016 بلغت الصادرات الصينية إلى الجزائر 6.96 مليار دولار، محافظة بذلك على مكانتها التي انتزعتها من فرنسا في 2012، لكن مشكلة تدني أسعار النفط من جهة ومن جهة أخرى تباطؤ نمو الاقتصاد الصيني كان الموضوع الذي طرح بقوة في المنتدى الصيني الإفريقي الذي انعقد في جوهانسبورغ بتاريخ 29 جويلية 2016¹، وكانت الصين قد حصلت في السنوات التي مضت على كل صفقات المشاريع الكبرى في مجالات البناء والأشغال العمومية بالجزائر مستفيدة من نمو الإيرادات الجزائرية، بفضل ارتفاع أسعار النفط، لكن تهاوي أسعاره ابتداء من صيف 2014 ، أدى إلى تراجع مداخل الجزائر التي تعتمد على المحروقات بنسبة 95 %، مما اضطرها إلى تجميد العديد من المشاريع والاعتماد على الشركات المحلية ، وبدأ بعض التجار الصينيون في إغلاق محلاتهم نتيجة الأزمة الاقتصادية، وبحسب مصدر دبلوماسي فإن قلق الشركات الصينية أصبح باديا لأن آفاق النمو غير مطمئنة بسبب زوبان احتياطي العملة الجزائري² من الأسباب التي تعيق تطور العلاقات الصينية الجزائرية نجد أيضا أن انتقال التكنولوجيا أو الخبرات من الصينيين محدود جدا، ذلك أن عددا قليلا من الجزائريين

¹ التعاون الصيني الإفريقي، الصين تخصص 60 مليار دولار لتنفيذها وتدعيم بلدان شمال إفريقيا لمبادرات جوهانسبورغ، على الرابط: www.radioalgerie.dz/news/ar/article/20160729/84865.html.

² التوسع الصيني بالجزائر يعوقه انهيار أسعار النفط، على الرابط: www.aljazeera.net/news/ebusiess/2015/12/05.

يتولى مناصب إدارية، ويعزى ذلك إلى أن طريقة توزيع الوظائف لا تحدد تلك المخصصة للجزائريين في المشاريع المشتركة، وهكذا يشغل الجزائريون عادة وظائف ذوي الياقات الزرقاء، أي يعملون كبوابين وحراس أمنيين، كما أن وجود شركات عملاقة مملوكة من الدولة الصينية يعيق قدرة القطاع الخاص الجزائري على النمو، إذ أنه من الصعب على الشركات الخاصة الصغيرة والمتوسطة أن تتنافس الشركات الأكثر رسوخا والمملوكة من الدولة الصينية، والتي تفوز في نهاية المطاف بمعظم المناقصات وتستحوذ على معظم العقود، كما أن الصين تجني الفوائد الأكبر من التعاون مع الجزائر، حيث أن كفة الميزان التجاري تميل لصالح الصين، وتتولى الدولة الجزائرية تمويل معظم المشاريع التي تنفذها الشركات الصينية ولا تتعدى حصة الاستثمارات الصينية المباشرة في الجزائر 6 % من مجموع الاستثمارات الصينية المباشرة في القارة الإفريقية، فالجزائر بحاجة إلى الاستثمارات الخارجية بيد أن إجراءاتها الصارمة مسؤولة جزئيا عن تثبيط الإقبال على الاستثمار ومن الأمثلة عن ذلك القوانين والتشريعات الغير مواتية في هذا المجال مثل قانون الصادر في 2007 الذي يفرض شروط قاسية للحصول على تأشيرة سفر إلى البلاد والقانون المالي التكميلي الصادر في 2009، والذي يقضي بامتلاك الجزائر حصة 51% من المشاريع مقابل 49% للمستثمر الأجنبي، بالإضافة إلى كل هذا فالصفقات الجزائرية الصينية في مجال البناء الجزء الأكبر منها يمارس تأثيرا محدودا على الاقتصاد من ناحية التوظيف، فعلى الرغم من القواعد التي تفرض توظيف عمال جزائريين إلا أن أكثر العمال في هذه الشركات هم من الجالية الصينية، ويعتبر الإشراف على تطبيق السياسات الوظيفية غائبا ذلك أن الدولة الجزائرية سعت خلف حلول سريعة لتسوية أزمة السكن التي كانت من بين الأسباب المؤدية إلى تدهور الأوضاع في التسعينات¹، ومن المشاكل التي تقف في وجه تطور العلاقات الجزائرية الصينية والدول الإفريقية عامة، وهو مشكل الحملة الشرسة الإعلامية الغربية ضد المنتجات والسلع والاستثمارات الصينية، حيث

¹ داليا غانم يزبك، لينا عبد الله، المرجع السابق، ص 02.

أصبح مصطلح "سلعة صينية" أو "هذا منتج صيني" يتداول بنظرة سلبية والحقيقة أن هذه النظرة عبارة عن دعاية ممنهجة وبعيدة عن الواقع، فالمشكلة ليست في المنتجات الصينية بل هي في الزبون في حد ذاته سواء كان دولا أو مؤسسات أو أفراد، فبمفهوم اقتصاد السوق الصيني يعرض اختيارات منتجاته les choix للزبون لاختيار المنتج والسلعة من الطراز الأعلى أو من الطراز الأدنى حسب الطلب والتمن المقدم¹، ومع أن الاستثمارات الصينية لا تمارس منافسة كبيرة مع المنتجات المحلية التي تكاد تكون معدومة لأن رأس المال في الأساس لا يزال التاجر، وينمو بالأخص بالاستيراد²، وإذا أخذنا قطاع البناء والإنشاءات لوجدنا أن المنافسة لها تأثير مفيد على الاقتصاد الجزائري سواء من حيث فرص العمال أو انتقال التكنولوجيا.

قانون الاستثمار الجزائري الذي كان يقضي بحصول الجزائر على نسبة 51% مقابل 49% هو الآخر عقبة في وجه الاستثمارات الأجنبية ككل في الجزائر، وفي 2009 كانت الحكومة الجزائرية قد أرسلت مشروع قانون جديد إلى البرلمان يحمل الكثير من الامتيازات للمستثمرين الجزائريين والأجانب بغرض رفع نسبة مساهمة قطاع الصناعة في الدخل القومي للبلاد، والتي لا تتجاوز 4 %، وجاء المشروع في ظل الظروف الاقتصادية الحرجة التي تعيشها الجزائر بسبب تهاوي أسعار النفط منذ 2014، لكن السلطات أبقت على القاعدة الخاصة بنسبة المساهمة في المشروعات وهي القاعدة المعمول بها، والتي تلزم المستثمرين الأجانب بإشراك طرف جزائري يحوز على 51% من الاستثمار بينما الأجنبي يحوز على 49%³.

المبادلات الغير متوازنة بين الجزائر والصين هي الأخرى تعتبر عائقا في وجه تطور العلاقات بينهما، حيث أن الجزائر سجلت زيادة حادة في صادراتها لكن العجز التجاري

¹ إسماعيل دبش، المنفعة المتبادلة في سياسة الصين الخارجية: دراسة حالة العلاقات الجزائرية الصينية، يومية الشعب، 05 ديسمبر 2016، ص 03.

² Fatiha Talahite. Présences chinoises: des marchandises, des entreprises, des hommes... Chine-Algérie. Une relation singulière en Afrique, Rive neuve Editions, 2014.P05,

³ حمزة كحال، الجزائر تعدل قانون الاستثمار، العربي الجديد، 17 أبريل 2016، ص 05.

مع الصين استمر في الاتساع خلال السنوات الأخيرة، وأدت الاختلالات التجارية المزمعة إلى ردود فعل سلبية تجاع غزو المنتجات الصينية للأسواق الجزائرية، إن التجارة بين الجزائر والصين تظل غير متكافئة لصالح هذه الأخيرة، حيث أن هذه الأخيرة حققت فائضا تجاريا بلغ 1 مليار دولار سنة 2002، ومن ثم ارتفع إلى 1.94 مليار دولار سنة 2005 وتجاوز المليارين سنة 2008 فواردات الصين إذن من الجزائر ضعيفة ما عدا منها المحروقات¹، ولعل أبرز معيقات التعاون الجزائري الصيني هي العملة التي تتم بها المعاملات بين الطرفين، حيث أنها تتم بالدولار بدل اليوان، الذي قام صندوق النقد الدولي مؤخرا بإدخاله إلى سلات عملاته الرئيسية كعملة خامسة في سلة عملات حقوق السحب الخاصة إلى جانب الدولار الأمريكي والين الياباني والجنه الإسترليني والأورو، يذكر أن مصر كانت سباقة إلى اتخاذ هذا الإجراء في مبادلاتها التجارية مع الصين، حيث اعتبر مراقبون وخبراء اقتصاديون أن هذا الإجراء بالنسبة لمصر يوجه ضربة قوية للدولار الأمريكي، ذلك أن السوق المصرية تشهد نقسا كبيرا في الدولار، خاصة في عمليات الاستيراد، كما أن التوسع عالميا في استخدام "اليوان" الصيني سيكون حتميا بسبب التعاملات الضخمة للصين في العالم، وبذلك سيكسر احتكار الدولار للحصة الغالبة في السوق العالمية²، وفي لقاء جمع الصحافة الجزائرية بنائب وزير التجارة الصيني "كيان كيمينغ" الذي زار الجزائر في 16 أكتوبر 2016، قال أنه سيتطرق إلى آليات تطبيق هذا الإجراء في لقاء مع وزير المالية الجزائري حاجي بابا عمي، وكانت الجزائر قد قررت التعامل مع الصين باليوان خلال زيارة سلال إلى الصين في أبريل 2015³، وعند تنفيذ هذا الاتفاق فإنه من شأنه أن يدعم احتياطي النقد الأجنبي الجزائري وبالتالي يتم الاستغناء عن الدولار الأمريكي في التعاملات بين المستثمرين الجزائريين والصينيين، والحفاظ على الاستقرار المالي لكلا البلدين.

¹ محمد حمشي سامية ربيعي، المرجع السابق، ص 91.

² محمد عباس، هل يخفف اليوان الصيني من احتياج مصر للدولار، جريدة المصري اليوم، 06 ديسمبر 2016، ص 07.

³ اتفاق جزائري صيني لتعزيز الشراكة في المجال الصناعي، على الرابط: <http://www.ennaharonline.com/ar/mobile/algeria-news/286002> بتاريخ: 03 ماي 2017.

التعاون الثقافي بين البلدين يشكّل تحدياً في وجه تطور العلاقات الجزائرية الصينية، فلا وجود لمعهد كونفوشيوس أو قاعة تدريس كونفوشيوس مخصص لتعريف أبناء الجزائر على الثقافة الصينية في المقابل هناك ما لا يقل عن 46 معهد كونفوشيوس في مختلف أنحاء القارة السمراء، فضلا عن 23 قاعة تدريس كونفوشيوس، أيضا الفرص في قطاعي السياحة والأعمال محدودة بسبب الشروط المعقدة التي تفرضها الجزائر للدخول والاستقرار بها¹.

المطلب الثاني: معوقات البيئة الخارجية.

يعد دور القوى الكبرى في عرقلة التعاون الجزائري الصيني بارزا وفي مقدمة هذه الدول فرنسا، التي تعتبر الجزائر جزءا من مستعمراتها التي لا يجب التخلي أو التنازل عنها أبدا، حيث عملت طوال سنوات استعمارها للجزائر على ربط هذه الأخيرة أمنيا وسياسيا واقتصاديا بها، وكان من نتائج هذه السياسة استمرار النفوذ الفرنسي في الجزائر حتى بعد الاستقلال وهناك عوامل رسخت هذا النفوذ في مقدمتها:

- خلق نخب سياسية واقتصادية في المنطقة وهي نخب ذات ولاء قوي لفرنسا.
- تركيز السلطة الفرنسية على التعبئة الثقافية واللغوية فما تزال اللغة الفرنسية مهيمنة على الإدارة والتعليم في الجزائر.

- الامتداد التاريخي لفرنسا ولمصالحها في الجزائر وباقي دول المغرب العربي هو ما يجعل منها شريك قوي للمنطقة على المدى القصير والمتوسط، إن لم نقل حتى البعيد، رغم أن هذه العلاقات تخللتها توترات أبرزها قرار التأميم الذي أعلنه الرئيس هواري بومدين بداية السبعينات ليستمر التوتر بعدها إلى غاية مارس 1974، وتعزز التقارب أكثر بين البلدين بعد زيارة الرئيس الجزائري الشاذلي بن جديد إلى فرنسا في نوفمبر 1983، لتكون بذلك أول زيارة رسمية لرئيس الجزائر المستقلة، كما انتعشت العلاقات الجزائرية الفرنسية بعد تولي الرئيس عبد العزيز بوتفليقة الرئاسة، حيث قام بزيارة فرنسا

¹ داليا غانم يزبك، لينا عبد الله، المرجع السابق، ص 02.

خلال جوان 2000 في محاولة منه لإعادة بعث العلاقات بين البلدين نتيجة التوتر الذي عرفته بسبب مواقف فرنسا من الأزمة الداخلية الجزائرية خلال التسعينات¹، لتعود العلاقات وتتنكس لكن هذه المرة شهدت تصعيدا من نوع آخر، حيث أن تاريخ العلاقات بين البلدين لم يشهد مغادرة مسؤول فرنسي رفيع لها غاضب لعدم نيّله ما يريد كما حدث مع وزيرها الأول إيمانويل فالس عقب اختتام اللجنة العليا الجزائرية الفرنسية في دورتها الثالثة أفريل 2016، غضب دفع المسؤول الفرنسي إلى نشر صورة الرئيس بوتفليقة على حسابه بالتويتر بشكل يظهره متعبا الأمر الذي خلّف موجة من ردود الأفعال القوية على المستوى الرسمي الجزائري منددة بهذا الفعل .

يذكر أنه ولزيادة النفوذ الفرنسي بالجزائر قامت فرنسا وكجزء من مخطتها في مواجهة النفوذ الصيني المتنامي في الجارة الجنوبية في البحر الأبيض المتوسط إلى تحويل جزء من الديون الجزائرية إلى استثمارات وسميت هذه المبادرة "مخطط الاستثمار الفرنسي في الجزائر" وكبداية للمشروع تم تحويل 111 مليون أورو ليصبح فيما بعد 280 مليون أورو إلى أن وصلت في النهاية إلى 2 مليار أورو سنة 2005، تاريخ بداية المخطط، لتتوالى بعدها المخططات من خلال استحداث آليات تستجيب لمتطلبات المرحلة الجديدة مثل مشروع الشراكة الأورو متوسطية، لكن ومع بداية سنة 2010 بدأت الصين تدحر دولا أوربية كألمانيا وفرنسا وإيطاليا ويرجع سر نجاح السياسة التجارية الصينية إلى أن الصين تمتلك مفاتيح الأسواق العربية في شمال إفريقيا وتتمثل هذه المفاتيح في ثلاثة عناصر أساسية وهي المال والخبرة والقوة العاملة وتكامل هذه العناصر مربك للأوروبيين، حيث أن الصينيين كسروا قاعدة المستثمرين الأوروبيين الذين يأتون بالمال والخبرة ويعولون على عمالة هذه الدول، كما أن الصين تعتمد على دبلوماسية مرنة لا تتدخل في المشاكل الخلافية بين الدول، فبرغم من أن الصين من الدول الدائمة العضوية في مجلس الأمن إلا أن تدخلها يكاد يكون منعدما في القضايا الشائكة في العالم وفي منطقة شمال إفريقيا،

¹ حسين سالم ، المرجع السابق، ص ص 185-186 .

فبكين كما يقول محمد خير الوادي : "الصين تتعامل مع كافة الدول الأخرى على أساس الاحترام المتبادل"¹.

المبحث الثالث : السيناريوهات المستقبلية بين الصين والجزائر

على ضوء تعدد الأبعاد المختلفة للعلاقات الصينية الجزائرية و تعاظم المصالح بين الجانبين و ذلك رغم غلبة الطابع المصلي على هذه العلاقات ، إلا أن التقييم الموضوعي لها يصب في الجانب الإيجابي بقدر أكبر مما يصب في الجانب السلبي، فهي علاقات تحكمها معايير ثابتة من حيث التماثل في التعامل مع القضايا السياسية المستقرة منها و الطارئة على المجتمع الدولي، كما أن المصالح الاقتصادية بينهما تتطلب استمرارية التواصل الإيجابي في العلاقات بين الجانبين.

إذن التواجد الصيني في المنطقة الجزائرية في السنوات الأخيرة هو أهم تطور يجري على أرض هذه المنطقة ، إذ أخذت الصين في كسب الدول الإفريقية الواحدة تلو الأخرى وفي مقدمتها الجزائر.

فالعلاقات الصينية الجزائرية تطورت بشكل كبير لتصبح أكثر عمقا و قوة، لتتحول إلى شراكة عالمية بشكل يعكس تواجدها، و تأثير الصين في الجزائر بشكل تصاعدي مما أثر على كلا الطرفين، و هو ما يطرح عدة تساؤلات حول مستقبل هذا التواجد الصيني في المنطقة الجزائرية .

المطلب الأول : سيناريو التعاون و التنسيق في المجال الاقتصادي خاصة

ان هذا السيناريو يمثل السياسة الصينية حيال الوطن العربي، و هذا السيناريو هو المرجح، كما يوضحه مواقف الصين إزاء قضايا المنطقة خاصة مع بداية القرن الحادي و العشرين، وحسب هذا السيناريو سوف لن تخسر الصين الولايات المتحدة الأمريكية و يوضح هذا الواقع الصيني المبعوث الصيني الخاص للشرق الأوسط (وانغ شي جي) بقوله : أن الصين تؤيد كل الجهود المفيدة لدفع العملية السياسية و هي تشارك الأطراف

¹ يونس ايت ياسين، الزحف الصيني على شمال إفريقيا يقلق أوروبا، على الموقع: <http://www.dw.com> بتاريخ: 2022/02/26.

الأخرى في هذه الجهود، و بذلك فإن الصين اختارت أن تكون طرفا موازيا للولايات المتحدة الأمريكية في المنطقة و ليس منافسا أو معارضا.

عكست الصين رؤيتها لطبيعة العلاقات الدولية الجديدة خاصة بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 ، و هو ما جاء على لسان الرئيس الصيني السابق جيانغ زيمين، حيث أشار " أن العلاقات الدولية تشهد تغيرات عديدة أولها التوجه نحو تعزيز الحوار و التعاون حول قضية السلام و التنمية، و ثانيها، هو سعي الدول الكبرى بعد أحداث 11 سبتمبر إلى إيجاد القاسم المشترك و زيادة التنسيق بينها لتطوير علاقاتها، و ثالثها: هو زيادة الزيارات المتبادلة و اللقاءات و مكالمات الخطوط الساخنة بين قادة الدول للتوصل إلى رؤية مشتركة و تعزيز التنسيق لصالح السلم و الاستقرار العالميين.

إن هذا التصريح الصيني يوضح بشكل جلي بأن الصين عازمة على أن تلعب دور القوة الكبرى في إطار عالم متعدد الأقطاب ليس على أساس التحدي و المنافسة ، و إنما على أساس التعاون و التنسيق و هي غير مستعدة أن تخسر أي من القوى الكبرى الأخرى، سيما القوة المهيمنة في العالم و هي الولايات المتحدة الأمريكية، و لذلك طرحت الصين موقفها من أحداث 11 سبتمبر في اجتماع نائب وزير الشؤون الخارجية الروسي " أنا تولى ساق ونوف " و نظيره الصيني لي غاو زينغ في بيكين، عندما أكد الطرفان أن الدولتين تبحثان في تعزيز التعاون لمكافحة (الإسلاميين) بشكل خاص في الصين و روسيا و أعلنت الصين مع قادة دول منظمة شنغهاي على ضرورة التعاون المشترك على مكافحة ما يسمى بالحركات الإسلامية المتشددة و ساندت (USA) ، في حربها على ما يسمى بالإرهاب و هذا الموقف الصيني جاء ليبرر نزاعها ضد المسلمين في إقليم شنغ يانغ في شمال غرب الصين .

إذن الصين ترجح و وفقا لسياستها الخارجية و مبادئها الخمسة ،التعايش السلمي، التنسيق و التعاون خاصة في المجال الاقتصادي و هو ما أكده نائب وزير الخارجية الصيني أثناء زيارته لجامعة الدول العربية في 08 أبريل 2001، بقوله : إن الصين تسعى لتعزيز

التعاون العربي معها في كافة المجالات السياسية و الاقتصادية و الثقافية، و إن زيادة حجم التبادل التجاري بين الطرفين دليلا على مكانة العلاقات العربية - الصينية، و التأكيد على إتباع دبلوماسية التنمية و التي توليها الصين أهمية خاصة ، و ضرورة تعزيز قيام المنتدى العربي - الصيني و التشاور المستمر بين الجانبين في هذا الشأن¹.

وما يبرر صحة هذا السيناريو هو شكل حجم التجارة بين الصين و ست دول (الجزائر، تونس، المغرب، ليبيا، مصر و السودان) من منطقة شمال أفريقيا 21 % من الإجمالي بين الصين و أفريقيا الذي بلغ في سنة 2011، 166.3 مليار دولار أمريكي، بعملية حسابية بسيطة نجد حجم التبادل التجاري بين الصين و دول شمال إفريقيا الست 34.9 مليار دولار، علما أن قيمة التبادل التجاري بين الصين و مصر و بينها و بين السودان في نفس السنة، كان 8.3 مليار دولار و 10 مليار دولار على التوالي، بعملية أخرى نجد حجم التبادل التجاري بين الصين و دول المغرب العربي الأربعة 16.62 مليار دولار،².

المطلب الثاني: سيناريو الابتعاد عن الدول العربية

و هذا السيناريو مستبعد كونه لا يمثل حقيقة العلاقات العربية - الصينية التاريخية وفي مقدماتها العلاقات الصينية الجزائرية من جهة، و لم يعكس حقيقة الحاجة الصينية المتزايدة للوطن العربي ، طاقة و أسواق و استثمارات، فالصين تبحث عن النفط سواء في الداخل أو في مناطق العالم للحفاظ على النمو الاقتصادي في المستقبل و هو ما أكدته نائب رئيس الوزراء التايلندي " سويما شيبا نتشياك "، عندما ذكر بأنه لو سارت الأمور دون وقوع أزمات ذات أثر سلبي فإن الصين ستصبح أحد أكبر ثلاث اقتصاديات في العالم خلال نصف قرن³.

¹ حسين سالم ، المرجع السابق، ص ص 205 ، 206.

² أنظر الرابط: <http://arabic.people.com.cn/31660/7880895.html> (ت. ز: 20 / 03 / 2022).

³ المرجع نفسه ، ص 169.

نتيجة لتحول الصين من دولة مصدرة للبترول في الثمانيات إلى دولة مستوردة للبترول منذ أوائل التسعينيات.¹، زاد حجم العلاقات بين الصين و الجزائر، فقد شجعت الصين استيراد البترول من الدول الإفريقية و العربية عموما، و من دول المغرب العربي الغنية بهذه الثروة هما : الجزائر و ليبيا خصوصا.

تزايد النمو الاقتصادي الصيني فرض ضغوطا متزايدة على الصين للحصول على النفط فبعد أن كانت الصين دولة مصدرة للنفط، أصبحت في عام 1993 مستوردة له.²، مما أدى بالدولة إلى إخضاع قطاع الطاقة الصيني إلى إعادة هيكلة حكومية مهمة. ففي عام 1998 ، قامت الحكومة الصينية بترشيد عمليات الطاقة المملوكة للدولة من خلال وضعها تحت رقابة إدارة الطاقة الحكومية. و قد أنشأت الدولة في قطاع النفط تحديدا شركتين هما: شركة البترول الوطنية الصينية SINOPEC، و مؤسسة البتروكيماويات الصينية CNPN ، هاتان الشركتان تعدان من أبرز الشركات العالمية العاملة في ميدان النفط، و إضافة إلى ذلك توجد الشركة الوطنية البحرية الصينية و التي تعمل في مجال اكتشاف و إنتاج النفط في المناطق البحرية.³

و نتيجة لزيادة معدلات الاستهلاك المحلي زاد الطلب الصيني على النفط، و بالتالي أضحت الصين في عام 2003 ، ثاني أكبر مستورد للنفط في العالم بعد الولايات المتحدة الأمريكية، و نسبة استهلاكها من النفط في عام 2004 بلغت 31 % من الاستهلاك العالمي.⁴ ، و سبب هذا الارتفاع في الطلب الصيني على النفط، لا يكمن فقط في التوسع و نمو القطاع الاقتصادي، بل أيضا في زيادة معدلات الرفاهية الاجتماعية و المتمثلة في زيادة الطلب على السلع الاستهلاكية مثل السيارات و الثلاجات و غيرها ... " و كما عبر

¹ محمد عبد الوهاب الساكت، مرجع سابق، ص 145.

² Zhang Jinxing, " Oil Security Reshapes China's Foreign Policy ", Working Paper No 9, (THE Hong Kong University of Science and Technology: center china's Transnational Relations 1), 2005-2006, page 1.

³ المرجع نفسه ، ص ص 190-191.

⁴ محمد بن هويدي ، محددات السياسة الخارجية للصين تجاه منطقة الخليج العربي "، المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد 13، جانفي 2007، ص 70.

أحد المختصين في وزارة الدفاع الفرنسية من أن حظيرة سيارات الصين في 2020 ، ستعادل الحظيرة العالمية للسيارات في العالم ، و تحاول الصين دائما، البحث عن علاقات جديدة وطنية مع الدول الغنية بهذه الثروة لتأمين حاجاتها النفطية. و نظرا لوجود احتياطات مهمة في إفريقيا و آسيا، فإن الصين لم تدخر جهدا في تجنيد كل الوسائل المتاحة لها بهدف ضمان السيطرة على الموارد النفطية الجديدة في هذه المناطق.¹

بما أن التوسع الاقتصادي و تطور حركة التصنيع و نمو الاستهلاك المحلي زاد حجم الطلب على النفط و الغاز ، مما سيجعل الصين مستهلكا رئيسيا للنفط في العالم و عليه فإنه يتوجب عليها اعطاء اهتمام خاص بعلاقاتها مع الدول النفطية و الوطن العربي واحد من هذه المنافذ النفطية للصين و التي لا تستطيع الاستغناء عنها رغم محاولات الاكتفاء الذاتي من النفط ، و لذلك فإن مواقفها إزاء الوطن العربي عموما و دول المنطقة المغربية خصوصا و قضاياها سوف يحكمها الحاجة الحقيقية للنفط العربي.

المطلب الثالث : سيناريو الانغماس و تحقيق دور سياسي و اقتصادي و استراتيجي :

هذا السيناريو بعيد عن حقيقة و واقع السياسة الصينية البراغماتية في علاقاتها مع الدول العربية و مع القوى الكبرى، فالصين استطاعت إتباع دبلوماسية أدارت معها مصالحها بشكل متوازن لا يصطدم مع رغبات جميع الأطراف و مصالحهم و لذلك فقد وقفت موقفا وسطا بين رؤى و مصالح متعددة .

إن الصين و في دبلوماسيتها هذه ظلت متوقفة عند حدود المتلقي و ليس المبادر، و هذا الموقف كان واضحا منذ البداية، و قد كان لها ما يبررها في تجنب الصين الاصطدام مع الولايات المتحدة الأمريكية في وقت توضح فيها تقاربا في علاقتهما، إلا أنه مع تحول الموقف الدولي ، فإن الصين وجدت نفسها في موقف أكثر قوة خاصة مع وقوف روسيا و فرنسا إلى جانبها ، في الدعوة إلى ضرورة تشكيل عالم متعدد الأقطاب و مناهضة المشاريع الأمريكية و البريطانية أو تعديلها، و قد ساعد هذا في تصعيد الفعل الدبلوماسي

¹ المرجع نفسه ، ص ص 190 - 191.

لها في الأمم المتحدة، و لكنها بقيت تعتمد نهجا تعتمد فيه الامتناع عن التصويت لقرار لا تستطيع تكيفه وفقا لرؤيتها الخاصة¹.

¹ هالة خالد حميد ، تطور العلاقات العربية – الصينية ، مرجع سابق ، ص 170.

خاتمة

خاتمة:

من خلال دراستنا لهذا الموضوع يتضح لنا أن العلاقات الصينية الجزائرية تتمثل بكونها علاقات ذات تقارب وثيق و منذ زمن بعيد فهي علاقات تقوم على أساس الاحترام المتبادل و التعاون و المنفعة والمصلحة المتبادلتين لكلا الطرفين من دولة الجزائر و الصين و في الجوانب الاقتصادية و السياسية و الدبلوماسية، كافة، و وفقا لثوابت تحدها مواقفها في عدة قضايا، حيث يتفق الطرفان على تقديم الاقتصاد على السياسة، و يتبادلان المساندات و الزيارات و التأكيدات الدائمة لتحقيق أهداف و مصالح كلا الطرفين بالرغم من المعوقات التي تواجه علاقتهما ،إلا أن الصين تتبع سياسة خارجية واضحة تقوم على التعاون لا على الصراع فهي من الدول القليلة التي ليس لها طموحات الهيمنة و دليل ذلك علاقاتها مع الجزائر، وعلى ضوء ذلك نستنتج ما يلي:

يمكن تتبع العلاقات الصينية الجزائرية منذ مؤتمر بان دونغ 1955، حيث جرى فيه أول لقاء بين وفد جبهة التحرير الوطنية و بين وفد من كبار المسؤولين الصينيين، جاءوا لطلب الدعم من دول العالم الثالث في صراعها مع الغرب.

- اتفق الطرفان في صراعهما ضد الهيمنة الغربية، فدعما بعضهما البعض في مختلف القضايا التي تهمهما، حيث اعترفت الصين بالحكومة الجزائرية المؤقتة ثلاثة أيام فقط بعد تشكيلها، ثم دعمتها ماديا و سياسيا و عسكريا، من جهتها جندت الجزائر كل الوسائل لدعم الصين في سبيل: استرجاع أراضيها المسلوبة (مكاو و هونغ)، واسترجاع مقعدها في الأمم المتحدة .

و بتطور الأحداث، تغيرت طبيعة العلاقات، فباسترجاع الجزائر استقلالها في سنة 1962 و تبعيةها الاقتصادية - رغم ذلك - لفرنسا، و التحول في التوجه الخارجي للصين في تلك الفترة و اهتمامه بالاستفادة من الغرب في التنمية، تراجعت العلاقات بينهما نوعا ما.

دخلت الجزائر بعد فترة العشرية السوداء التي تسببت في انسحاب الكثير من الشركات الغربية، عكس الصين التي زادت من حجم العلاقات بينهما، غير أنها بقيت دون المستوى المطلوب.

بالمقابل استمرت الصين في التطور و في الصعود إلى أن بلغت مصاف الدول الكبرى، و ازداد حجم استهلاكها للطاقة، بالإضافة إلى البحث عن موارد و أسواق من أجل صناعاتها، ما جعلها تبحث عن بدائل تساوم بها الدول الكبرى إن لزم ذلك، الجزائر كذلك حدث فيها تغيير على جميع المستويات، حيث وصل للحكم قيادة اهتمت بالانتعاش الاقتصادي و بجلب الاستثمارات الأجنبية للجزائر، و بحكم علاقاته مع الصين إبان ثورة التحرير، اهتم الرئيس عبد العزيز بوتفليقة بالشريك الصيني و دعم كل ما من شأنه أن يعزز من العلاقات البينية.

أدى هذا التوافق إلى تضاعف حجم التبادلات التجارية بين الطرفين، ما جعل الصين تنتقل من مرتبة الشريك العاشر في سنة 1999، إلى المرتبة الثانية في سنة 2010.

و من خلال هذه الدراسة تم توضيح مدى التغير الذي طرأ على طبيعة العلاقات السياسية بين الطرفين، حيث أصبحت علاقات أرقام و مصالح عكس ما ميز فترة الاحتلال التي غلبت عليها الأيديولوجيا. فبعد أن كانت الصين تهتم بالقضايا التي تهم دول العالم الثالث و الجزائر واحدة منها كالقضية الفلسطينية، أصبحت لا تخوض في مثل هذه القضايا التي يمكن أن تمس مصالحها مع الدول الغربية و إسرائيل.

كذلك منذ تأسيس جمهورية الصين الشعبية عام 1949، بدأ اهتمام الصين بالجزائر لأنها ترى فيها القوة الداعمة لها في سعيها لكسب الشرعية الدولية و توسيع دائرة الاعتراف الدبلوماسي بها، و استخدمت الصين في تقربها من الجزائر : دعم الحركات التحررية ، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول ، والوقوف مع هذه الدول في مكافحتها للاستعمار والحصول على استقلالها، وبقي هذا النهج الصيني الذي يقوم على " مبادئ التعايش السلمي " التي أطلقها الزعيم الراحل شوان لاي.

- كما نتج عن هذه العلاقات مواقف وانسجام بين الطرفين والتي يمكن ان نذكر منها مايلي :
- مساندة واعانات الصين للجزائر في حربها ضد المستعمر الغاشم الغربي.
 - كما ان الصين لم تنقطع عن مساعدتها للجزائر بعد نيل استقلالها خاصة في عملية التنمية ، لأنها خرجت من الاستعمار باقتصاد ضعيف ومنهار.
 - رغم أن الصين تربطها علاقات تجارية مع إسرائيل ، لكن فضلت الميل الى جهة للعرب خاصة في مناصرة القضية الفلسطينية .
 - لعبت الدول الافريقية وخصوصا منها الجزائر دورا مهما في استرجاع وكسب الصين لشرعيتها الدولية .
 - كما أن موقف الجزائر من المقاطعات المنفصلة عن الصين الأم كان واضحا وهو وحدة الأراضي الصينية .
- وبالرغم من تطور العلاقات بين الصين والجزائر الا أنه واقعا تبقى علاقات اقتصادية ضعيفة سواء في حجم التبادلات التجارية أو فيما يتعلق بالاستثمارات الصينية في المنطقة، وهذا ما يمكن تفسيره بأنه راجع الى البراغماتية الصينية في علاقتها بالجزائر .
- نسجل من خلال دراستنا لهذا الموضوع أن الصين لا ترغب في أن يكون لها أعداء خاصة من جانب الولايات المتحدة الأمريكية وحتى إسرائيل كذلك ، لأنها تؤمن بأن تحقيق المنفعة الاقتصادية تكون في ظروف مستقرة وغير عدائية مع بقية دول العالم ، لذلك هي تريد إرضاء جميع الأطراف لتحقيق مصلحتها .
- من منظور جزائري فان أهم بعد في الارتباط الصيني هو أنه مصدر محتمل لرؤوس الأموال الاستثمارية والمساعدات التنموية التي تبدو المصادر الغربية اما غير مهتمة بها او غير راغبة في تقديمها .
- كما أن الصين تعلم جيدا أن المنطقة الجزائرية هي محسوبة على الغرب ، وبالتالي هي تنافس هذا الأخير في المنطقة بسياسة مغايرة تماما لسياسته وهي تعتمد على الجذب وليس على الهيمنة في علاقاتها مع الدول .

- هذا التقارب والانسجام بين الصين والجزائر في مختلف القضايا التي تهم الطرفين ، والعلاقات الاقتصادية التي تربطهما ، لا بد على الطرف الجزائري أن يستغل هذه العلاقات لصالحه ، خاصة في الاستفادة من التجربة الاقتصادية الناجحة التي اعتمدتها الصين .

لكن المسألة التي تطرح نفسها في هذه العلاقات التي تجمع بين الصين والجزائر وهي لماذا لم يتحسن اقتصاد الجزائر رغم الانتشار الصيني فيها من استثمارات ومبادلات تجارية ويد عاملة رخيصة ومساعدات مالية ؟

فيمكن أن نجيب على هذه المسألة وبحسب دراستي للموضوع أن المشكل يكمن في أن الواردات أكبر بكثير من الصادرات ، لذلك نجد أن الجزائر تعاني من عجز في ميزانها التجاري ، و أحسن مثال على ذلك نجدها تستورد من الصين معظم أو أغلب منتجاتها وفي المقابل تصدر الى الصين المحروقات فقط .

قائمة المراجع

قائمة المراجع:

المراجع العربية:

1. إبراهيم الأخرس، أسرار تقدم الصين، دراسة في ملامح القوة وأسباب الصعود، ط1 2008 – إيتراك للنشر والتوزيع، القاهرة.
2. إسماعيل دبش، "علاقات المغرب العربي مع دول آسيا وآفاق تطويرها"، الندوة السنوية من تنظيم جامعة الدول العربية، تونس: 07 أفريل 2010.
3. إسماعيل دبش، السياسة العربية والمواقف الدولية تجاه الثورة الجزائرية 1954-1962، الجزائر، دار هومة للنشر والتوزيع، 2007.
4. إسماعيل دبش، المنفعة المتبادلة في سياسة الصين الخارجية: دراسة حالة العلاقات الجزائرية الصينية، يومية الشعب، 05 ديسمبر 2016.
5. إسماعيل دبش، المنفعة المتبادلة في سياسة الصين الخارجية، دراسة حالة العلاقات الجزائرية الصينية، جريدة الشعب، الإثنين 05 ديسمبر 2016.
6. إسماعيل دبش، العلاقات العربية-الصينية، مسيرة تعاون الآفاق واعدة، المجلة العربية للثقافة والعلوم، تونس (مارس 2000).
7. إلياس بلقاسم، الشركات الصينية حصلت على صفقات بقيمة 22 مليار دولار في 10 سنوات بالجزائر، جريدة النصر، 03 أفريل 2017.
8. جلال الخشيب: آسيا والمغرب العربي -قراءة في التفاعلات الفرص والتحديات-، مركز إدراك الدراسات والاستشارات: جامعة الجزائر 3، كلية العلاقات الدولية، يونيو 2016.
9. جوزيف، ناي، مفارقة القوة الأمريكية، ترجمة: محمد توفيق البجيرمي، مكتبة العبيكان، الرياض، 2003.
10. جون بيليس، وستيف سميث، عولمة السياسة العالمية ترجمة: مركز الخليج للأبحاث، 2004.
11. حسين سالم، العلاقات الصينية المغاربية الجزائر انموذجا، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر 03، سنة 2018.
12. حسين سالم، العلاقات الصينية المغاربية الجزائر انموذجا، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر 03، سنة 2018.
13. حسين سالم، العلاقات الصينية المغاربية، الجزائر انموذجا، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر 03، سنة 2018.
14. حمزة كحال، الجزائر تعدل قانون الاستثمار، العربي الجديد، 17 أفريل 2016.
15. حنان قنديل: العلاقات المصرية الصينية، مركز الدراسات الآسيوية بجامعة القاهرة، مصر، 2000.

16. حياة فراني، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية تخصص دراسات اسيوية - جامعة الجزائر 03 - ديسمبر 2012.
17. خلود محمد خميس، السياسة الخارجية للصين تجاه القارة الإفريقية، بغداد، مركز الدراسات الإفريقية، المجلد رقم 24، 2014.
18. داليا غانم يزبك، لنا عبد الله، حسنت الجزائر والصين علاقاتهما الاقتصادية لكن لا شك أنه بإمكان الجزائر أن تحصد منافع أكبر، مركز كار ينغي للشرق الأوسط، مؤسسة كار ينغي للسلام الدولي، ديوان المتلازمة الصينية، 21 نوفمبر 2016.
19. دانييل بورشتاين، أرنيه دي كيزا. "التنين لأكبر: الصين في القرن لحادي والعشرين". ترجمة: شوقي جلال، سلسلة عالم المعرفة، رقم 271، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، الطبعة الأولى، 2001.
20. دبش اسماعيل: العلاقات العربية الآسيوية، دراسة حالة المغرب العربي مع التركيز على الجزائر، حوليات جامعة الجزائر، العدد 24، الجزء الثاني، أكتوبر 2013.
21. رياش الصيدواوي، الانتخابات الديمقراطية والعنف في الجزائر، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، سلسلة المستقبل العربي، أكتوبر 2000.
22. سارة جندي، العلاقات العربية الصينية - دراسة حالة الجزائر، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، قسم العلوم السياسية والدراسات الدولية، جامعة الجزائر 03، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، نوفمبر 2014.
23. سمير قط، الاستراتيجية الاقتصادية الصينية في افريقيا: فترة ما بعد الحرب الباردة - قطاع النفط أنموذجاً-، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، السنة الجامعية: 2008/2007.
24. سون بي هان: الصين تحت الإصلاح والانفتاح، مجلة شؤون سياسية، العدد 04، 1996.
25. شارلي هور، الصين ثورة من؟، مركز الدراسات الاشتراكية، 1995، مصر.
26. صالح بلحاج: الثورة الجزائرية والبلدان الاشتراكية، مثال الاتحاد السوفياتي والصين الشعبية، مجلة المصادر، العدد 15، السداسي الأول، 2007.
27. صالح بلحاج، الثورة الجزائرية والبلدان الاشتراكية مثال الاتحاد السوفياتي والصين الشعبية، مجلة المصادر، العدد 15، السداسي الأول، 2007.
28. صبحي محمد أمين، مبدأ عدم جواز التدخل في شؤون الدول في إطار القانون الدولي الإنساني، المركز الديمقراطي العربي 19 أكتوبر 2016.
29. عبد الحميد مهري، الأزمة الجزائرية: الواقع والآفاق، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، كتب المستقبل العربي، أكتوبر 2000.

30. عبد الغني حومر، العلاقات الصينية الإفريقية -دراسة حالي الجزائر وتزانيا، مذكرة ماجستير غير منشورة، قسم العلوم السياسية، كلية العلوم السياسية، جامعة الجزائر 03، 2012.
31. عبد الله بالحبيب، السياسة الخارجية في ظل الأزمة 1992-1997، الأردن، دار الراية للنشر والتوزيع، ط 1، 2012.
32. علي سيد النقر، السياسة الخارجية للصين وعلاقتها بالولايات المتحدة الأمريكية، الهيئة المصرية العامة للكتاب. القاهرة 2009.
33. عمار جفال، العلاقات الصينية العربية، توظيف القوة الناعمة بإقامة شراكات واعدة، الأردن: مركز دراسات الشرق الأوسط، 13-15/11/2016.
34. لطفي لطفي، الصين تسلم الجزائر أضخم سفينة عسكرية، جريدة الشروق اليومي، 23 أوت 2006.
35. محاضرة السفير وانغ وانشينغ، الصين وإفريقيا نموذج إيجابي في العلاقات الدولية، ليبيا، سفارة جمهورية الصين الشعبية، 06/01/2011.
36. محمد بن هويدن، محددات السياسة الخارجية للصين تجاه منطقة الخليج العربي"، المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد 13، جانفي 2007.
37. محمد بوضياف، مستقبل النظام السياسي الجزائري، أطروحة دكتوراه، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، كلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة الجزائر، 2008.
38. محمد حمشي وسامية ربيعي، ستون سنة من العلاقات الصينية الجزائرية، المجلة العلمية للبحوث الصينية المصرية، مركز البحوث والدراسات الصينية، جامعة حلوان، المجلد الثاني، العدد الأول، 2012.
39. محمد عباس، هل يخفف اليون الصيني من احتياج مصر للدولار، جريدة المصري اليوم، 06 ديسمبر 2016، ص 07.
40. محمد عبد الوهاب الساكت: الموقف العربي من القضايا الصينية، الندوة الثقافية العربية الصينية، مجلة الفكر السياسي، العدد السابع، 24 و 25 أوت 1999.
41. محمد عبد الوهاب الساكت، الموقف العربي من القضايا الصينية، مجلة الفكر السياسي، دمشق، العدد السابع، 1999.
42. مسعود ضاهر: الحوار بين الثقافة العربية والثقافة الصينية، مجلة الفكر السياسي، العدد السابع، صيف 1999.
43. الموسوعة العربية العالمية. الطبعة الثانية. الجزء رقم 15، الرياض، مؤسسة أعمال الموسوعة للنشر والتوزيع، 1999.
44. ناصف يوسف حتي، النظرية في العلاقات الدولية، دار الكتاب العربي، القاهرة.

45. هدى ميتيكس، السيد صدقي عابدين: محرران، العلاقات العربية الآسيوية، مركز الدراسات الآسيوية، القاهرة، مصر، 2005.
46. وليد سليم عبد الحي، المكانة المستقبلية للصين في النظام الدولي 1978-2010، ط 1، (أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 2000).
47. ياسين سليني، العلاقات الجزائرية الصينية - دعم متبادل، مذكرة ماجستير غير منشورة، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، كلية العلوم السياسية، جامعة الجزائر 03، 2011.
- المراجع الأجنبية:

1. Jj. roche. Théorie des relations internationales. Montchrestien paris. 2004 p 70
2. Charles philippe.david.et j j roche. théories. de la sécurité. Montchrestien. paris.2002.
3. Dario. Battistella. Théories des relations internationale. Sciences po. Les presses paris.2006.
4. Dario. Battistella. Théories des relations internationale. Sciences po. Les presses paris.2006.
5. pierre. De senarclents et Yohan. Ariffin.la politique internationale. Ormond colin. Paris. 2006.
6. Frédéric. Charillon. Politique étrangère.nouveaux regards. presses de sciences po. paris. 2002.
7. Encarta 2005.
8. Saad dahleb, pour l'indépendance de l'Algérie: mission accomplie, Alger, édition saad dahleb, 4 ème édition, 2010.
9. Eric Nguyen, les relations chine-Afrique, l'empire du milieu à la continent noir, study rama, 2009.
10. Amoud Rodier, pékin verrouille ses ressources de matière première en Afrique le figaro, 18 /02/2009.
11. cgc: china geo-engineering corporation.
12. csec: china state construction engineering corporation limited ciet 2 anonym
13. des travaux de construction de chine.
14. Fatiha Talahite. Présences chinoises: des marchandises, des entreprises, des hommes... Chine-Algérie.
15. Une relation singulière en Afrique, Rive neuve Editions, 2014.P05,
16. Zhang Jinxing, “ Oil Security Reshapes China’s Foreign Policy “, Working Paper No 9, (THE Hong Kong University of Science and Technology: center china’s Transnational Relations 1), 2005-2006.

المواقع الإلكترونية:

1. <http://arabic.people.com.cn>
2. http://www.arabic.cntv.cn/special/60years_fppce: 2022-02-20 ت.ز.
3. السياسة الخارجية الصينية تتمسك بالاستقلالية وأخذ زمام المبادرة والأهداف السلمية، ت.ز: 02-11-2022 <http://www.arabic.cri.cn/1/2004/27/41@23267.htm>، على الرابط:
4. <http://www.academia.edu/10754789>: السياسة الخارجية الصينية: 2022-02-25 ت.ز.
5. اجمالي قيمة الصادرات والواردات الصينية، boulmkahel.yolasite.com، ت.ز: 2022-02-20،
6. سياسة الصين الخارجية، boulmkahel.yolasite.com، ت.ز: 2022-03-02
7. حسن المصدق: العلاقات الجزائرية الصينية، صداقة، مصالح مؤقتة أم تحالف استراتيجي. ؟ على الرابط التالي: 2022-03-12 ت.ز: chinainarabic.blogspot.com/2007/09/blog-post_30.html
8. مقال بعنوان: اعتراف الصين بالحكومة الجزائرية المؤقتة، التاريخ العسكري شمال إفريقيا على الرابط التالي: Arab.comnorth africain (défense) بتاريخ: 2013/07/17، ت.ز: 2022/02/20.
9. إبراهيم سلامي: علاقات الصداقة والتعاون الصينية الجزائرية الوثيقة الطويلة الأمد، على الرابط التالي: 2013 Brahimsalam.blogspot.com بتاريخ: 2013/08/27، ت.ز: 2022/02/20.
10. اسماعيل دبش، علاقة المغرب العربي مع دول آسيا وآفاق تطويرها، مداخلة في أشغال الندوة السنوية: المغرب العربي في مفترق الشراكات حول تطور العلاقات العربية الآسيوية، على الموقع الإلكتروني: بتاريخ: 2016-03-02 <http://www.helwanedu.eg/chines/?p=707>
11. العلاقات الصينية الجزائرية، على الرابط التالي: <http://www.chinatoday.com.cn/arabic/204n/4n3/3n3n22.html>، بتاريخ: مارس 2004.
12. حكيم بن حمودة، نحن والصين من أحلام الثورة إلى واقع المصالح الاقتصادية، جريدة المغرب على الرابط: <http://www.ar.lemaghreb.tn>، بتاريخ: 2016/03/14.
13. حمدي السعيد سالم، هل تستطيع الجزائر تحقيق حلمها النووي، مقال منشور على الرابط: <http://arabtimes.com/portal/article-displaychm?action=&prview=no&article>، ت.ز: 2022/02/22.
14. تصريح السفير الصيني بالجزائر "ليو يوهاي" لجريدة الشعب على الرابط التالي: www.djazairess.com/echchaab.2065، تاريخ النشر: 2008/11/02، ت.ز: 2022/02/14.
15. وثيقة سياسة الصين تجاه الدول العربية، جانفي 2016، على الرابط التالي: www.casf.org، 2016/02/14 ت.ز: 2022/02/06.
16. الخبر أون لاين: موقع إلكتروني، الصين مستعدة لمرافقة الجزائر في تنويع اقتصادها، على الرابط التالي: www.elkhabar.com/aress يوم: 2016/01/16، تاريخ الزيارة: 2022/03/20.
17. عبد المنعم سعيد وآخرون: حوارات بكين، الإثنين 21 جانفي 2002، في شبكة المعلومات: <http://www.webb2.ahram.org.g9/arab/ahram/2002>، ت.ز: 2022/02/05.

18. تشن شياو دونغ: الموقف الصيني من القضايا العربية (القضية الفلسطينية) على الرابط التالي: www.aljazeera.net/programs تاريخ: 2012/06/14، ت. ز: 2022/03/08.
19. موقف الصين من نزاع الصحراء الغربية على الرابط التالي: chineseTsaharaoccidental.blogspot.com بتاريخ: 2007/12/03، ت. ز: 2022/03/02.
20. الشركات الصينية حصلت على صفقات ب 22 مليار دولار في عشر سنوات بالجزائر، على الرابط: www.annasonline.com/index.php/2014-08-09-10-33-20/2014-08-23 تاريخ النشر: 07 نوفمبر 2016. ت. ز: 19 مارس 2022.
21. ت. ز: 2022/02/20. <http://radioalgeriedz/news/ar/article/20150320.20.02.2022>
22. العلاقات الجزائرية الصينية من الحسن الى الأحسن، على الرابط التالي: ontada.echoroukonline.com بتاريخ: 2010/05/01. ت. ز: 2022-02-12.
23. <http://www.elmaouid.com/index.php/national/38664-2015-01-21-15-43-23> ت. ز: 2022-02-02.
24. سليمة يخلف، انخفاض الميزان التجاري، في جانفي 2015 وكوريا الجنوبية الزبون الأول للجزائر ت. ز: 2022-02-20. على الرابط التالي: <http://www.radioalger.dz/news/ar/article20150222/31319.html>.
25. <http://www.alTahrironline.com>
26. الصين وإيطاليا في صدارة شركاء الجزائر في بداية سنة 2017. بتاريخ 25 أكتوبر 2016 تجارة خارجية انخفاض محسوس في العجز التجاري خلال يناير 2017، على الرابط التالي: <http://www.aps.dz/.../40055>، ت. ز: بتاريخ: 2022/02/26.
27. وليد اشرف، وثيقة بنك الجزائر: الواردات من الصين تدفع باليوان، على الرابط التالي: <http://www.djazairlloum.com> اقتصاد وأعمال. ت. ز: 2022/02/26.
28. إيهاب شوقي، ماذا وراء نمو العلاقات الجزائرية الصينية بشكل ملحوظ ؟ على الرابط التالي: www.anntv.tr/new/showsujet.aspx ت. ز: 2022/02/15.
29. وضع حجر أساس أوبرا الجزائر، جريدة الخبر (تاريخ النشر: 2012/11/06)، على الرابط (ت. ز: 2022/02/15): <http://www.elkhabar.com/ar/economie/232453.html>.
30. مراسم تدشين لمشروع الجامع الكبير في الجزائر، تاريخ النشر (2012/02/29) على الرابط التالي (ت. ز: 2022/03/12): <http://arabic.cntv.cn/program/newsar/20120229/114951.shtml>.
31. جامع الجزائر الكبير: الشروع في صب خرسانة الأسس، على الرابط التالي: (ت. ز: 2022/03/12): <http://www.aps.dz/spip.php?article&idarticle=59621>.
32. الشركات الصينية تساهم بنشاط كبير في أعمال البنية التحتية في الجزائر 2011، على الرابط التالي: <http://www.arabic.people.com.cn> ت. ز: 2022/03/16.

33. <http://www.aps.dz/ar/algerie/tag>. 2022/02/11 ت. ز.:
34. علاقات التعاون الاستراتيجية تضيف حيوية جديدة على الصداقة التقليدية الصينية الجزائرية على الرابط: arabic.cri.cn/81/2008/03/25/82@9367.html بتاريخ 29 ماي 2017.
35. زيارة الرئيس عبد العزيز بوتفليقة إلى الصين على الرابط: <http://www.mae.dz/mae.de-ar/prnt.php&story=08/08/10/9760146>.
36. فايزة كاب، العلاقات الجزائرية الصينية على ضوء الزيارة التاريخية المرتقبة لرئيس الوزراء الجزائري، على الرابط: <http://www.arabsino.com/article/15-04-27/12348/html> بتاريخ: 2022/03/28.
37. العلاقات الاستراتيجية بين الجزائر والصين، على الرابط: army-tech.net/forum/index.PHP?threads/257/30/11/2013 ، بتاريخ: 2022/03/29.
38. أحمد عزيز، ثلاثة أسباب تدفع الجزائر لشراء الأسلحة المستوردة في إفريقيا، وكالة الأناضول، 2017، على الرابط التالي: aa.com.tr/ar/761732/ بتاريخ: 2017/03/01.
39. الجزائر أنفقت حوالي 18 مليار دولار على صفقات التسليح خلال ثماني سنوات على الرابط: www.lakome2.com/politique/decryptage/2197.html ، بتاريخ: 2022/03/15.
40. نجيم عبد الإله السبيعي، الحدود والإرهاب يدفعان الجزائر إلى إيمان سباق التسليح، المرصد الدولي أطل نتيس للسلام والدبلوماسية الموازية، 2 مارس 2017، على الرابط: atlantisworld.org ، بتاريخ: 2022/03/15.
41. الجزائر-الصين إرادة مشتركة لتعزيز التعاون في مجال مكافحة الإرهاب، على الرابط: <http://www.aps.dz/ar/algeria/36619> ، بتاريخ: 2022/02/08.
42. اللواء هامل يبحث مع سفير الصين بالجزائر التعاون بين شرطة البلدين على الرابط: <http://www.ennaharonline.com/ar/algeria-nwes/28702> بتاريخ: 2022/04/20.
43. الجزائر تتسلم سفينة حربية بقدرات متطورة صنعت في الصين، على الرابط: <http://www.arabic.cnn.com/world/2016/03/11/algeria> ، بتاريخ: 2022/04/22.
44. التعاون الصيني الإفريقي ليس مجرد وعود كاذبة على الرابط: <http://www.chinatoday.com.cn/ctarabic/se/2016-09/01/content-726494.html> بتاريخ: 2017/04/23.
45. <http://www.djazziress.com/echorouk/7708/23/08/2006/> ت. ز. 15/02/2022.
46. <http://www.arabiaichina.ong.cn/china-arab/txt/2009>.
- ت. ز. 11/02/2022.

47. على الرابط التالي: [http://www.eljournhouria.dz/article.php-7869\(12.04.2011\)](http://www.eljournhouria.dz/article.php-7869(12.04.2011)) ت. ز: 2022/03/12.
48. الصين والعالم العربي، العلاقات الجزائرية الصينية على ضوء زيارة وزير الخارجية الصيني، شؤون إقليمية، 30 جانفي 2014 على الرابط التالي: <http://www.arabic.News.ch> ت. ز: 2022/03/20.
49. 02-2022، ت. ز: <http://www.djazairess.com/elbilad/24060-20>.
50. البنك الدولي يتوقع نمو الاقتصاد الجزائري بـ 3.3 % في 2015 وتحسنا في 2014/2016، الأربعاء 14 جانفي 2015 على الرابط التالي: <http://www.aps.dz/.../11520> ت. ز: 02 15 2022.
51. التعاون الصيني الإفريقي، الصين تخصص 60 مليار دولار لتنفيذها وتدعيم بلدان شمال إفريقيا لمبادرات جوهانسبورغ، على الرابط: www.radioalgerie.dz/news/ar/article/20160729/84865.html.
52. التوسع الصيني بالجزائر يعوقه انهيار أسعار النفط، على الرابط: www.aljazeera.net/news/ebusiness/2015/12/05.
53. اتفاق جزائري صيني لتعزيز الشراكة في المجال الصناعي، على الرابط: <http://www.ennaharonline.com/ar/mobile/algeria-news/286002> بتاريخ: 03 ماي 2017.
54. يونس ايت ياسين، الزحف الصيني على شمال إفريقيا يقلق أوروبا، على الموقع: <http://www.dw.xom> بتاريخ: 2022/02/26.
55. <http://arabic.people.com.cn/31660/7880895.html> /20 ت. ز: 03 /2022

ملخص :

تعد العلاقات الصينية الجزائرية ، من أقدم العلاقات وتوغلها، كما تميزت عبر مراحل تطورها التاريخي بالسلوك الودي ، ويمكن وصفها أنها علاقات تقوم على أساس الاحترام المتبادل والتعاون والمنفعة المتبادلة لكلا الطرفين من دولة الجزائر و جمهورية الصين الشعبية وفي جوانب مختلفة : سياسية ، اقتصادية ، ثقافية .

تعالج هذه الدراسة كذلك مدى التوافق والانسجام في المواقف بين الصين والجزائر في مختلف القضايا التي تهم الطرفين ، وعلى ضوء ذلك تظهر لنا إشكالية الموضوع ، فبعد النمو الاقتصادي الذي عرفته الصين أصبحت ضرورة ملحة للبحث عن أسواق خارجية لها، وهذا يدخل طبعاً في إطار المصلحة والاعتماد المتبادل ، وكان من أبرز توجهاتها في العقد الأخير هو نحو المنطقة الجزائرية ، فالإشكالية المطروحة هي: فيما يتمثل واقع ومستقبل العلاقات الصينية الجزائرية ؟.

الجزائر والصين كانتا جنباً إلى جنب ضد الهيمنة الغربية والاتحاد السوفييتي سابقاً ، كما أن موقف الطرف الجزائري من المقاطعات المنفصلة عن الصين الأم كان واضحاً وهو وحدة الأراضي الصينية. وفي الفترة الأخيرة نلاحظ تطور كبير في حجم المبادلات التجارية بين الصين والجزائر، بالإضافة إلى الاستثمارات المتنوعة بين الطرفين .

كما أشرت في هذه الدراسة إلى مدى مساهمة كل من المنتدى التعاون الإفريقي والمنتدى التعاون العربي، في توثيق وتفعيل العلاقات بين الصين وإفريقيا وفي مقدمتها الجزائر .

وخلصت الدراسة كذلك إلى أنه وبالرغم من تطور العلاقات بين الصين والجزائر، إلا أنه واقعياً تبقى علاقات اقتصادية ضعيفة سواء في حجم التبادلات التجارية، أو فيما يتعلق بالاستثمارات الصينية في المنطقة ، وهذا ما يمكن تفسيره بأنه راجع إلى البراغماتية الصينية في علاقتها مع الجزائر .

وفي الأخير تم التطرق من خلال ما ذكر سابقاً إلى السيناريوهات المستقبلية للعلاقات الصينية الجزائرية والتي كان فيها سيناريو التعاون و التنسيق في المجال الاقتصادي خاصة ، هو المرجح كونه يمثل، السياسة الصينية حيال الجزائر، كما يوضحه عنصر مواقف الصين إزاء قضايا المنطقة خاصة مع بداية القرن الحادي والعشرين.

summary :

The Sino-Algerian relations are among the oldest and pervasive relations, and have been characterized through the stages of their historical development by friendly behavior, and can be described as relations based on mutual respect, cooperation and mutual benefit for both parties from the State of Algeria and the People's Republic of China in various aspects: political, economic, cultural. This study also deals with the extent of compatibility and harmony in the positions between China and Algeria in various issues of concern to both parties, and in light of this the problem of the issue appears to us. One of its most prominent orientations in the last decade was towards the Algerian region. The problem posed is: What is the reality and future of Chinese-Algerian relations? Algeria and China were side by side against Western hegemony and the former Soviet Union, and the position of the Algerian side on the separate provinces from the mother China was clear, which is the unity of Chinese territory. In the recent period, we note a great development in the volume of trade exchanges between China and Algeria, in addition to the various investments between the two parties. I also indicated in this study to the extent of the contribution of the African Cooperation Forum and the Arab Cooperation Forum in strengthening and activating relations between China and Africa, especially Algeria. The study also concluded that despite the development of relations between China and Algeria, in reality, economic relations remain weak, whether in the volume of trade exchanges, or with regard to Chinese investments in the region, and this can be interpreted as being due to Chinese pragmatism in its relationship with Algeria. Finally, through what was previously mentioned, the future scenarios of Chinese-Algerian relations were discussed, in which the scenario of cooperation and coordination in the economic field, in particular, is likely to represent, the Chinese policy towards Algeria, as clarified by the element of China's positions on the issues of the region, especially at the beginning of the twenty-first century And twenty.

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

شكر وتقدير

إهداء

مقدمة

الفصل الأول: الإطار النظري لدراسة العلاقات الصينية الجزائرية

- المبحث الأول: مقاربتا القوة الناعمة والاعتماد المتبادل 1
- المطلب الأول: مقارنة القوة الناعمة 1
- المطلب الثاني: مقارنة الاعتماد المتبادل 4
- المبحث الثاني: مبادئ السياسة الخارجية الصينية 8
- المطلب الأول: المبادئ الخمس للتعايش السلمي 9
- المطلب الثاني: المبادئ التي نتجت عن الظروف الداخلية والدولية 12
- المبحث الثالث: محددات سياسة الصين الخارجية 13
- المطلب الأول: المحددات الداخلية 13
- المطلب الثاني: المحددات الخارجية 24

الفصل الثاني: البعد التاريخي للعلاقات الصينية الجزائرية

- المبحث الأول: تاريخ العلاقات الصينية الجزائرية 26
- المطلب الأول: بؤادر ومضمون دعم الصين للثورة الجزائرية 26
- المطلب الثاني: الانسجام الجزائري الصيني في فترة "50" 31
- المبحث الثاني: العلاقات الجزائرية الصينية وتطورها بعد سنة 1962 34
- المطلب الأول: مرحلة التقارب الأيديولوجي بين فترة: (60-70) 35
- المطلب الثاني: التعاون في المجال الاقتصادي بين الطرفين في فترة 80 37
- المبحث الثالث: العلاقات الجزائرية الصينية في فترة 90 39

المطلب الأول: تدهور الأوضاع الداخلية ناتج عن الأزمة الجزائرية	39
المطلب الثاني: الأزمة الأمنية الجزائرية وموقف الصين منها	42
المبحث الرابع: مواقف البلدين من القضايا التي تهمهما	45
المطلب الأول: موقف الجزائر من القضايا الصينية	45
المطلب الثاني: موقف الصين من القضايا الجزائرية	48
الفصل الثالث: واقع ومستقبل العلاقات الصينية الجزائرية.	
المبحث الأول: العلاقات الاقتصادية الصينية الجزائرية وتطورها	55
المطلب الأول: المبادلات التجارية بين الصين والجزائر	55
المطلب الثاني: الاستثمارات الصيني في الجزائر	62
المبحث الثاني: معوقات التعاون الجزائري الصيني	79
المطلب الأول: معوقات البيئة الداخلية	80
المطلب الثاني: معوقات البيئة الخارجية	84
المبحث الثالث: السيناريوهات المستقبلية بين الصين والجزائر	86
المطلب الأول: سيناريو التعاون والتنسيق في المجال الاقتصادي خاصة	86
المطلب الثاني: سيناريو الابتعاد عن الدول العربية	88
المطلب الثالث: سيناريو الانغماس وتحقيق دور سياسي واقتصادي واستراتيجي	90
الخاتمة	93
قائمة المراجع	98

ملخص الدراسة

فهرس المحتويات